المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

مشروع قانون المالية لسنة 2027

التقرير الإقتصادي و المالي

التقرير الاقتصادي والمالي

"... في سياق عالمي يتسم بتسارع التحولات الجيو – اقتصادية، انخرطت بلادنا، برؤية واضحة، في دينامية جديدة من الإصلاحات والمشاريع الكبرى...

واليوم، إضافة إلى تسريع المشاريع المبرمجة، في البنيات التحتية، يتعين إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لاسيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

كما ندعو من جديد، إلى التعجيل بتطوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية"

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح
الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من
الولاية التشريعية الثانية عشرة
يوم الجمعة 9 أكتوبر 2026

الفهرس

مدخل عام 1

الجزء الأول: الاقتصاد العالمي في مواجهة تنامي عدم اليقين والتحولات الجيو اقتصادية العميقة 2

الفصل الأول: صمود النمو العالمي، غير أنه يظل أكثر بطءا وتفاوتا وعرضة للتوترات 3

1.1. نمو عالمي معتدل ومتباين سنة 2026 وتوقع انتعاش تدريجي سنة 2027 3

2.1. أسواق المواد الأولية: تقلبات حادة في ظل التوترات الجيوسياسية وضغوط العرض 8

3.1. انحسار المنحى التنازلي للتضخم بفعل الصدمة الطاقية واعتماد سياسات نقدية أكثر حذرا 15

4.1. سوق الشغل :صمود متواصل مع بروز مؤشرات التباطؤ والتحولات الهيكلية 17

5.1. تحسن توقعات نمو التجارة العالمية سنة 2026 بفضل الطلب المتزايد على المنتجات التكنولوجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي 19

6.1. آفاق غير واضحة لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 21

الفصل الثاني: الآثار والتحديات والفرص 23

1.2. الآثار والفرص بالنسبة للمغرب 23

2.2. التحديات والرهانات القائمة 29

الجزء الثاني: تعزيز دينامية النمو و انبثاق دعامات جديدة للتحول 34

الفصل الأول: ترسيخ زخم النمو وتوسيع نطاق انعكاساته الإيجابية تدريجيا 34

1.1. ترسيخ دينامية النمو والارتقاء بجودته 34

2.1. التشغيل في صلب أولويات الحكومة: النتائج المسجلة والإكراهات الهيكلية و آفاق الأداء الحكومي 42

3.1. تقارب تدريجي للمجالات الترابية مدعوم بمسارات نمو الجهات 48

الفصل الثاني: دينامية نمو متواصلة سنة 2026 في سياق يتسم بالمزيد من الإكراهات 52

1.2. استمرار الدينامية القطاعية خلال سنة 2026 52

2.2. أداء جيد للطلب الداخلي 58

3.2. المبادلات الخارجية في مواجهة التقلبات الجيوسياسية 59

4.2. استمرار دينامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الوطني 62

الجزء الثالث: مواصلة توطيد التوازنات الميزانياتية والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية 64

الفصل الأول: أحدث تطورات مسار المالية العمومية 65

1.1. تعزيز دينامية الموارد العمومية 65

2.1. استمرار الدينامية المستدامة للنفقات العمومية 67

3.1. توطيد تدريجي للتوازنات الميزانياتية 71

4.1. تسريع وتيرة تنزيل الإصلاحات الهيكلية 73
الفصل الثاني: الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2027 78
1.2. الأولويات الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 78
2.2. التوقعات الماكرو اقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 والآفاق على المدى المتوسط 80
3.2. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم سنة 2027 85
الملحقات الإحصائية 88

لائحة الرسوم البيانية

مبيان 1: آفاق النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة (بالنسبة المئوية) 4
مبيان 2: آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة الأورو (بالنسبة المئوية) 5
مبيان 3: توقعات النمو الاقتصادي للدول الناشئة (بالنسبة المئوية) 7
مبيان 4: أسعار خام برنت (دولار/برميل) 9
مبيان 5: تطور أسعار الغاز الطبيعي في أهم الأسواق العالمية (0 = 08/09/2025) 10
مبيان 6: أسعار غاز البوتان (دولار/طن) 11
مبيان 7: أسعار الفوسفاط الخام وDAP (دولار/طن) 12
مبيان 8: أسعار الحبوب الرئيسية (دولار/طن) 13
مبيان 9: سعر السكر العالمي (دولار/طن) 14
مبيان 10: توقعات التضخم حسب صندوق النقد الدولي (بالنسبة المئوية) 16
مبيان 11: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية الكبرى (بالنسبة المئوية في 10 شتنبر 2026) 17
مبيان 12: تطور مؤشرات سوق الشغل ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بالنسبة المئوية) 18
مبيان 13 : تطور حجم التجارة العالمية للسلع (أساس 100 خلال الفصل الأول من سنة 2018) 19
مبيان 14 : نمو قيمة التجارة العالمية للسلع حسب فئة المنتجات 20
مبيان 15 : نمو حجم التجارة العالمية للسلع حسب المناطق 21
مبيان 16: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2025 على المستوى العالمي وحسب المناطق (بمليار دولار) 22
مبيان 17: أفضل 10 دول مستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي سنة 22
مبيان 18: تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (انحدار سنوي) 26
مبيان 19 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار 27
مبيان 20 : تطور سعر صرف الدرهم مقابل الدولار 27
مبيان 21 : تطور سعر صرف الدرهم مقابل الأورو 27
مبيان 22 : تأثير تغير سعر صرف الدرهم على الواردات حسب مجموعة المواد في سنة 2026 (من يناير إلى غشت) 28
مبيان 23 : تأثير تغير سعر صرف الدرهم على الصادرات حسب مجموعة المواد في سنة 2026 (من يناير إلى غشت) 28
مبيان 24: النمو المحتمل للاقتصاد الوطني ومساهمات مكوناته 35
مبيان 25: تصنيف الديناميات القطاعية حسب نمو القيمة المضافة 38
مبيان 26: مساهمة مكونات الطلب في النمو الاقتصادي 39
مبيان 27 : المناصب الصافية المحدثة حسب القطاع خلال الفترة 2019-2025 (بالآلاف) 43
مبيان 28 : أهم مؤشرات سوق الشغل حسب الجنس، الفصل الثاني من سنة 2026 (بالنسبة المئوية) 47
مبيان 29: تطور مؤشرات سوق الشغل بين الفصلين الأول والثاني من سنة 2026 47
مبيان 30 : أهم مؤشرات سوق الشغل حسب الفئات العمرية، الفصل الثاني من سنة 2026 47
مبيان 31 : توزيع التشغيل مقابل دخل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، الفصل الثاني من سنة 2026 47
خريطة 1: الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد (2024) والمساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الخام (متوسط المساهمة للفترة 2014-2024) 49
مبيان 32: تطور الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات بالدرهم 50
مبيان 33: الارتباط الإيجابي بين إمكانات النمو والنضج الرقمي للجهات سنة 2024 51

مبيان 34: التطور الشهري لمعدل استخدام الطاقة الإنتاجية..... 55
مبيان 35: تطور عدد السياح الوافدين عند نهاية غشت..... 57
مبيان 36: المساهمات في تطور الصادرات عند نهاية غشت..... 61
مبيان 37: المساهمات في تطور الواردات عند نهاية غشت..... 62
مبيان 38: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب (مجموع من يناير إلى غشت)..... 63
مبيان 39: تطور الموارد العادية حسب مكوناتها الأساسية (كنسبة من الناتج الداخلي الخام) 65
مبيان 40: تطور النفقات العادية حسب مكوناتها الرئيسية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام) 68
مبيان 41: تطور معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية..... 69
مبيان 42: تطور نفقات الاستثمار نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 69
مبيان 43: تطور رصيد الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 71
مبيان 44 : تطور رصيد دين الخزينة (% من الناتج الداخلي الخام) 72
مبيان 45: أسعار برنت (دولار للبرميل) 81
مبيان 46: سعر صرف الأورو مقابل الدولار 82
مبيان 47: تطور الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، باستثناء الفوسفاط ومشتقاته، من حيث الحجم (بالنسبة المئوية)..... 82
مبيان 48: مساهمة مكونات الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بالنقاط)..... 84

مدخل عام

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027 في سياق يتميز بانطلاق ولاية تشريعية جديدة وبمرحلة مفصلية من مسار التنمية بالمملكة، تشهد تسارع وتيرة التحولات الكبرى التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة، وبالإرادة الرامية إلى إرساء دعائم نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل، قادر على خلق فرص الشغل وتعزيز الإدماج الاقتصادي. وتندرج هذه الدينامية في إطار رؤية استراتيجية متكاملة تروم تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وترسيخ السيادة الاقتصادية للمملكة، والارتقاء بجودة النمو وضمان استدامة مكتسباته وتعزيز اندماجه، مما يعزز تموقع المغرب ضمن الاقتصادات الصاعدة.

ويأتي هذا الطموح في سياق دولي موسوم بتحولات عميقة ومتسارعة، حيث أبان الاقتصاد العالمي عن قدر من الصمود في سنة 2026، رغم استمرار الضغوط التي تطبع الظرفية الاقتصادية الدولية، في ظل تنامي مظاهر الهشاشة وارتفاع مستويات عدم اليقين وتزايد التقلبات. وفي خضم هذه التحولات، تتيح إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وتسارع وتيرة التحول الرقمي، والتطور المتنامي للتكنولوجيات الحديثة، آفاقا واعدة لتعزيز التموقع الاقتصادي، غير أنها تطرح بالموازاة تحديات جديدة على مستوى التنافسية.

وبالنسبة للمغرب، تبَرُزُ هذه التحولات الدولية الجديدة في مرحلة تتعزز فيها مقومات الاقتصاد الوطني التي تمكنه من تمتين قدراته على مواجهة الصدمات الخارجية وامتصاص آثارها بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، شكلت سنة 2025 محطة إيجابية في مسار الاقتصاد الوطني، الذي استعاد وتيرة نمو أكثر دينامية، مدعوما باستمرار التحكم في الضغوط التضخمية والمحافظة على مجهود استثماري مهم. فقد سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا بنسبة 4,9% سنة 2025، مقابل 4,4% سنة 2024، في سياق تميز باحتواء معدل التضخم في حدود 0,8% وتقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذا الأداء الجيد للاقتصاد الوطني لا يجب أن يحجب عددا من التحديات الهيكلية التي لا تزال تحد من إمكانات النمو وتؤثر في قدرته على إحداث مزيد من فرص الشغل.

ولرصد هذه الرهانات بعمق، وتحليل انعكاساتها على الأداء العمومي، تتمحور نسخة التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2027 حول ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول تحليل تطور السياقين الدولي والإقليمي، من خلال استعراض آفاق الاقتصاد العالمي وتحليل أبرز المخاطر والتحديات المرتبطة به، فضلا عن الفرص التي تتيحها لتعزيز تموقع الاقتصاد الوطني. ويخصص الجزء الثاني لتحليل السياق الماكرو اقتصادي الوطني، عبر استعراض أبرز النتائج التي حققها الاقتصاد المغربي خلال سنة 2025، مع إبراز مقومات صموده، فضلا عن تحليل التطورات الظرفية المسجلة خلال سنة 2026. أما الجزء الثالث، فيسلط الضوء على التطورات البنيوية التي شهدتها المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة. كما يستعرض السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027، من خلال عرض أولوياته الرئيسية واختياراته الميزانياتية المقترحة من طرف الحكومة، ووضعها في إطار رؤية متكاملة تروم الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، وتسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، وتعزيز أسس التنمية الشاملة والمستدامة للمملكة.

الجزء الأول: الاقتصاد العالمي في مواجهة تنامي عدم اليقين والتحولات الجيو اقتصادية العميقة

أبان الاقتصاد العالمي عن قدر من الصمود سنة 2026، رغم استمرار حالة الهشاشة وعدم اليقين التي تطبع الظرفية الاقتصادية الدولية. ولا يزال النمو العالمي يسجل وتيرة معتدلة ومتفاوتة بين الاقتصادات، مدعوما، على الخصوص، بتزايد الاستثمارات في التكنولوجيا وطفرة الذكاء الاصطناعي. وفي المقابل، تواصل التوترات الجيوسياسية والتجارية، إلى جانب التقلبات والصدمات التي تشهدها أسواق الطاقة، في الإلقاء بظلالها على آفاق النمو العالمي، مع تأثيرات أشد حدة على الاقتصادات الأكثر عرضة لهذه المخاطر.

وفي هذا السياق، يستعرض الفصل الأول من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2027 أبرز التطورات الاقتصادية العالمية والآفاق المرتبطة بها، مع التركيز على التوقعات لسنة 2027. ويتناول هذا الفصل بالتحليل الظرفية الدولية الموسومة بتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي سنة 2026، والذي يتوقع أن يتحسن سنة 2027. كما يستعرض تطورات التضخم على الصعيد الدولي، الذي يواصل منحاه التنازلي بوتيرة متفاوتة بين الاقتصادات، في ظل استمرار المخاطر المرتبطة بالتوترات في أسواق الطاقة والمنتجات الغذائية، وما ينجم عنها من ضغوط على الأسعار ويترتب عنها من انعكاسات على استقرارها.

وبموازاة مع ذلك، تُظهر التوقعات المتعلقة بنمو التجارة العالمية استمرارا لدينامية المبادلات التجارية سنة 2026، في حين تظل آفاق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي محاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين. وفي المقابل، يُرتقب أن يسهم التحسن التدريجي للأوضاع النقدية، والطفرة المتسارعة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في دعم النشاط الاقتصادي العالمي وتعزيز آفاق نموه. غير أن استمرار التفاوتات في الأداء الاقتصادي بين الدول، إلى جانب مواطن الهشاشة الهيكلية القائمة، سيحدان من الهوامش المتاحة للسياسات الاقتصادية ويُبقي الاقتصادات العالمية عرضة لمجموعة من المخاطر، وفي مقدمتها المخاطر الجيوسياسية.

ويخصص الفصل الثاني من هذا الجزء لدراسة أبرز الرهانات والتحديات التي تسهم في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والجيوسياسي الدولي، وتحليل تداعياتها المحتملة على الاقتصاد المغربي. وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، لاسيما تصاعد التوترات الجيوسياسية، وإعادة تشكل سلاسل القيمة العالمية، وتزايد الهشاشة المالية، واشتداد التنافس حول الموارد الاستراتيجية، وتسارع الانتقال الرقمي. وتكتسي هذه التحولات، أهمية متزايدة بالنظر إلى تأثيرها في محددات النمو الاقتصادي وشروط التنافسية على المدى الطويل، مما يجعل تعزيز القدرة على الصمود وترسيخ السيادة الاقتصادية وتطوير القدرات التكنولوجية الوطنية في صميم استراتيجيات التنمية.

الفصل الأول: صمود النمو العالمي، غير أنه يظل أكثر بطءا وتفاوتا وعرضة للتوترات

لا تزال آفاق الاقتصاد العالمي تتسم بنمو معتدل ومتباين بين الاقتصادات. فحسب صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2026، يرتقب أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي من 3,5% سنة 2025 إلى 3,1% سنة 2026، قبل أن يرتفع إلى 3,4% سنة 2027. ويعزى هذا الصمود إلى صلابة العديد من الاقتصادات الكبرى واستمرار الاستثمارات التكنولوجية خصوصا في الذكاء الاصطناعي، إلا أنه يتأثر سلبا بالصدمة الطاقية وبتصاعد التوترات الجيوسياسية والتجارية وتزايد الحذر في السياسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، صنف صندوق النقد الدولي النمو العالمي على أنه"معاد التوزيع"، إذ أصبح 32 اقتصادًا تمثل حاليًا 95% من النمو العالمي، مقابل 54 اقتصادًا في أبريل، في حين جرى تخفيض توقعات النمو لنحو 47% من الاقتصادات منذ أبريل الماضي.

كما تم تسجيل تزايد التباينات الإقليمية خلال سنة 2026، إذ يتوقع أن تحقق الاقتصادات المتقدمة نموا بنسبة 2,1%، مقابل 3,7% بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية، في حين تشهد آسيا الناشئة دينامية قوية، بينما يتأثر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصراعات بشكل أكبر. ومن المتوقع أن يؤدي الانحصار التدريجي لآثار الصدمة الطاقية إلى انتعاش أقوى لأداء الاقتصادات الناشئة، ليصل إلى 4,4% سنة 2027.

وتظل أسواق المواد الأولية مصدرا رئيسيا لانتقال التوترات والصدمات الاقتصادية إلى الاقتصاد العالمي. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع أسعار النفط بنسبة 41% سنة 2026 إلى جانب زيادة أسعار السلع دون احتساب المحروقات بنسبة 17%، قبل تراجع مرتقب لأسعار النفط سنة 2027. وتؤكد البيانات الشهرية للبنك الدولي، المتاحة في مطلع شتنبر، التقلبات الحادة في أسعار الطاقة، واستمرار ارتفاع أسعار عدد من الأسمدة والمنتجات الغذائية.

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية، شهدت االتجارة العالمية سنة 2026 دينامية قوية رغم التوترات التجارية والإكراهات اللوجستية وذلك بفضل ارتفاع الطلب المرتبط بالتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي وكذا مرونة سلاسل التوريد العالمية وقدرتها على التكيف مع الاضطرابات.

1.1. نمو عالمي معتدل ومتباين سنة 2026 وتوقع انتعاش تدريجي سنة 2027

يتوقع تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى 3,1% سنة 2026 مقابل 3,5% سنة 2025، قبل أن يرتفع إلى 3,4% سنة 2027. ولا يزال سيناريو صندوق النقد الدولي (حسب تحيينات أكتوبر2026) دون تغيير مهم مقارنة مع شهر أبريل، إلا أن تركيبته قد تغيرت، إذ تستفيد الدول المصدرة للطاقة خارج مناطق النزاع والاقتصادات المندمجة في سلاسل القيمة التكنولوجية من ظرفية أكثر ملاءمة، بينما تتحمل الدول المستوردة للطاقة ذات الاندماج التكنولوجي المحدود أثر الصدمة. وتظل المخاطر أكثر حدة في حال حدوث تصعيد جيوسياسي أو تقلبات في التجارة العالمية. فعلى أساس سيناريو افتراضي يعتمد فرضية نزاع مطوّل قد يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط إلى 130 دولارًا للبرميل، فصندوق النقد

الدولي يتوقع أن يكون النمو العالمي أقل بـ 0,2 نقطة مئوية سنة 2026 وبنصف نقطة مئوية سنة 2027، فيما سيكون معدل التضخم العالمي أعلى بـ 1,1 نقطة مئوية سنة 2027، مقارنةً بالسيناريو المرجعي.

وفي الاقتصادات المتقدمة، يتوقع تباطؤ النمو من 2,0% سنة 2025 إلى 2,1% سنة 2026، ثم إلى 1,8% سنة 2027. ومن المتوقع أن تحافظ الولايات المتحدة على زخم قوي نسبيا، بينما من المتوقع أن تشهد منطقة الأورو والمملكة المتحدة واليابان نموا أكثر اعتدالا. أما في الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المنتظر أن يتراجع النمو من 4,5% سنة 2025 إلى 3,7% سنة 2026، قبل أن يرتفع إلى 4,4% سنة 2027، مع بقاء آسيا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

1.1.1. الاقتصادات المتقدمة : نمو محدود مع مسارات متباينة

يظل النشاط الاقتصادي **في الولايات المتحدة** قويا بشكل عام، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي استقرارنمو الناتج الداخلي الخام في حدود 2,3% سنتي 2026 و2027، كما هو الحال سنة 2025. ولا يزال الاستثمار في التكنولوجيا ومكاسب الإنتاجية من العوامل الرئيسية المحركة للنمو، غير أن التضخم وارتفاع أسعار الطاقة وحالة عدم اليقين التجاري تحدّ من هامش التيسير النقدي. ومع ذلك، تباطأ النمو خلال الفصل الثاني من سنة 2026، حيث سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا بنسبة 1,5% على أساس سنوي خلال الفصل الثاني من سنة 2026، مقابل نسبة 2,1% خلال الفصل الأول، وفقا لمكتب التحليل الاقتصادي. وقد دعم الاستهلاك والصادرات والاستثمار النمو، في حين تراجع الإنفاق الحكومي.

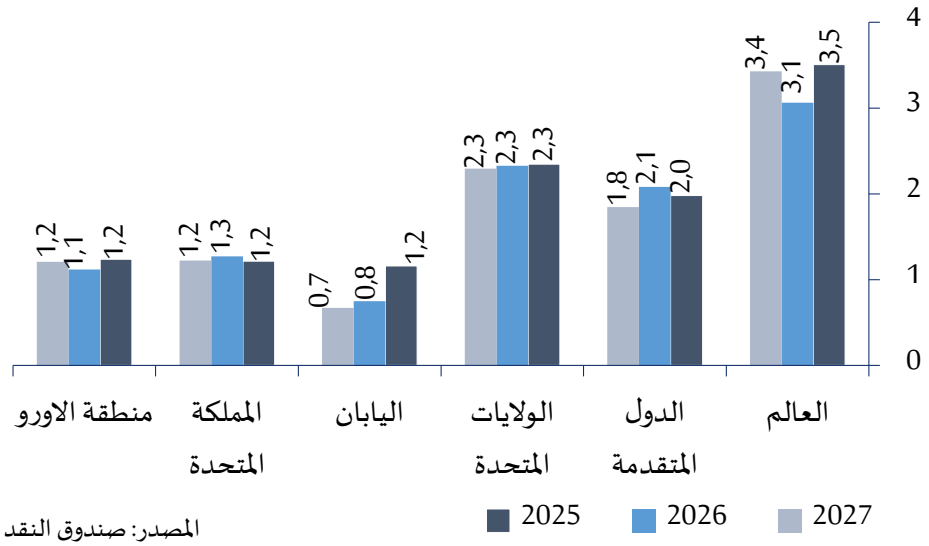

المصدر: صندوق النقد

مبيان 1: آفاق النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة (بالنسبة المئوية)

وفي منطقة الأورو، لا يزال الانتعاش الاقتصادي بطيئا. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج الداخلي الخام للمنطقة بنسبة 1,1% سنة 2026 و1,2% سنة 2027، بعد أن بلغ 1,2% سنة 2025. ولا تزال تكاليف الطاقة المتزايدة، وضعف الثقة، والصعوبات الصناعية تؤثر سلبا على الطلب، بينما تُعزز الدخول الحقيقية واحتياجات الاستثمار في مجالات الطاقة والبنيات التحتية والرقمنة هذه التوقعات. وقد انتعش الناتج الداخلي الخام لمنطقة الأورو بنسبة 0,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2026 بعد ركوده خلال الفصل الأول، حسب بيانات أوروستات (Eurostat)،

مدعوما بشكل أساسي بالتجارة الخارجية، وانتعاش الاستهلاك، والتعافي القوي للاقتصاد الإيرلندي. وحافظت إسبانيا على دينامية نسبية، في الوقت الذي سجلت ألمانيا وإيطاليا نموا معتدلا، بينما شهدت فرنسا ركودا.

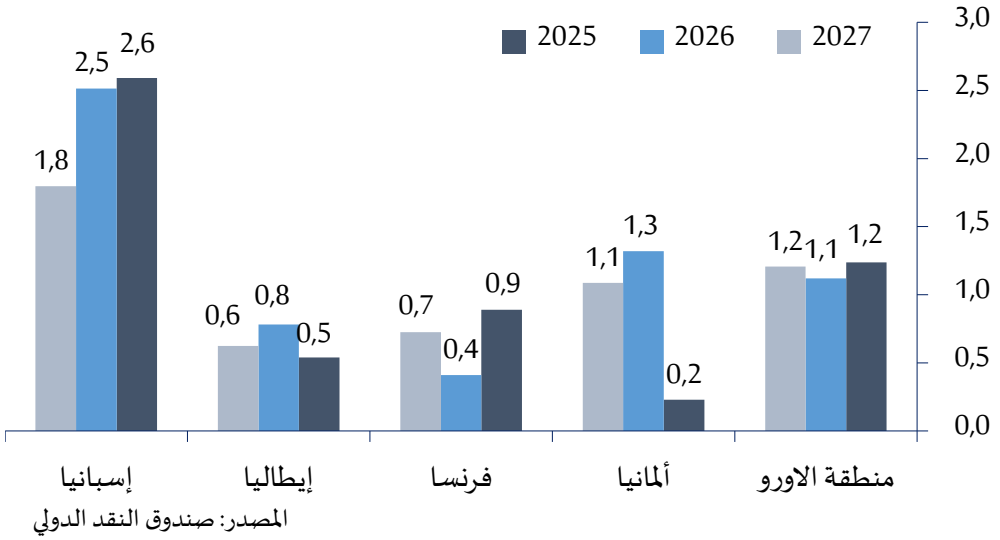

المصدر: صندوق النقد الدولي

مبيان 2: آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة الأورو (بالنسبة المئوية)

وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي برسم سنة 2026 انتعاشا بينا في ألمانيا (1,3% بعد 0,2% سنة 2025)، وتباطؤا ملحوظا في فرنسا (0,4% بعد 0,9%)، ونموا معتدلا في إيطاليا (0,8% بعد 0,5%)، وصمودا نسبيا في إسبانيا (2,5% بعد 2,6%).

ويتوقع الصندوق استمرار التفاوتات في وتيرة النمو سنة 2027، مما يعكس التباينات في بنياتها الإنتاجية وأوضاعها المالية ومدى تأثرها بتقلبات أسعار الطاقة. ففي ألمانيا، من المتوقع أن يتعزز بانتعاش طفيف (+1,1%)، مدعوما بالاستثمارات في البنيات التحتية والدفاع. وفي فرنسا، من المتوقع أن يتحسن النمو (+0,7%)، ارتباطا بانتعاش معتدل في الطلب الداخلي، في حين يتوقع أن تؤثر إجراءات الضبط الميزاناتي والتقلبات السياسية سلبا على الدينامية الاقتصادية. وفي إيطاليا ورغم دعم الاستثمارات الأوروبية، لن يتجاوز تحسن النشاط الاقتصادي +0,6%. أما في إسبانيا، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو (+1,8%) ولكنه سيظل الأقوى بين الاقتصادات الرئيسية لمنطقة الأورو، بفضل متانة الطلب الداخلي والصناديق الأوروبية.

وتواصل منطقة الأورو مواجهة مجموعة من القيود الهيكلية خصوصا استمرار ضعف النشاط الصناعي، وارتفاع تكاليف الطاقة، واشتداد المنافسة الدولية، وعامل الشيخوخة الديمغرافي، فضلا عن الحاجة إلى تعبئة استثمارات مهمة في البنيات التحتية والانتقال التكنولوجي. ويعتمد الانتعاش المتوقع سنة 2027 على تحسن الطلب والاستثمار على المستويين الإقليمي والعالمي، والتعافي التدريجي من الصدمة الطاقية. ورغم ذلك، يظل مسار النمو عرضة لخطر تجدد التوترات التجارية أو استمرار ارتفاع أسعار الغاز.

وإجمالا، تظل آفاق النمو في منطقة الأورو هشة، رغم التحسن بشكل طفيف المرتقب سنة 2027. ومن شأن صمود سوق الشغل ودعمه لمداخيل الأسر إلى جانب تراجع الطابع التقييدي للسياسة النقدية مقارنة بمستوياته السابقة أن يساهما في دعم النشاط الاقتصادي، غير أن سعر الصرف يزيد من حالة عدم اليقين، إذ يستمر الأورو في التذبذب، متأرجحا من ذروة بلغت 1,20 دولار أمريكي مع نهاية يناير 2026 إلى أدنى مستوى له عند 1,13 دولار أمريكي في يونيو، قبل أن يرتفع إلى حوالي 1,17 دولار أمريكي نهاية غشت/بداية شتنبر. ويكتسي رصد هذا التطور أهمية بالغة بالنسبة للمغرب نظرا للدور المحوري الذي تلعبه منطقة الأورو في مبادلاته التجارية.

أما في المملكة المتحدة، فيبقى معدل النمو مماثلا إلى حد كبير لنظيره بمنطقة الأورو. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي تسارعا جد طفيف في نمو الناتج الداخلي الخام من 1,2% سنة 2025 إلى 1,3% سنة 2026، قبل أن يتراجع إلى 1,2% سنة 2027. ومن المتوقع أن يدعم التعافي التدريجي من أزمة الطاقة هذا الانتعاش، إلا أن الأوضاع المالية لا تزال مقيدة. وحسب تقديرات بنك إنجلترا فإن مخاطر التضخم لا تزال تنحو نحو الارتفاع. ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء، سجل الناتج الداخلي الخام نموا بنسبة 0,5% خلال الفصل الثاني من سنة 2026، بعد نسبة 0,6% خلال الفصل الأول، مدعوما بقطاعي الخدمات والعقار.

وفي اليابان، يتوقع صندوق النقد الدولي نموا معتدلا بنسبة 0,7% سنتي 2026 و2027، بعد أن سجل 1,2% سنة 2025، تحت تأثير تباطؤ الطلب الخارجي وانخفاض مساهمة الصادرات. وفي المقابل، يرتقب أن يواصل تحسن الأجور الحقيقية وانتعاش استهلاك الأسر وارتفاع استثمارات المقاولات دعم النشاط الاقتصادي. كما ينتظر أن تساهم التدابير المالية في التخفيف من أثر ارتفاع تكاليف الطاقة، بينما سيسعى البنك المركزي إلى ملاءمة سياسته النقدية تدريجيا في ظل توقعات باستمرار التضخم فوق سقف 2%. ولا تزال التوقعات رهينة بتطورات التجارة العالمية، خصوصا في آسيا، وكذا بتطور مسار دورة أشباه الموصلات وكذا بالتقلبات الجيوسياسية.

2.1.1. الاقتصادات الناشئة: أداء إجمالي متماسك وتباينات إقليمية ملحوظة

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية إلى 3,7% سنة 2026 مقابل 4,5% سنة 2025، قبل أن ينتعش سنة 2027 ويبلغ 4,4%. غير أن هذا المعدل الإجمالي يخفي تفاوتات كبيرة، إذ تواصل الاقتصادات الآسيوية الصاعدة الحفاظ على زخمها، في حين تشهد العديد من الاقتصادات الأكثر تأثراً بالتوترات في الشرق الأوسط تصحيحات حادة.. ويفسر تزايد هذه الفوارق جزئيا بتفاوت مستويات الاعتماد على الطاقة، والتبعية التكنولوجية، وهوامش المناورة المتاحة على مستوى المالية العمومية. من جهته، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بهذه الدول 5,7% في المتوسط سنة 2026، مقابل 5,2% سنة 2025 على أن يستقر في 5,1% سنة 2027.

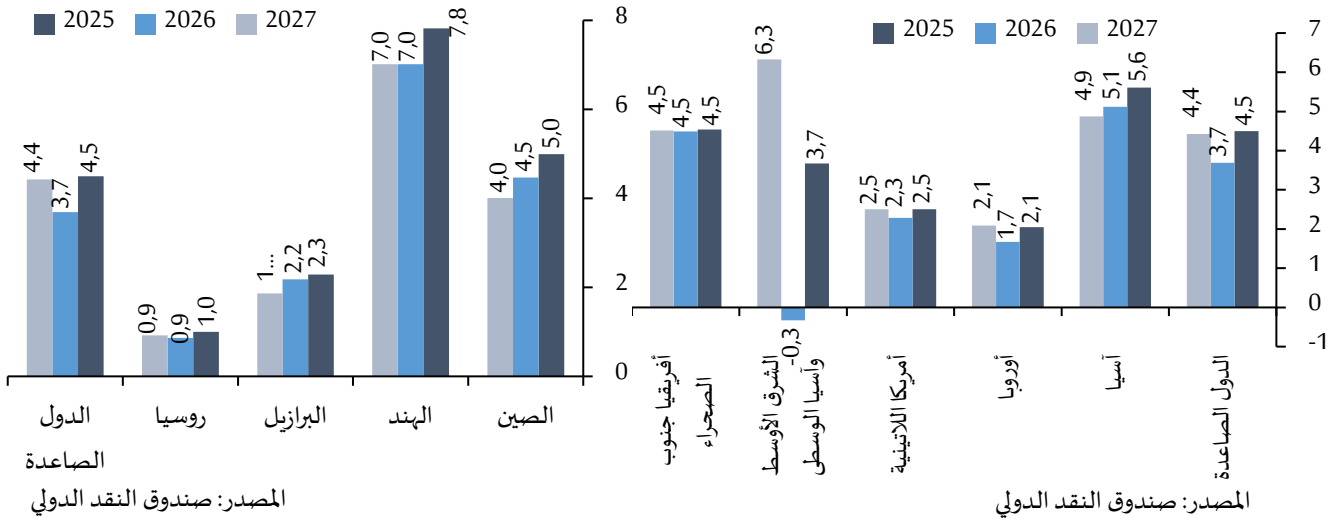

مبيان 3: توقعات النمو الاقتصادي للدول الناشئة (بالنسبة المئوية)

وفي آسيا الناشئة، من المتوقع أن يصل النمو إلى 5,1% سنة 2026 ثم 4,6% سنة 2027. ولا تزال المنطقة المساهم الرئيسي في النمو العالمي، مدعومة بالطلب الداخلي، وصادرات التكنولوجيا، والسلاسل الصناعية المندمجة. وتعد دورة الذكاء الاصطناعي مفيدة بشكل خاص للاقتصادات التي تعتمد على قطاع أشباه الموصلات. غير أن الدول المستوردة للنفط لا تزال عرضة لتدهور شروط التبادل التجاري والضغوط على أسعار الصرف.

وفي الصين، يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي، مع احتفاظه بمحركات صناعية وخارجية قوية. ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 4,5% سنة 2026 و4,0% سنة 2027، بعد أن بلغ 5,0% سنة 2025. ولا يزال الطلب الداخلي هشا، متأثرا بتعديلات سوق العقار، وبطالة الشباب، وضعف ثقة الأسر. في المقابل، تساهم الدينامية التكنولوجية والتدابير الحكومية في دعم النشاط الاقتصادي. غير أن ارتفاع تكاليف الطاقة، وعدم اليقين إلى جانب الاختلالات الهيكلية، لا تزال تلقي بظلالها على آفاق النمو الاقتصادي. فخلال الفصل الثاني من سنة 2026، سجل الناتج الداخلي الخام نموا بنسبة 4,3% على أساس سنوي، بعد نسبة 5,0% خلال الفصل الأول، لتصل نسبة نمو النصف الأول من السنة إلى 4,7%. وارتفع نشاط قطاع الخدمات بنسبة 5,1%، وأنشطة المعلومات والتكنولوجيا بنسبة 10,8%، بينما انكمش قطاع البناء بنسبة 4,1%، وقطاع العقارات بنسبة 0,2%.

وفي الهند، لا يزال النمو يحتل المرتبة الأعلى بين الاقتصادات الكبرى. ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 7,0% سنتي 2026 و2027. ويدعم الاستهلاك الخاص والخدمات والبنيات التحتية والانتقال الرقمي النشاط الاقتصادي، إلا أن الاعتماد على واردات الطاقة لا يزال يشكل نقطة ضعف في حال استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط.

وفي البرازيل، لا يزال النمو صامدا، مدعوما بالفلاحة والاستهلاك والدعم الميزاناتي. وقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته إلى 2,2% سنة 2026 و1,9% سنة 2027 بعد 2,3% سنة 2025. ولا تزال السياسات النقدية حذرة، في حين تتمثل المخاطر الرئيسية في ارتفاع الدين العمومي وحالة عدم اليقين الميزاناتي.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يستقر معدل النمو في حدود 4,5% سنتي 2026 و2027، مع وجود تباينات كبيرة تبعا لهوامش السياسة الاقتصادية ومدى التعرض للصدمات الخارجية. وتتأثر البلدان المستوردة للنفط والبلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية بدرجة أكبر بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وتستفيد نيجيريا من استقرار ماكرو-اقتصادي أفضل، مع نمو متوقع بنسبة 4,2% سنة 2026 و4,3% سنة 2027، بينما تحافظ جنوب إفريقيا على مسار نمو متواضع بنسبة 1,0% و1,3% على التوالي.

وتعد **منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** الأكثر تضررا من تداعيات الأزمة، حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو المنطقة إلى -0,3% سنة 2026، مقابل 3,7% سنة 2025، قبل أن يشهد انتعاشا قويا ليصل إلى 6,3% سنة 2027، مع فرضية عودة صادرات النفط إلى وضعها الطبيعي. أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المتوقع أن ينكمش الناتج الداخلي الخام بنسبة -2,0% سنة 2026 بعد أن ارتفع بنسبة 3,3% سنة 2025، قبل أن ينتعش بنسبة 7,9% سنة 2027. ومن المتوقع أن يسجّل الاقتصاد السعودي انكماشًا بنسبة -3,3% سنة 2026، أي بتراجع قدره 5 نقاط مئوية مقارنة بتوقعات يوليوز، قبل أن يحقق نموًا بنسبة 7,9% سنة 2027 .أما قطر والكويت والعراق، فمن المتوقع أن تسجّل اقتصاداتها انكماشًا يتراوح بين 15% و17%. في المقابل، ستظل البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قادرة على الصمود نسبيًا، مع توقعات بنمو يبلغ 4,7% سنتي 2026 و2027، مقابل 4,3% سنة 2025. ومن شأن الاضطرابات التي طالت الإنتاج والبنيات التحتية وخطوط النقل أن تؤثربشكل كبيرعلى النشاط الاقتصادي وعلى البلدان المستوردة للطاقة وللمواد الغذائية.

2.1. أسواق المواد الأولية: تقلبات حادة في ظل التوترات الجيوسياسية وضغوط العرض

شهدت الأسواق العالمية للمواد الأساسية تقلبات حادة في سنة 2026. فقد تسبب النزاع في الشرق الأوسط في البداية في ارتفاع سريع لأسعار الطاقة وعدد من المدخلات، أعقبه تراجع جزئي ومؤقت في حدة التوتر، ثم عادت التوترات من جديد خلال فصل الصيف. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع الأسعار سنة 2026 في المتوسط السنوي بنسبة 32% بالنسبة للنفط و19% بالنسبة للمواد دون احتساب المحروقات. أما في سنة 2027، فمن المنتظر أن يتراجع سعر النفط بنسبة 12%، في حين سترتفع أسعار المواد دون احتساب المحروقات بحوالي 1%.

وتعكس التطورات المسجلة مؤخرا استمرار التقلبات في أسواق المواد الأولية. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، ارتفع مؤشر الطاقة الصادر عن البنك الدولي بنسبة 26% على أساس سنوي، بينما ارتفعت أسعار المواد دون احتساب الطاقة بنسبة 8%، مدعومة على وجه الخصوص بالمعادن الأساسية (+34%) والأسمدة (+20%) والمواد الغذائية (+6%). وتظل التوترات الجيوسياسية والقيود اللوجستية والمخاطر التي تهدد سلاسل التوريد أبرز عوامل عدم اليقين.

وتؤكد أحدث معطيات البنك الدولي استمرار هذه التقلبات. ففي شهر غشت 2026، ارتفع مؤشر أسعار الطاقة بنسبة 8,8% على أساس شهري، مدعومة بالنفط والغاز، في حين ارتفعت أسعار المعادن الأساسية بنسبة 4,6% وأسعار المواد الغذائية بنسبة 1,4%. أما مؤشر الأسمدة، فقد تراجع بنسبة 1,9%، لكنه لا يزال مرتفعا. وتعكس هذه التطورات في آن واحد المخاطر الجيوسياسية والقيود اللوجستية والظروف المناخية غير المواتية في عدد من المناطق المنتجة.

وبالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للمواد الأولية، يتركز الغموض أساساً حول حجم الصدمة ومدى استمرارها. وقد ساهمت المخزونات التجارية والاستراتيجية في الحد من جزء من الضغوط على أسواق الطاقة، غير أن هذه القدرة على امتصاص الصدمات تتراجع إذا استمرت الاضطرابات .لذلك، تظل المخاطر مرتفعة فيما يتعلق بفاتورة الطاقة والغذاء، والأسمدة الآزوتية، وتكاليف الشحن .وفي المقابل، تدعم متانة أسواق الفوسفاط البلدان المصدّرة له.

1.2.1. المنتجات الطاقية: تقلبات مرتفعة واستقرار تدريجي لا يزال هشّاً

شهدت أسعار النفط تقلبات ملحوظة سنة 2026. إذ بلغ سعر خام برنت في المتوسط نحو 104 دولارات للبرميل خلال الفصل الثاني، قبل أن يتراجع إلى 83 دولارا في يوليوز، ثم ارتفع مجددا إلى 91 دولارا في غشت. وقد بلغ السعر 114 دولارا في 09 شتنبر، بزيادة قدرها 68% مقارنة بأدنى مستوى سجله في أوائل يوليوز، ولكن بانخفاض قدره 21% مقارنة بأعلى مستوى سجله في أبريل. وتعكس هذه التطورات استمرار تأثر السوق النفطية بالمستجدات الجيوسياسية وبحركة الملاحة عبر الممرات الاستراتيجية.

وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى استمرار الضغوط على سوق النفط خلال فصل الصيف، إذ انخفضت المخزونات العالمية بمقدار 69 مليون برميل في يوليوز وبنحو 410 ملايين برميل منذ بداية النزاع في الشرق الأوسط. ورغم انتعاش إنتاج منطقة الخليج، فقد ظل أقل بنحو 8 ملايين برميل يوميا من مستواه المسجل قبل الحرب. وفي هذا السياق، تتوقع الوكالة تراجع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1,6 مليون برميل يوميا سنة 2026، وذلك بسبب الاضطرابات في مضيق هرمز وارتفاع الأسعار وصعوبات الإمداد، قبل أن يسجل انتعاشا بمقدار 2,4 مليون برميل سنة 2027.

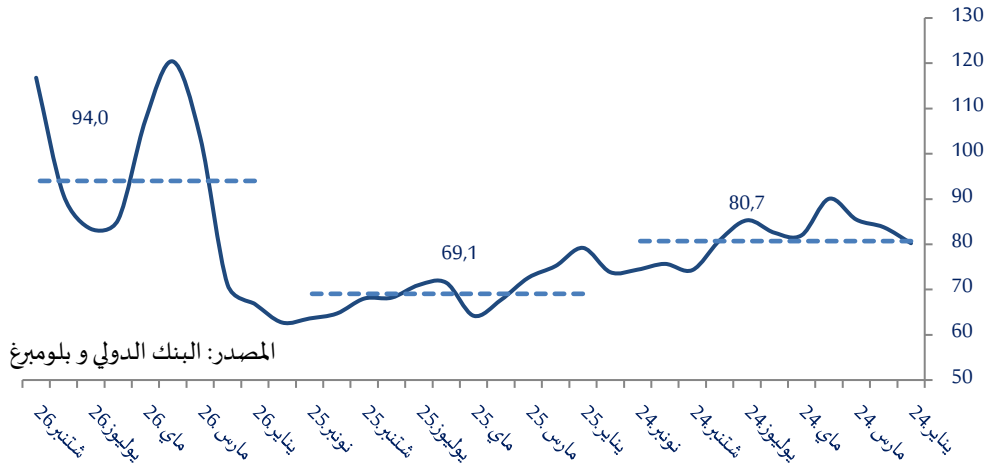

مبيان 4: أسعار خام برنت (دولار/برميل)

وتظل الآفاق غير متوازنة بدرجة كبيرة، حيث يمكن أن تؤدي التهدئة المستدامة وإعادة فتح الممرات البحرية إلى تسريع انفراج الأسعار، وعلى العكس من ذلك، فإن وقوع هجمات جديدة أو استمرار صعوبات الملاحة سيزيد بسرعة من الضغوط على مخزونات النفط الخام والمنتجات المكررة. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يسجل السوق عجزا بنحو 1,8 مليون برميل يوميا خلال الفصل الثالث من سنة 2026، قبل تحسن متوقع في نهاية السنة.

ويوفر العرض خارج منطقة الشرق الأوسط قدرة على التكيف، لكنه يظل غير كاف على المدى القصير. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة انخفاض متوسط العرض العالمي بمقدار 4,3 مليون برميل يوميا سنة 2026، ثم انتعاشا بمقدار 8,3 مليون برميل سنة 2027 ليصل إلى 110,3 مليون برميل يوميا. وتساهم الأمريكيتين بشكل إيجابي، في حين يؤثر الشرق الأوسط وروسيا سلبا على العرض. وستظل المخزونات والطاقة الاستيعابية المتاحة والأمن البحري عوامل حاسمة.

وبالنسبة لمستوردي الطاقة، تتمثل المخاطر الرئيسية في انتقال ارتفاع أسعارها إلى تكاليف النقل والإنتاج، وتدهور شروط التبادل التجاري، وتفاقم الضغوط التضخمية. وبالنسبة للمغرب، يظل تقلب أسعار النفط عاملا مهما في الفاتورة الطاقية والتكاليف المرتبطة بغاز البوتان، حتى وإن كان انتقال أثر هذه التقلبات رهيناً بآليات تحديد الأسعار، وأدوات التأمين ضد المخاطر، وسعر الصرف.

من جهتها، سجلت أسواق الغاز الطبيعي ارتفاعا في الأسعار مع استمرار تباينات إقليمية مهمة. ووفقا للبنك الدولي، ارتفع سعر الغاز الأوروبي من 15,17 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يونيو إلى 18,06 في يوليوز ثم إلى 21,11 في غشت. وبلغ سعر الغاز الطبيعي المسال المستورد في اليابان 13,94 دولارا في غشت، مقابل 11,79 دولارا في يونيو، في حين تراجع سعر غاز «هنري هوب» الأمريكي إلى 2,77 دولارا. ويؤكد هذا التباين التعرض الشديد لأوروبا وآسيا للقيود اللوجستية.

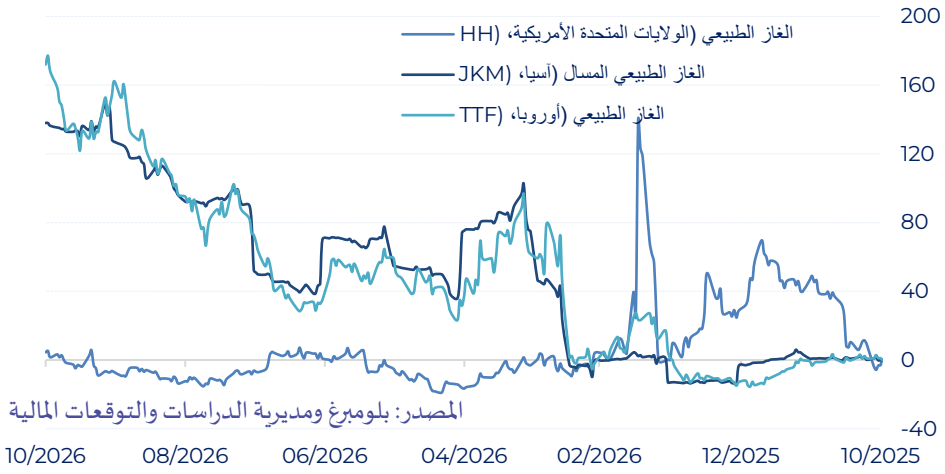

مبيان 5: تطور أسعار الغاز الطبيعي في أهم الأسواق العالمية (0 = 08/09/2025)

وبالنسبة لغاز البوتان، بلغ متوسط السعر 613 دولارا للطن خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، بارتفاع بنسبة 14% على أساس سنوي، متأثرا بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والاضطرابات في حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز. وبعد تراجع مؤقت، استأنفت الأسعار ارتفاعها، لتصل إلى 575 دولارا للطن في المتوسط في غشت، ثم إلى 677 دولارا للطن في 8 شتنبر، بزيادة قدرها 38% منذ أدنى مستوى لها في يونيو.

وقد أدى النزاع إلى تعميق الفوارق بين الأسعار المرجعية الأورو-متوسطية ونظيرتها الأمريكية (مونت بيلفيو)، حيث تضمنت الأسعار الأوروبية علاوات أعلى مرتبطة بالمخاطر وتكاليف النقل. وبعد تقلص مؤقت لهذه الفوارق في فصل

الربيع، أدى تجدد التوترات منذ يوليوز إلى إحياء حالة عدم اليقين. فضلا عن ذلك، أدى ارتفاع تكاليف النقل البحري (ناقلات الغاز الضخمة) إلى تعزيز الضغوط على تكاليف التزويد.

وبالنسبة للمغرب، تساهم الحصة الكبيرة للإمدادات الأمريكية التي تجاوزت 70% من الواردات خلال السنوات الأخيرة في الحد من مخاطر انقطاع الإمدادات من منطقة الخليج، دون أن تلغي تأثير ارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن. وفي هذا السياق، يظل تنويع مصادر التوريد إلى جانب التدبير الاستباقي للعقود والتحكم في مخاطر الأسعار وتحسين إدارة الخدمات اللوجستية ركيزة أساسية لتعزيز أمن الإمدادات والحد من تقلبات تكلفتها.

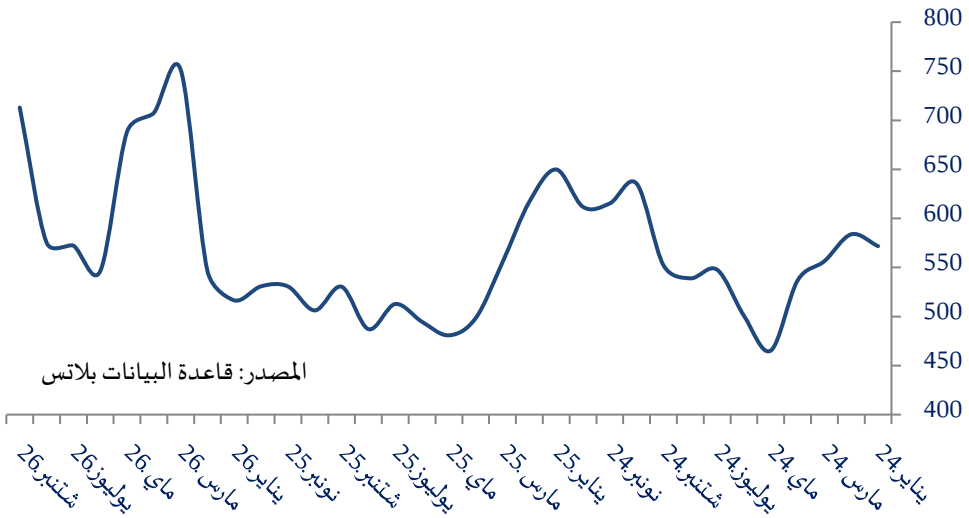

مبيان 6: أسعار غاز البوتان (دولار/طن)

2.2.1 منتجات الفوسفاط: استقرار الأسعار في سوق لا تزال تواجه ضغوطا

أعادت الحرب في الشرق الأوسط تأجيج التوترات في سوق الأسمدة .ففي الظروف العادية، تنطلق من منطقة الخليج نحو 16 مليون طن من الأسمدة، أي ما يقارب ثلث الشحنات العالمية المنقولة بحراً، وتعبر مضيق هرمز .ومنذ اندلاع الأزمة، تراجعت بشكل ملحوظ تدفقات الفوسفاط واليوريا والكبريت، مما أدى إلى اضطراب الإمدادات وارتفاع تكاليف المدخلات والشحن. وتظل أسعار المنتجات الفوسفاطية متماسكة سنة 2026، مدعومة بارتفاع تكاليف المدخلات ومتانة الطلب المرتبط بالنشاط الفلاحي. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ سعر فوسفاط ثنائي الأمونيوم (DAP)، تسليم فوري على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB) في ساحل الخليج الأمريكي 793,5 دولاراً للطن في غشت، وهو أعلى مستوى له منذ سنة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2% على أساس شهري، وبنسبة28% مقارنة بأدنى مستوى سجله في يناير. كما بلغ سعر الفوسفاط الخام، على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB)في شمال إفريقيا، 170 دولاراً للطن خلال شهري يوليوز وغشت، مقابل 156.9دولاراً في يونيو و152.5 دولاراً في ماي. وعلى الرغم من التراجع الطفيف للمؤشر العام للأسمدة في غشت، لا تزال سوق منتجات الفوسفاط تحافظ على مستويات أسعار مرتفعة.

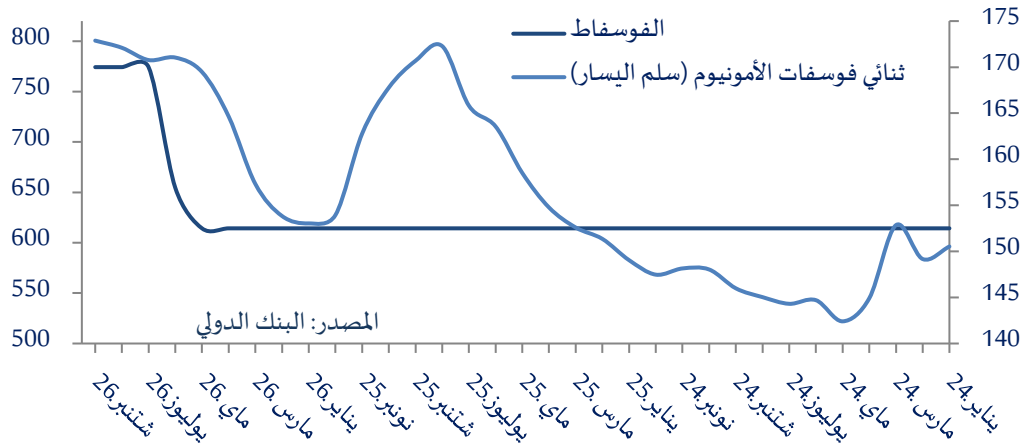

مبيان 7: أسعار الفوسفاط الخام وDAP (دولار/طن)

يُعزى ارتفاع أسعار فوسفاط ثنائي الأمونيوم (DAP) إلى عدة عوامل، إذ لا تزال تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستية مرتفعة، في حين أدت الاضطرابات في منطقة الخليج إلى زيادة المخاطر المرتبطة بإمدادات الكبريت والأمونيا، وهما مادتان أساسيتان في إنتاج الأسمدة الفوسفاطية. وإلى جانب ذلك، تحدّ القيود المفروضة على صادرات بعض كبار المنتجين، ولا سيما الصين، من العرض المتاح في السوق العالمية. وفي ظل هذه الظروف، بات المشترون يولون أهمية أكبر لتأمين إمداداتهم وضمان استمراريتها.

ويظل الطلب قويا في عدة أسواق فلاحية كبرى. فحاجة الأسواق إلى إعادة تكوين المخزونات وحملات التسميد في آسيا والأمريكيتين تدعمان وتيرة الاقتناء. غير أن ارتفاع كلفة المدخلات يحد من القدرة الشرائية للمنتجين الأكثر تأثرا بتقلبات الأسعار.

وقد تعززت أسعار الفوسفاط الخام تدريجيا ما بين ماي وغشت. وبالنسبة للمنتجين المتكاملين، يدعم هذا التطور المداخيل، لكنه يتزامن مع ارتفاع التكاليف المرتبطة بالطاقة والكبريت والأمونياك والنقل البحري والتأمين. وبالتالي، فإن أداء الصادرات يعتمد على التوازن بين ارتفاع أسعار البيع وتطور تكاليف الإنتاج.

وتظل آفاق سوق الفوسفاط محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. فعودة الممرات البحرية إلى وضعها الطبيعي وتحسن عرض المدخلات قد يساهمان في انفراج الأسعار. وفي المقابل، قد يؤدي ظهور اضطرابات جديدة أو فرض قيود تجارية أو انتعاش الطلب الفلاحي بوتيرة أقوى إلى استمرار الضغوط التصاعدية على الأسعار.

وعموما، تظل أسعار الأسمدة معرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار الطاقة، والسياسات التجارية، والقيود اللوجستية العالمية.

وفي هذا السياق، يواصل قطاع الفوسفاط بالمغرب الاعتماد على استراتيجية قوية لتعزيز قدرته على الصمود والتكيف، وترتكز خصوصا على تنويع مصادر التزود بالمدخلات، وتكييف مزيج الإنتاج، وتعزيز مرونة منظومته الصناعية. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية التي يحتلها المغرب في السوق العالمية للفوسفاط والأسمدة، باعتباره فاعلا رئيسيا على الصعيد الدولي، ودوره المحوري في تأمين إمدادات الأسواق العالمية.

3.2.1. المنتجات الغذائية: ارتفاع الأسعار في ظل المخاطر المناخية واللوجستية

اتجهت الأسعار العالمية للمواد الغذائية نحو الارتفاع، كما يتضح من مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي بلغ 133,3 نقطة في غشت 2026، بارتفاع نسبته 1,9% على أساس شهري و2,5% على أساس سنوي، مع بقائه أقل بنسبة 16,8% مقارنة بذروته المسجلة في مارس 2022. وقد شمل الارتفاع جميع الفئات الرئيسية، مع تسجيل ارتفاع كبير في أسعار السكر، بفعل تزايد الطلب وتأثير التقلبات المناخية وتجدد المخاطر المرتبطة بالنقل والإمدادات.

وسجلت أسعار الحبوب بدورها ارتفاعا ملموسا. ففي غشت، ارتفع مؤشر الحبوب لمنظمة الأغذية والزراعة بنسبة 2,2% على أساس شهري و10% على أساس سنوي ليبلغ 116,3 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ ماي 2024. وارتفعت أسعار القمح عالميا بنسبة 2,6% على أساس شهري و15% على أساس سنوي، نتيجة الاضطرابات اللوجستية في البحر الأسود وتراجع توقعات المحاصيل في أوروبا. أما الذرة فقد ارتفعت أسعارها بنسبة 2,5% على أساس شهري، مدعومة بالمخاوف بشأن المردودية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

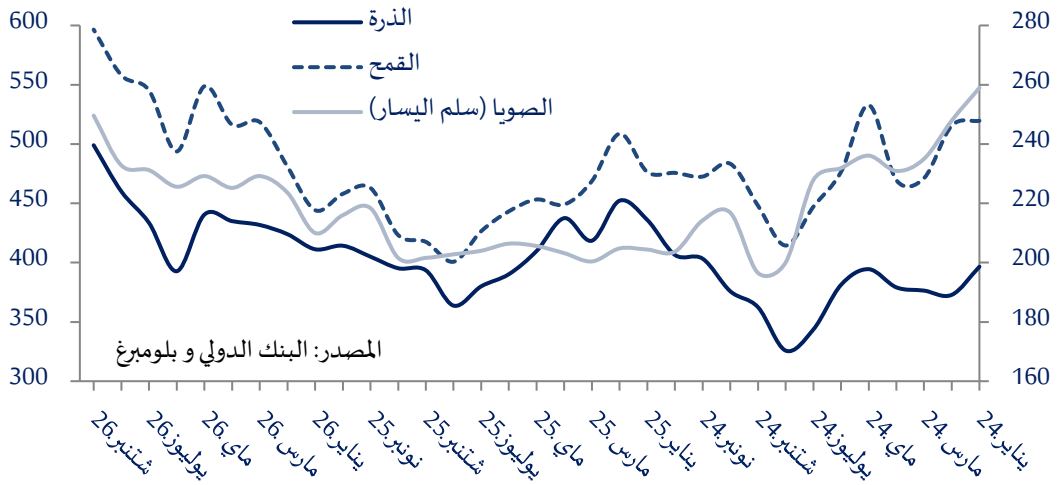

مبيان 8: أسعار الحبوب الرئيسية (دولار/طن)

وتؤكد بيانات البنك الدولي هذا الارتفاع. ففي غشت، بلغ سعر القمح الطري الأمريكي من صنف SRW نحو 263 دولارا للطن، بارتفاع نسبته 2% على أساس شهري و31% على أساس سنوي. كما ارتفع سعر القمح من صنف HRW إلى 330 دولارا، أي بزيادة قدرها 6% و43% على التوالي. أما الذرة فقد انتقل سعرها إلى 224 دولارا (+5% و+21%). وتظل هذه المستويات أدنى من ذروات الأزمات السابقة، غير أنها تزيد من حدة المخاطر بالنسبة للبلدان الشديدة الاعتماد على واردات الحبوب.

وتظل آفاق المحصول الزراعي حاسمة. فموجات الحرارة والجفاف في أوروبا، والمخاطر التي تهدد حزام الذرة الأمريكي (Corn Belt)، والصعوبات اللوجستية في البحر الأسود، كلها عوامل تبقي على علاوات المخاطر مرتفعة. كما أن التوترات في أسواق الطاقة والأسمدة قد تؤدي بدورها إلى ارتفاع التكاليف الفلاحية. ومن ثم فإن الأسواق تظل شديدة التأثر بمراجعات تقديرات المحاصيل وللقرارات التجارية لكبار المصدرين.

وعلى المدى المتوسط، سيتوقف حجم الصدمة الغذائية على قدرة العرض على التكيف. فتوفر مخزونات كافية وجودة المحاصيل في نصف الكرة الجنوبي قد يحدان من التوترات. وفي المقابل، من شأن تظافر العوامل المتمثلة في التقلبات المناخية وارتفاع تكاليف الأسمدة والقيود المفروضة على الصادرات أن يشكل خطرا يدفع الأسعار إلى الارتفاع. ويشدد صندوق النقد الدولي في هذا الصدد على قناة انتقال تأثيرات الطاقة والأسمدة والنقل إلى أسعار المواد الغذائية.

وتتعرض الذرة بشكل خاص للتفاعلات بين الأسواق الغذائية وأسواق الطاقة، حيث لا يزال الطلب على الأعلاف والوقود الحيوي قويا، في حين تراجعت آفاق المردودية في بعض المناطق المنتجة. ورغم أن ارتفاع السعر إلى 224 دولارا للطن في غشت يظل معتدلا بالمقارنة مع مستوياته التاريخية، فإن استمراره قد يرفع كلفة أعلاف الماشية.

وبالنسبة للقمح، يأتي الارتفاع في وقت لا تزال فيه تدفقات التصدير من البحر الأسود عرضة للاضطراب. فصعوبات النقل والمخاطر التي تهدد البنيات التحتية وتقلبات أسعار الصرف تؤثر بسرعة في الأسعار المتداولة. وبالنسبة للبلدان المستوردة في حوض المتوسط، ومنها المغرب، يستدعي هذا التطور يقظة خاصة بالنظر إلى حصة القمح في الواردات الغذائية.

وقد ارتفعت أسعار السكر بوتيرة أوضح. ففي غشت، بلغ السعر العالمي (ISA) 383 دولارا للطن، وهو أعلى مستوى له منذ يونيو 2025، بارتفاع نسبته 2% على أساس شهري و25% مقارنة بأدنى مستوى سجل في فبراير 2026. ويعكس هذا الارتفاع المخاوف بشأن العرض في أوروبا وآسيا ومنطقة الوسط الجنوبي بالبرازيل.

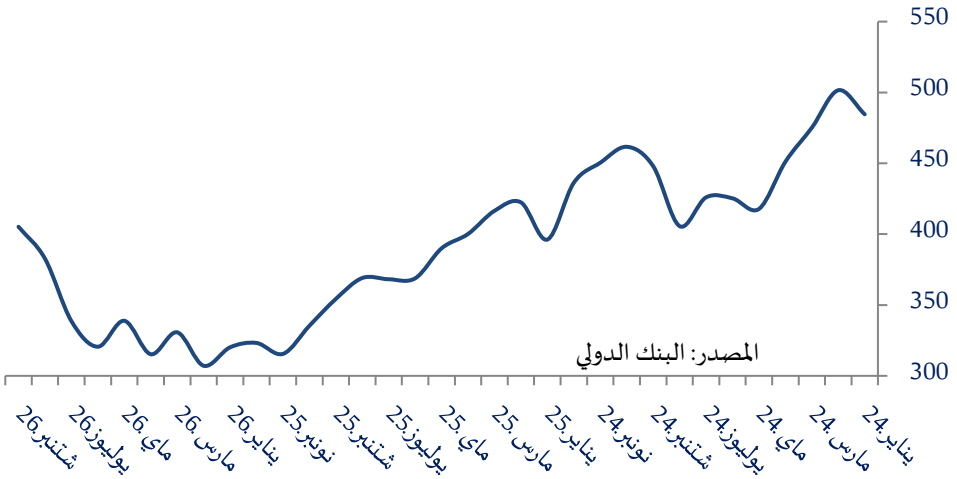

مبيان 9: سعر السكر العالمي (دولار/طن)

وقد ساهم قرار الهند السماح باستيراد السكر الخام دون رسوم جمركية في تعزيز الطلب العالمي عليه. وستتوقف تطورات الأسعار خلال الفترة المقبلة على حجم محاصيل البرازيل والهند وتايلاند وعلى مستوى المخزونات، فضلا عن تطور أسعار الإيثانول والطاقة. وبعد عدة أشهر من الانفراج النسبي، عاد السكر ليشكل مصدرا محتملا للضغوط على أسعار المواد الغذائية.

وإجمالا، لا تزال مخاطر انعدام الأمن الغذائي أقل حدة مقارنة بسنة 2022، لكنها زادت خلال صيف 2026. ويمكن للتوترات المتزامنة في أسواق الطاقة والأسمدة والنقل البحري وبعض المنتجات الفلاحية أن تتراكم، لا سيما في الدول

ذات الدخل المنخفض والدول المستوردة. ويظل الحفاظ على أسواق مفتوحة والحد من القيود على التصدير أمرين أساسيين لتفادي تفاقم التوترات.

وعموما، تظل أسواق المواد الأولية محاطة بدرجة عالية من عدم اليقين. إذ تظل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال الصدمات الجيوسياسية، بينما تتأثر الأسمدة والمنتجات الغذائية أكثر بالتكاليف اللوجستية والظروف المناخية والقرارات التجارية الدولية. وبالنسبة للاقتصادات المستوردة، تظل إدارة المخاطر المرتبطة بالأسعار والنقل البحري والإمدادات حاسمة.

3.1. انحسار المنحى التنازلي للتضخم بفعل الصدمة الطاقية واعتماد سياسات نقدية أكثر حذرا

يشهد مسار انحسار التضخم العالمي توقفاً مؤقتاً خلال سنة 2026. فوفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، يُرتقب أن يرتفع معدل التضخم العالمي من 4,1% سنة 2025 إلى 4,7% سنة 2026، قبل أن يتراجع إلى 4,1% سنة 2027. وفي الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن ينتقل معدل التضخم من 2,5% إلى 3,1% ثم إلى 2,7%، فيما يُرتقب أن ينتقل في الاقتصادات الصاعدة والنامية من 5,2% إلى 5,7% ثم إلى 5,1% خلال الفترة نفسها. وتُعزى حصة كبيرة من هذا الارتفاع إلى الصدمة المرتبطة بأسعار الطاقة، مع تباين تداعياتها بين الاقتصادات، في حين يستدعي استمرار الضغوط التضخمية الإبقاء على سياسة نقدية تتسم بالحذر.

وتؤكد أحدث المعطيات عودة الضغوط التضخمية. ففي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 3,4% على أساس سنوي في يوليوز 2026، فيما بلغ التضخم الأساسي 2,5%. وفي منطقة الأورو، يقدر التضخم المنسق بـ 3,3% في غشت، مقابل 2,9% في يوليوز، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 14,3%. في المقابل، ظل التضخم، باستثناء الطاقة أكثر اعتدالا، مما يعكس، في الوقت الراهن، انتقالا جزئيا لصدمة أسعار الطاقة إلى باقي الأسعار.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ التضخم سنة 2026 نسبة 3,6% في الولايات المتحدة و2,9% في منطقة الأورو و2,3% في اليابان. ومن المتوقع أن يتراجع إلى 2,4% سنة 2027 في الولايات المتحدة و2,3% في منطقة الأورو، بينما سيبلغ 2,5% في اليابان. ويتمثل الخطر الرئيسي في الآثار غير المباشرة على الأجور والخدمات والتوقعات. ورغم أن هذه التوقعات لا تزال مستقرة إجمالا، تواصل البنوك المركزية اعتماد خطاب حذر في تواصلها.

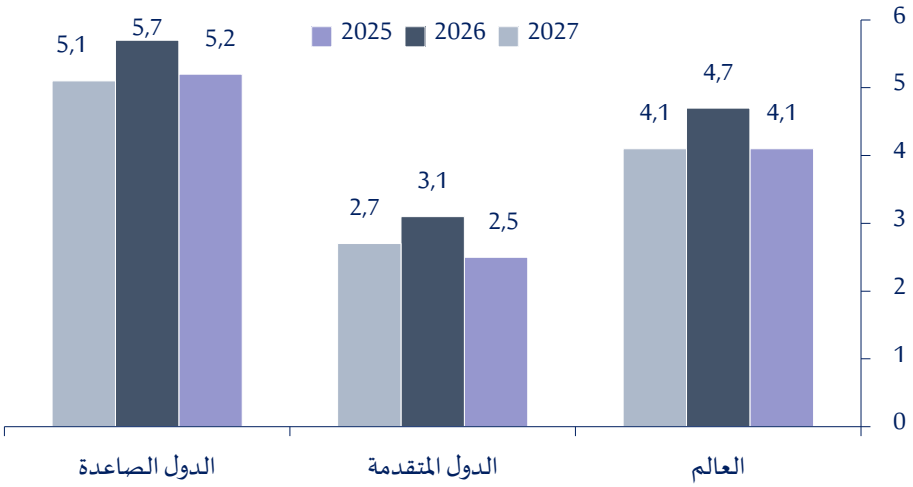

المصدر: صندوق النقد الدولي، برنامج التقييم الاقتصادي ((PEM، اكتوبر 2026

مبيان 10: توقعات التضخم حسب صندوق النقد الدولي (بالنسبة المئوية)

وفي ظل تجدد المخاوف بشأن التضخم، دخلت السياسة النقدية مرحلة من الترقب بعد فترة من التيسير، مع توجه بعض الاقتصادات نحو تشديد محدود لسياستها النقدية. ويسجل صندوق النقد الدولي أنه ستكون السياسة النقدية أقل تيسيرا مما كان متوقعا قبل الصدمة. وستظل أسعار الفائدة الحقيقية المسبقة (ex ante) مستقرة بشكل عام في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو، في حين تواصل اليابان التطبيع التدريجي لسياستها النقدية نحو المستوى المحايد.

في الولايات المتحدة، رفع الاحتياطي الفيدرالي في 16 شتنبر 2026 سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح النطاق المستهدف ما بين 3,75% و4,00%.

وفي منطقة الأورو، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس في 10 شتنبر 2026، ليصل سعر الفائدة على الودائع إلى 2,50% وسعر فائدة إعادة التمويل إلى 2,65%. ويعكس هذا القرار، وهي ثاني زيادة منذ بداية النزاع في الشرق الأوسط، استمرار الضغوط التضخمية، خصوصا تلك المرتبطة بالصدمة الطاقية. ويتوقع البنك المركزي الأوروبي أن يستمر معدل التضخم في مستويات أعلى من هدفه البالغ 2%، مع الحفاظ على نهج حذر حسب التطورات.

وفي المملكة المتحدة، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرئيسي عند 3,75% عند نهاية يوليوز، رغم استمرار ارتفاع التضخم. وفي اليابان، يواصل البنك المركزي تطبيع سياسته النقدية تدريجيا، مع سعر فائدة رئيسي يقارب 1,0%، مؤكدا بذلك ابتعاده عن النهج النقدي شديد التيسير الذي اعتمده خلال السنوات الماضية. أما في الاقتصادات الصاعدة، تظل الاستجابات متباينة إلى حد كبير، تبعا لاختلاف مستويات أثر أسعار الطاقة، وضغوط أسعار الصرف، وهوامش المناورة المتاحة أمام البنوك المركزية لتعديل أسعار الفائدة الرئيسية.

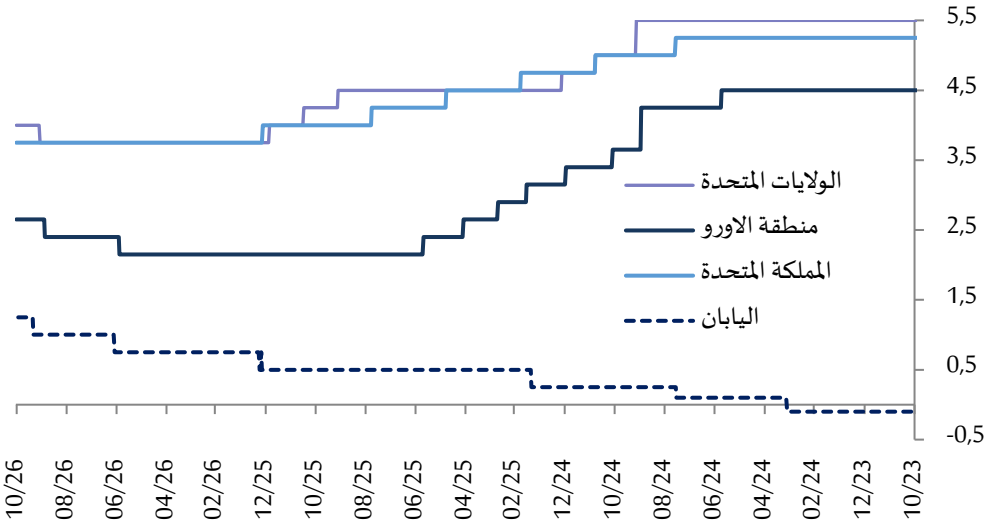

المصدر : بلومبرج

مبيان 11: أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية الكبرى (بالنسبة المئوية في 10 شتنبر 2026)

وتظل الشروط المالية العالمية تيسيرية نسبيا، مدعومة بصمود أرباح الشركات والتفاؤل المرتبط بآفاق الدورة التكنولوجية. غير أن صندوق النقد الدولي يشير إلى ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل والتركيز المتزايد لأسواق الأسهم حول الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ويستمر البنك المركزي الأوروبي في التقليص التدريجي لمحافظ الأصول، في حين يحافظ الاحتياطي الفيدرالي على إطار قائم على وفرة الاحتياطيات. وفي هذا السياق، يشكل انعكاس تطور تقييمات القطاع التكنولوجي أو تشديد جديد متوقع للأوضاع النقدية مخاطر رئيسية بالنسبة للأسواق المالية.

4.1. سوق الشغل :صمود متواصل مع بروز مؤشرات التباطؤ والتحولات الهيكلية

لا تزال أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة مرنة، غير أن مؤشرات التباطؤ آخذة في التزايد. وتسجل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نموا أكثر اعتدالا في التشغيل والمشاركة، وتحسنا طفيفا في معدل البطالة في عدة بلدان، وتباطؤا في وتيرة انتعاش الأجور الحقيقية. كما تراجعت حدة الخصاص في اليد العاملة، دون أن تختفي تماما في القطاعات عالية التخصص وفي بعض المناطق.

وحسب تقرير «آفاق التشغيل» الصادر عن المنظمة في يوليوز 2026، بلغ حجم التشغيل مستوى قياسيا قدره 670 مليون شخص في شهر ماي. وظل متوسط معدل البطالة مستقرا عند 4,9%، في حين بلغ معدل التشغيل 72,1% خلال الفصل الأول ومعدل النشاط 76,7%. وتتوقع المنظمة نموا محدودا للتشغيل بنسبة 0,3% سنة 2026، ثم 0,6% سنة 2027، مع استمرار معدل البطالة في مستويات منخفضة وقريبة من تلك المسجلة حاليا.

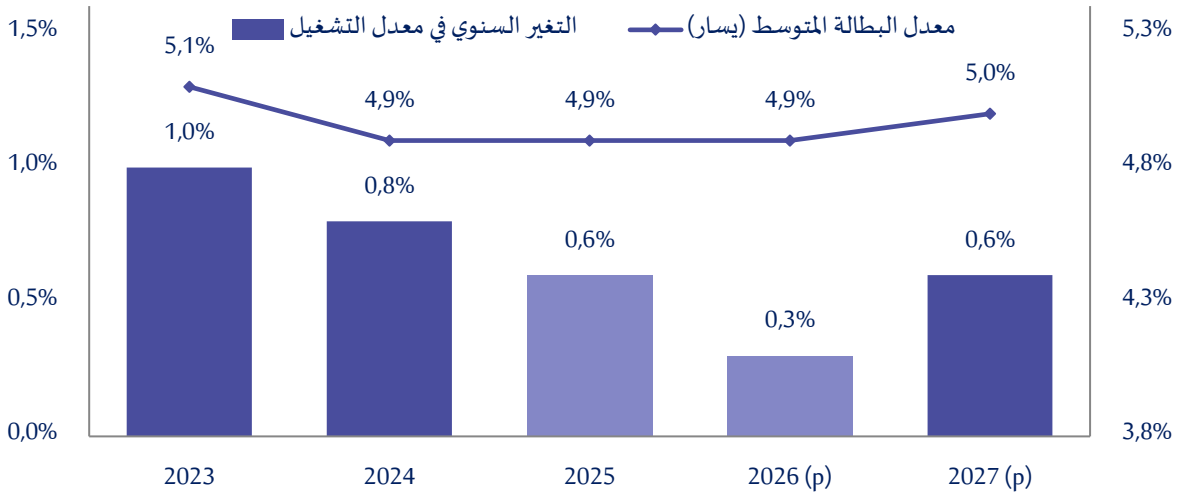

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، آفاق التشغيل (يوليوز 2026)؛ إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 12: تطور مؤشرات سوق الشغل ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بالنسبة المئوية)

ويخفي هذا الصمود تباينات مهمة. فقد سجل نحو ثلثي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتفاعا طفيفا في معدل البطالة، وما تزال الفوارق الجهوية داخل البلد الواحد كبيرة. ففي أكثر من نصف البلدان الأعضاء، تبلغ الفجوة في معدل التشغيل بين الجهات 20 نقطة على الأقل. وتزيد هذه الفوارق من أهمية تعزيز السياسات الداعمة لتحسين التنقل والتكوين والسكن وتطوير البنيات التحتية، وذلك بهدف ضمان ملاءمة أفضل بين العرض والطلب على الشغل.

من جهة أخرى، استعادت الأجور الحقيقية جزءا من خسائرها الناجمة عن صدمة التضخم، غير أن هذا التعافي يظل غير مكتمل، إذ لاتزال مستوياتها أدنى من تلك المسجلة قبل خمس سنوات في نحو ثلث بلدان المنظمة. وقد تؤدي الصدمة الطاقية الجديدة إلى كبح وتيرة ارتفاعها من جديد. وفي المقابل، قد يحد التراجع التدريجي في سوق الشغل من الضغوط على الأجور ومن الآثار الثانوية للتضخم.

ويواصل التحول التكنولوجي إعادة تشكيل بنية التشغيل. إذ يؤدي الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي إلى تنامي الطلب على المهارات الرقمية وعلى المهن المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة، مقابل تزايد مخاطر فقدان الوظائف المرتبطة ببعض المهام الروتينية. وتؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن هذه الآثار تتفاوت بشدة حسب المجالات الترابية والمؤهلات. فالجهات التكنولوجية قد تستفيد منها أكثر، في حين يتعين على المناطق الصناعية الهشة تسريع وتيرة التكيف وإعادة تأهيل المهارات.

وتستدعي وضعية الشباب النشيطين اهتماما خاصا، حيث تسجل المنظمة ارتفاعا في مخاطر البطالة لدى الشباب حاملي الشهادات مقارنة بباقي العاملين، وهو اتجاه برز قبل الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي. وترتبط صعوبات الإدماج المهني كذلك بعدم ملاءمة المهارات المكتسبة لمتطلبات سوق الشغل، وبتباطؤ التوظيف في بداية المسار المهني، وبالتركز الجغرافي للفرص. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى سياسات نشطة للتشغيل والتكوين تكون أكثر استهدافا وأسرع استجابة.

وفي الاقتصادات النامية، تتفاقم مواطن الهشاشة بفعل اتساع القطاع غير المهيكل، وضعف التغطية الاجتماعية، ومحدودية الهوامش الميزاناتية. ويزيد ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية من تقليص الدخل الحقيقي للأسر، وقد

يعيق نمو التشغيل المهيكل. كما تسجل الدول الأقل اندماجا في الدورة التكنولوجية مخاطر الاستفادة بشكل أقل مباشرة من الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مع تحمل جزء كبير من صدمة التكاليف.

واجمالا، يظل سوق الشغل العالمي أحد عوامل الصمود، غير أن مساهمته في دعم النمو تتباين حسب البلدان والقطاعات والمؤهلات. وتتمثل الأولوية في الحفاظ على وتيرة إحداث مناصب الشغل، مع مواكبة التحولات التكنولوجية والمناخية، وتعزيز المهارات، والحد من التفاوتات المجالية. ويمكن لسياسات التكوين والتوظيف والحماية الاجتماعية المستهدفة بشكل دقيق أن تحد من تكاليف التكيف وتعزز التماسك الاجتماعي.

5.1. تحسن توقعات نمو التجارة العالمية سنة 2026 بفضل الطلب المتزايد على المنتجات التكنولوجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

واصل حجم التجارة العالمية للسلع نموه خلال النصف الأول من سنة 2026 بنسبة 3,5%، بعد ارتفاع بنسبة 4,6% في سنة 2025، رغم استمرار التوترات التجارية والاضطرابات المرتبطة بالنزاع في الشرق الأوسط. ويعزى هذا الأداء، على وجه الخصوص، إلى الطلب المرتفع على المنتجات التكنولوجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب مرونة سلاسل التوريد العالمية وقدرتها على التكيف مع الاضطرابات.

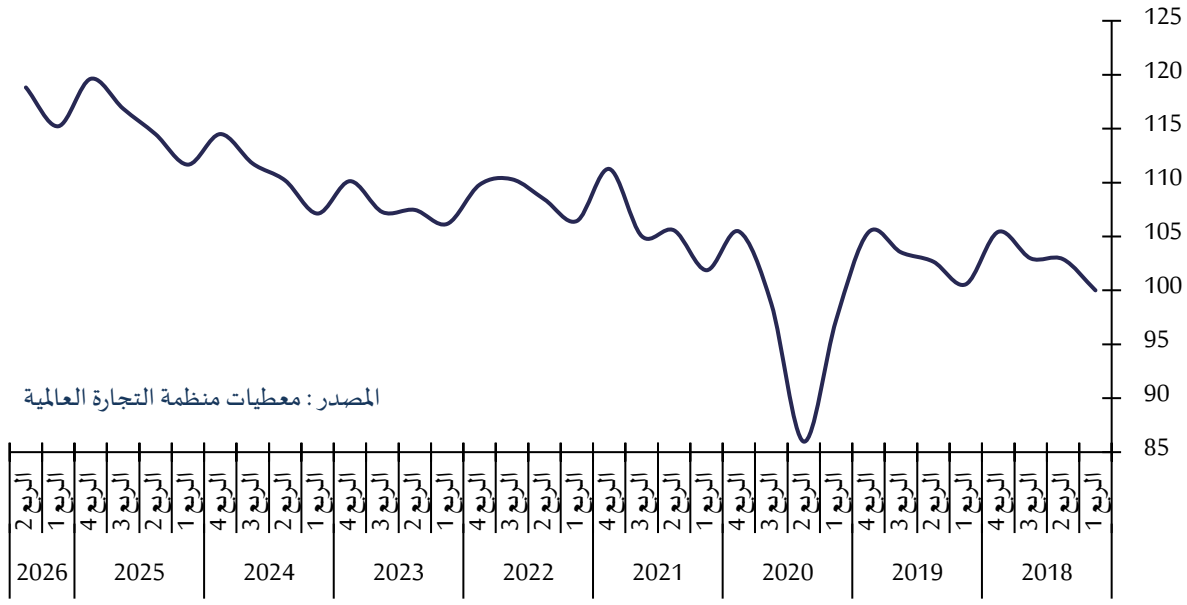

مبيان 13 : تطور حجم التجارة العالمية للسلع (أساس 100 خلال الفصل الأول من سنة 2018)

وبالنسبة لمجمل سنة 2026، تتوقع منظمة التجارة العالمية ارتفاع حجم التجارة العالمية للسلع بنسبة 3,9%[1]، مقابل 1,9% في توقعاتها الصادرة خلال شهر مارس الماضي. ويعكس هذا التحسن أساسا تزايد الاستثمارات في البنيات التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، التي تواصل دعم المبادلات في أشباه الموصلات والخوادم المعلوماتية والمعدات الإلكترونية.

[1] *وفقاً لآخر توقعات منظمة التجارة العالمية الصادرة بتاريخ 8 أكتوبر 2026.*

وقد ارتفعت المبادلات في المنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بنسبة 67% خلال النصف الأول من سنة 2026، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، لتساهم بنحو 47% في نمو قيمة التجارة العالمية للسلع. موازاة مع ذلك، أظهرت سلاسل التوريد قدرة على التكيف مع الاضطرابات التي طالت أسواق الطاقة والأسمدة، بفضل تنويع مصادر التوريد وإعادة توجيه المبادلات نحو مسارات تجارية بديلة.

وشهدت التجارة العالمية للسلع من حيث القيمة خلال النصف الأول من سنة 2026 ارتفاعا ملحوظا، فاق بكثير نمو حجمها، إذ سجلت زيادة بنسبة 15% على أساس سنوي . ويُعد هذا التفاوت من بين أكبر الفوارق المسجلة خلال السنوات الأخيرة، ويُعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار الوقود والمكونات الإلكترونية الموجهة لتجهيز مراكز البيانات.

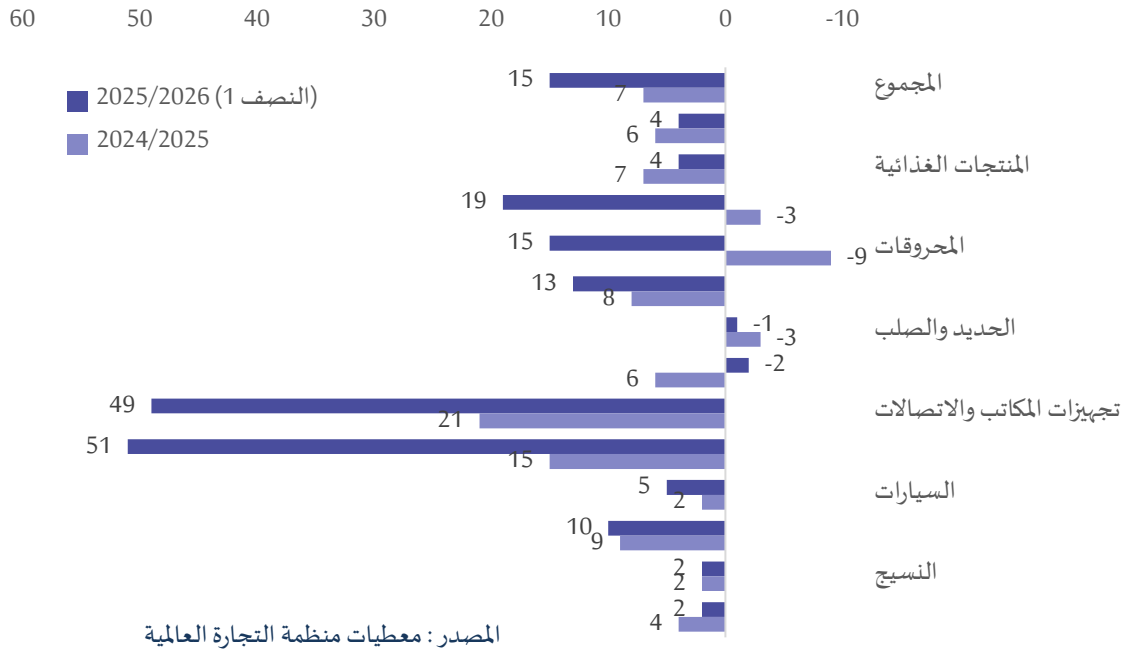

المصدر : معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان 14 : نمو قيمة التجارة العالمية للسلع حسب فئة المنتجات

وتبقى آفاق المبادلات التجارية متباينة حسب المناطق. فمن المرتقب أن تحافظ آسيا على دورها كمحرك رئيسي للتجارة العالمية للسلع، مع نمو صادراتها بنسبة 9,9% في سنة 2026، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 5,7% وإفريقيا بنسبة 5,6%. وفي المقابل، يُتوقع أن تسجل الصادرات الأوروبية ركودا بتراجع طفيف قدره 0,1%، بينما يُرتقب أن تنخفض صادرات الشرق الأوسط بشكل حاد بنسبة 17,2%، متأثرة بالنزاع في المنطقة. أما بالنسبة للواردات، فمن المتوقع تسجيل أعلى معدلات النمو في آسيا بنسبة 9,5% وإفريقيا بنسبة 8,9%، مقابل نمو محدود في أمريكا الشمالية بنسبة 1,4% وأوروبا بنسبة 0,5%.

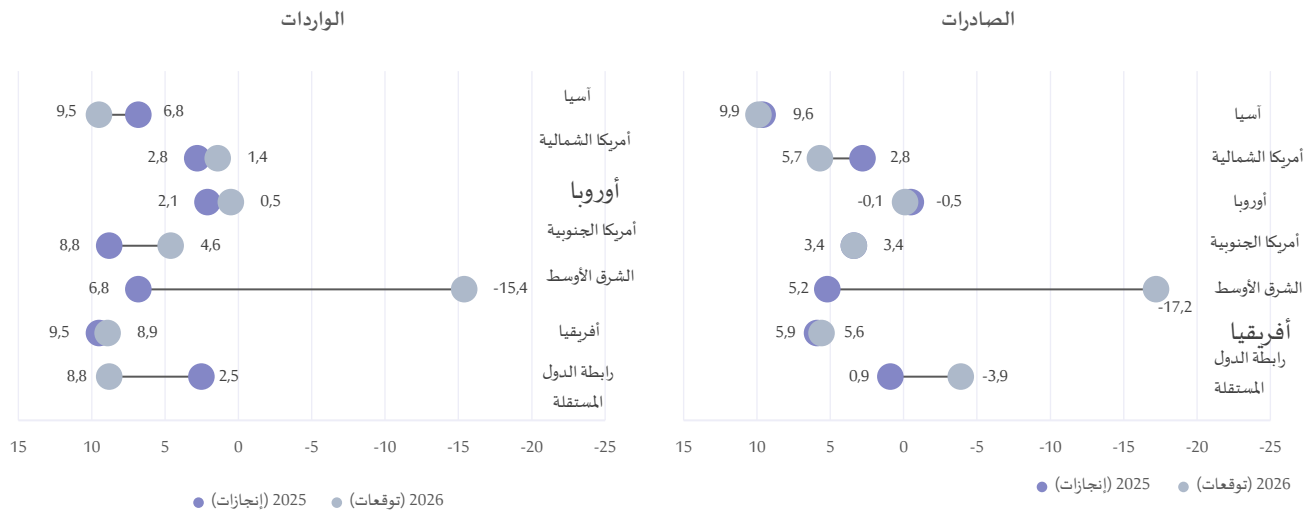

المصدر : معطيات منظمة التجارة العالمية؛ إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 15 : نمو حجم التجارة العالمية للسلع حسب المناطق

وعلى خلاف تجارة السلع، تمت مراجعة توقعات نمو التجارة العالمية للخدمات نحو الانخفاض، إذ تتوقع منظمة التجارة العالمية نموا في حجم تجارة الخدمات بنسبة 3,3% في سنة 2026، مقابل 4,8% في توقعاتها لشهر مارس. وتعكس هذه المراجعة، بالأساس، تداعيات النزاع في الشرق الأوسط على خدمات النقل والسفر، نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستية واضطراب حركتي النقل الجوي والبحري. ويُرتقب أن تواصل الخدمات المعلوماتية والمالية والرقمية دعم المبادلات الدولية للخدمات.

ومن المتوقع مواصلة الدينامية المسجلة سنة 2026 خلال سنة 2027، مع نمو مرتقب لحجم المبادلات العالمية للسلع والخدمات بنسبة 4,1% و6,4% على التوالي. غير أن هذه الآفاق تظل محاطة بعدم اليقين، ارتباطا بالأساس بتطور النزاع في الشرق الأوسط، واستمرار الضغوط على أسعار الطاقة، ووتيرة الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي بالنظر إلى مساهمتها المتزايدة في الطلب على المنتجات التكنولوجية.

6.1. آفاق غير واضحة لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 6% سنة 2025، لتصل إلى 1600 مليار دولار، حسب تقرير الاستثمار الأجنبي في العالم لسنة 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وذلك رغم استمرار التوترات الجيوسياسية، وتزايد عدم اليقين المرتبط بالسياسات التجارية، وارتفاع تكلفة التمويل. ويعزى هذا الارتفاع، جزئيا، إلى التدفقات التي تمر عبر المراكز المالية الكبرى وإلى النمو القوي للاستثمارات في عدد محدود من الاقتصادات الكبرى. وباستثناء هذه التدفقات العابرة للمراكز المالية، لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية نسبة 4%، بعد سنتين متتاليتين من التراجع.

وشهدت الاستثمارات العالمية توجها متزايدا نحو القطاعات الاستراتيجية، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي مشاريع الاستثمار الجديدة من 16% إلى 44% خلال الفترة 2020-2025، ويعزى هذا التحول أساسا إلى تنامي الاستثمارات في قطاع أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والمعادن الحيوية، والتكنولوجيات النظيفة.

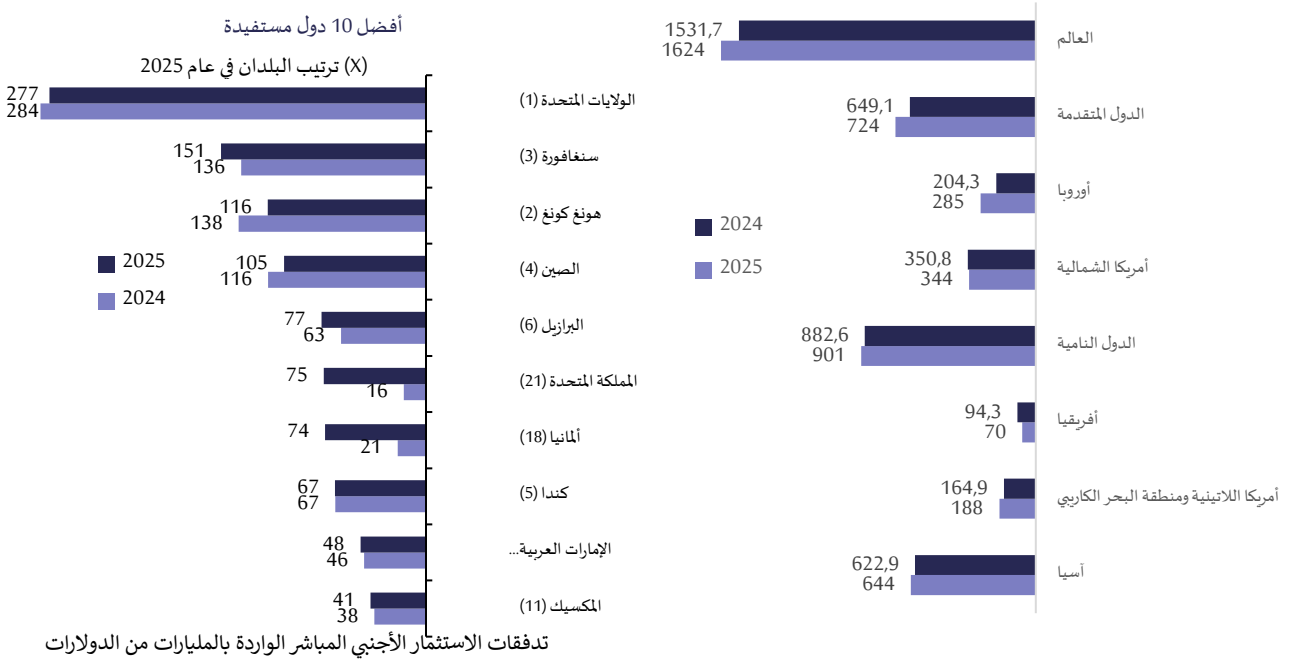

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 16: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2025 على المستوى العالمي وحسب المناطق (بمليار دولار)

مبيان 17: أفضل 10 دول مستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي سنة

كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 11%، لتبلغ 723 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى أوروبا، بفضل التدفقات العابرة للمراكز المالية، إلى جانب تنفيذ عدد من صفقات الاستثمار الكبرى، خصوصا في فرنسا وألمانيا. وفي أمريكا الشمالية، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة إجمالا، مدعومة بالاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الاستراتيجية، على الرغم من تراجع عمليات الاندماج والاستحواذ وتمويل المشاريع. وقد أصبحت المشاريع الاستثمارية الجديدة أقل عددا لكن أكبر حجما، مع تركزها في قطاعات تكنولوجية واستراتيجية، من بينها قطاع أشباه الموصلات، ومراكز البيانات، والطاقة النظيفة، والبطاريات، والصناعات المتقدمة.

من جهتها، سجلت الاقتصادات النامية ارتفاعا طفيفا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2%+)، لتبلغ 901 مليار دولار، مع تسجيل تفاوت ملحوظ في تطورها بين مختلف المناطق. وظلت آسيا النامية الوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، باستقطابها 644 مليار دولار. وقد تراجعت التدفقات في شرق آسيا (بما في ذلك الصين)، في حين ارتفعت في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا وآسيا الوسطى. أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14%، لتصل إلى 188 مليار دولار، مدعومة بزيادة الاستثمارات الموجهة نحو البرازيل.

وفي إفريقيا، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 70 مليار دولار، مسجلة تراجعا مقارنة بالمستوى الاستثنائي المسجل سنة 2024، مع بقائها رغم ذلك فوق متوسطها التاريخي. ولا تزال الاستثمارات موجهة بشكل أساسي نحو البنيات التحتية للطاقة، والصناعات الاستخراجية، والطاقات المتجددة، والمعادن الحيوية.

وعلى صعيد الدول، تظل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بتدفقات بلغت 277 مليار دولار، مدعومة بدينامية قطاعات التكنولوجيا المتقدمة وحجم المشاريع الاستثمارية الكبرى. وتليها سنغافورة وهونغ كونغ والصين. وقد سجلت هذه الأخيرة، رغم ذلك، استمرارا في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل إعادة هيكلة اقتصادها والتحولات التي تشهدها سلاسل القيمة العالمية.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تبقى آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر متسمة بعدم اليقين سنة 2026، في ظل استمرار الضغوط والمخاطر التي تحد من انتعاش الاستثمار العالمي. إذ أن السياسات التجارية، والتوترات الجيوسياسية، واستمرار النزاعات، وارتفاع تكاليف التمويل، فضلا عن تنامي مظاهر التجزؤ الاقتصادي العالمي، كلها عوامل تواصل التأثير سلبا على القرارات الاستثمارية .وفي هذا السياق، يتوقع أن تشتد المنافسة بين الاقتصادات لاستقطاب الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية، مع استمرار توجه هذه الاستثمارات نحو مزيد من الانتقائية والتركيز في عدد محدود من الاقتصادات والقطاعات ذات الكثافة التكنولوجية والقيمة المضافة المرتفعة.

الفصل الثاني: الآثاروالتحديات والفرص

تنعكس تطورات الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار المواد الأولية والشكوك المحيطة بآفاق النمو، على الاقتصاد الوطني من خلال عدة قنوات، أبرزها ارتفاع فاتورة الطاقة وتكاليف الاستيراد، والضغوط التضخمية، وتقلبات أسعار الصرف.

1.2. الآثاروالفرص بالنسبة للمغرب

1.1.2. ارتفاع الفاتورة الطاقية وتداعياته على التوازنات الخارجية

في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والاضطرابات التي تشهدها مسارات الإمداد، والتقلبات الحادة في أسعار النفط والمنتجات المكررة، يشكل ارتفاع أسعار الطاقة ضغطا على التوازنات الخارجية للمغرب نظرا لاعتماده الهيكلي على استيراد المحروقات لتلبية احتياجاته الطاقية.

وفي هذا السياق، سجلت واردات المنتجات الطاقية ارتفاعا بنسبة 32,6% عند متم غشت، مما ساهم بشكل ملموس في ارتفاع الواردات الإجمالية. وإلى جانب ارتفاع الأسعار، تتأثر هذه الواردات بتكاليف النقل والتأمين والتكرير، التي قد تعرف بدورها زيادات إضافية بفعل التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الناجمة عنها في سلاسل الإمداد العالمية.

وتأتي هذه الضغوط في وقت يشهد فيه الاستثمار دينامية قوية، تتجلى في ارتفاع واردات سلع التجهيز والآلات والمدخلات الضرورية للنشاط الاقتصادي وتوسيع القدرات الإنتاجية الوطنية.

وبناء على ذلك، يقتضي تقييم تطور العجز التجاري أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، إذ لا يرتبط تفاقمه بارتفاع فاتورة الواردات الطاقية فحسب، بل يعكس أيضا، الجهود المبذولة في مجال الاستثمار وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني. وإذا كانت واردات الطاقة وسلع التجهيز والمدخلات تزيد، على المدى القصير، الضغط على الميزان التجاري وترفع الاحتياجات من العملة الأجنبية، فإنها قد تتيح، على المدى المتوسط، مكاسب في الإنتاجية وتعزز القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني.

2.1.2. سياق عالمي صعب، غير أنه لم يؤثر على التموقع التنافسي للمغرب

في ظل احتدام المنافسة الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، يشكل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني تحديا استراتيجيا. وتخضع الإنجازات المحققة في هذا المجال لتقييم دوري من طرف المؤسسات الدولية، استنادا إلى مؤشرات مركبة تقيس أداء الاقتصادات وتبرز مكامن قوتها ومجالات التحسين المتاحة أمامها. وفي هذا الإطار، يواصل المغرب ترسيخ مكانته ضمن الاقتصادات الأكثر أداء على مستوى القارة الإفريقية، مع تعزيز حضوره تدريجيا على الصعيد الدولي، كما تعكس ذلك نتائج عدد من التصنيفات الدولية المرجعية.

وفي المجال الصناعي، يحتل المغرب المرتبة الأولى إفريقيا وفق مؤشر التصنيع لسنة 2025 الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية. وبمعدل 0,8415، أصبحت بلادنا، للمرة الأولى منذ سنة 2010، الاقتصاد الإفريقي الأقرب إلى عتبة التنمية الصناعية، متقدما على جنوب إفريقيا (0,8396)، التي حافظت على هذا المركز لأزيد من عقد من الزمن. ويعكس هذا الأداء نتائج السياسات الرامية إلى تحديث االنسيج الإنتاجي، وتنويع القاعدة الصناعية والصادرات، وتعزيز اندماج الاقتصاد المغربي في سلاسل القيمة العالمية.

وتشكل البنيات التحتية اللوجستية بدورها رافعة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي وترسيخ اندماجه في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، يواصل المركب المينائي طنجة المتوسط تعزيز مكانته من أبرز المنصات المينائية على الصعيد الدولي إذ احتل المرتبة الأولى إفريقيا والسادسة عالميا من حيث أداء موانئ الحاويات، وفق نسخة 2025 من مؤشر أداء موانئ الحاويات (Container Port Performance Index)[2]. ويقيس هذا المؤشر أداء موانئ الحاويات استنادا إلى إجمالي الوقت الذي تقضيه السفن داخل الموانئ، منذ وصولها إلى حين مغادرتها، من خلال قياس نجاعة عمليات الرسو في الميناء ومناولة الحاويات، ومن حيث الخدمات المقدمة للسفن عند الرسو. ويعكس هذا التصنيف جودة البنية التحتية لميناء طنجة المتوسط، وكفاءة عملياته وانسيابيتها، فضلا عن دوره المحوري كمنصة لوجستية على المستوى الإقليمي والدولي.

كما يعزز المغرب مكانته باعتباره قطبا ماليا إقليميا. حيث احتل القطب المالي للدار البيضاء المرتبة الأولى بين المراكز المالية الإفريقية في مارس 2026، وفق مؤشر المراكز المالية العالمية(Global Financial Centres Index (GFCI. موازاة مع ذلك، تندرج بورصة الدار البيضاء ضمن أكبر ثلاث بورصات في القارة، حيث بلغت قيمتها السوقية 111 مليار دولار سنة 2026.

[2] الصادر بشكل مشترك عن البنك الدولي وS&P Global Market Intelligence

كما تتجلى مكانة المغرب أيضا في مجال الابتكار، حيث احتل المرتبة 57 عالميا والثانية إفريقيا ضمن مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2025، ليصنف، للمرة الأولى، ضمن أفضل 60 اقتصادا عالميا في مجال الابتكار، محققا بذلك أفضل ترتيب له على الإطلاق. وقد سجل المغرب أداء متقدما في عدد من مؤشرات الابتكار، خصوصا في مجال الرسوم والنماذج الصناعية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة السادسة عالميا)، وتسجيل العلامات التجارية (المرتبة 24)، وكثافة الأصول غير المادية (المرتبة 26)، مما يعكس القدرة المتزايدة للقطاع الخاص المغربي على توليد القيمة من خلال الابتكار وتطوير العلامات التجارية وتعزيز الأصول غير المادية.

وفي مجال التنمية المستدامة، احتل المغرب المرتبة السادسة عالميا في مؤشر أداء تغير المناخ تصنيف سنة 2026 (Climate Change Performance Index (CCPI))، متقدما بمرتبتين مقارنة بالسنة الماضية. ويعكس هذا التقدم الجهود المبذولة في مجالات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحسين النجاعة الطاقية، وتعزيز السياسات المناخية. كما يبرز المؤشر مراجعة المساهمة المحددة وطنيا، التي تحدد هدفا لخفض الانبعاثات بنسبة 53% في أفق 2035، إلى جانب الالتزام بالتخلي التدريجي عن الفحم في إنتاج الكهرباء بحلول 2040.

وفي السياق ذاته، يواصل المغرب تحسين مناخ الأعمال، كما يتضح من نتائج تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال (B-READY 2025) الصادر عن البنك الدولي. فقد حصل المغرب على 63,44 نقطة في المؤشر الإجمالي، متجاوزا المتوسط العالمي (60,11 نقطة)، ومتوسط الاقتصادات الإفريقية (50,87 نقطة)، وكذلك متوسط الاقتصادات العربية (58,31 نقطة). وعلى مستوى المحاور الرئيسية، سجل المغرب 70,06 نقطة في الإطار التنظيمي، و64,55 نقطة في الخدمات العمومية، و55,71 نقطة في النجاعة الفعلية. كما حقق المغرب أعلى مستوياته في المؤشرات المرتبطة بخدمات المرافق العمومية (80,05 نقطة)، وإنشاء المقاولات (73,95 نقطة)، وتموقع المقاولات (73,82 نقطة)، والتجارة الدولية (74,50 نقطة). وتعكس هذه النتائج الجهود المتواصلة لتعزيز الإصلاحات التنظيمية وتحديث الإجراءات الإدارية، خصوصا من خلال تسريع رقمنة المساطر وتبسيط الإجراءات الإدارية.

3.1.2. تراجع التضخم في المغرب، بين انحسار تداعيات الصدمة الطاقية وتراجع الضغوط على أسعار المواد الغذائية

بعد بلوغ ذروته في سنتي 2022 و2023، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، بدأ التضخم يتراجع تدريجيا منذ سنة 2024 ليستمر هذا المنحى سنتي 2025 و2026، رغم استمرار المخاطر المرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة الدولية وانعكاساتها المحتملة على التكاليف. ففي سنة 2023، ارتفع الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، في المتوسط السنوي، بنسبة 6,1%، نتيجة الزيادة في أسعار المواد الغذائية، التي بلغت 12,5%، مقابل 1,7% فقط بالنسبة إلى المواد غير الغذائية. وقد تواصل تباطؤ ارتفاع أسعار هذه الأخيرة، لتستقر وتيرته عند 0,8% سنة 2025، في تحول ملحوظ خلال سنتين.

وقد تواصل هذا المنحى التنازلي سنة 2026، رغم استمرار حالة عدم اليقين على الصعيد الدولي، في ظل التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتجدد الضغوط على أسعار المحروقات. ووفقا لأحدث بيانات المندوبية السامية للتخطيط، سجل الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، خلال غشت 2026، ارتفاعا بنسبة 0,8% مقارنة بشهر

يوليوز، نتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 0,9% والمواد غير الغذائية بنسبة 0,7%. غير أنه سجل تراجعا بنسبة 0,3% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بنسبة 3,9%، وهو ما عوض إلى حد كبير ارتفاع أسعار المواد غير الغذائية بنسبة 2,5%.

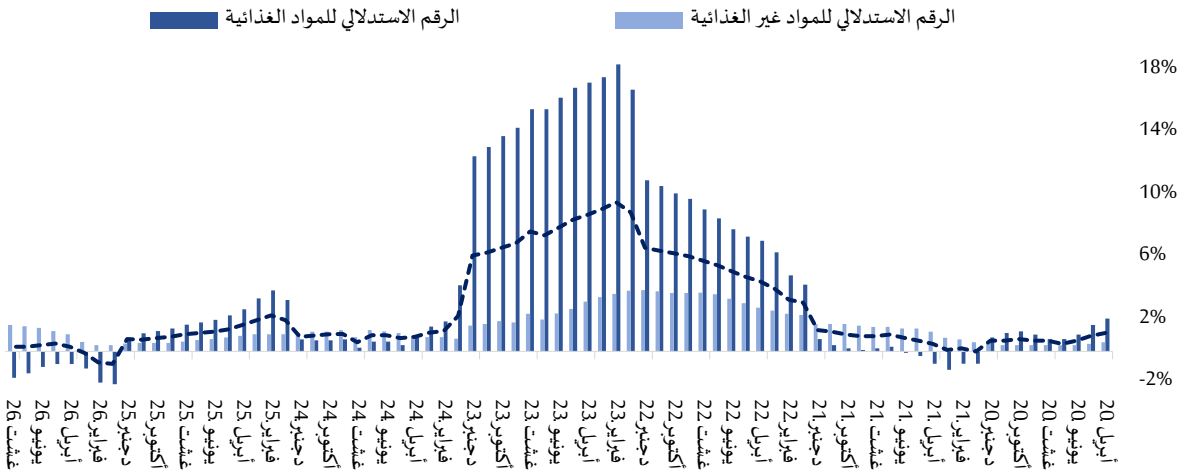

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 18: تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (انحدار سنوي)

وعند نهاية الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2026، ظل التضخم الإجمالي متحكما فيه إلى حد كبير، مستفيدا بشكل خاص من التراجع الملحوظ في أسعار المواد الغذائية ومن التدابير العمومية الرامية إلى التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار المحروقات.

4.1.2. تطور سعر الأورو بالنسبة للدولار وتأثيره على صرف الدرهم وعلى الميزان التجاري

بعد ارتفاعه الملحوظ مقابل الدولار خلال سنة 2025، واصل الأورو منحاه التصاعدي مطلع 2026، ليبلغ 1,20 دولار في متم يناير، قبل أن يتراجع تدريجيا إلى حوالي 1,14 دولار في نهاية شتنبر. وبذلك، ارتفع الأورو في المتوسط بنسبة 3,8% خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2026 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، ليستقر في مستوى أعلى بكثير من القيمة المسجلة بداية سنة 2025.

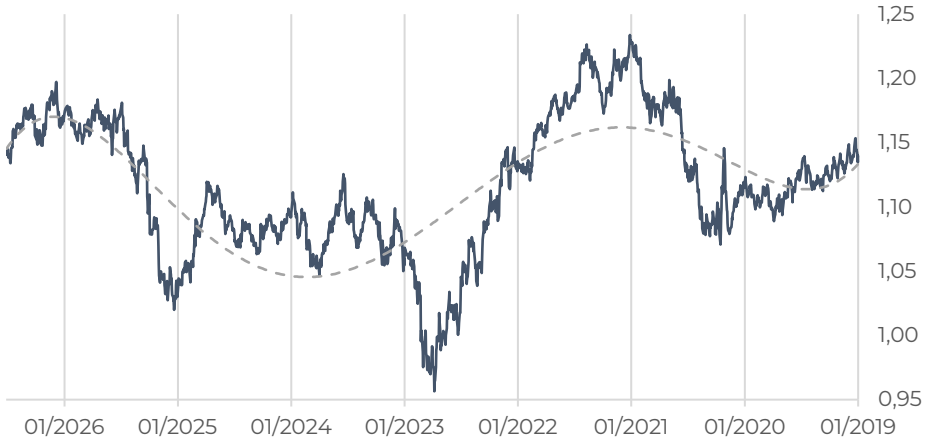

المصدر : البنك المركزي الأوروبي

مبيان 19 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار

ويعزى تراجع الأورو، خصوصا خلال الربع الثاني من سنة 2026، إلى توقعات الأسواق ببقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة في الولايات المتحدة. فقد ساهم استمرار التضخم وصمود النشاط الاقتصادي الأمريكي في ترسيخ هذه التوقعات، قبل أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي من أسعار الفائدة الرئيسية في منتصف شتنبر. وبعد تحسن الأورو خلال فصل الصيف، عاد إلى التراجع في شتنبر رغم رفع البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة، في ظل التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة، وما ترتب عنهما من ضغوط على الآفاق الاقتصادية لمنطقة الأورو. كما عزز استمرار فارق أسعار الفائدة لصالح الولايات المتحدة، إلى جانب إقبال المستثمرين على الدولار باعتباره عملة آمنة، من انتعاش الدولار الأمريكي.

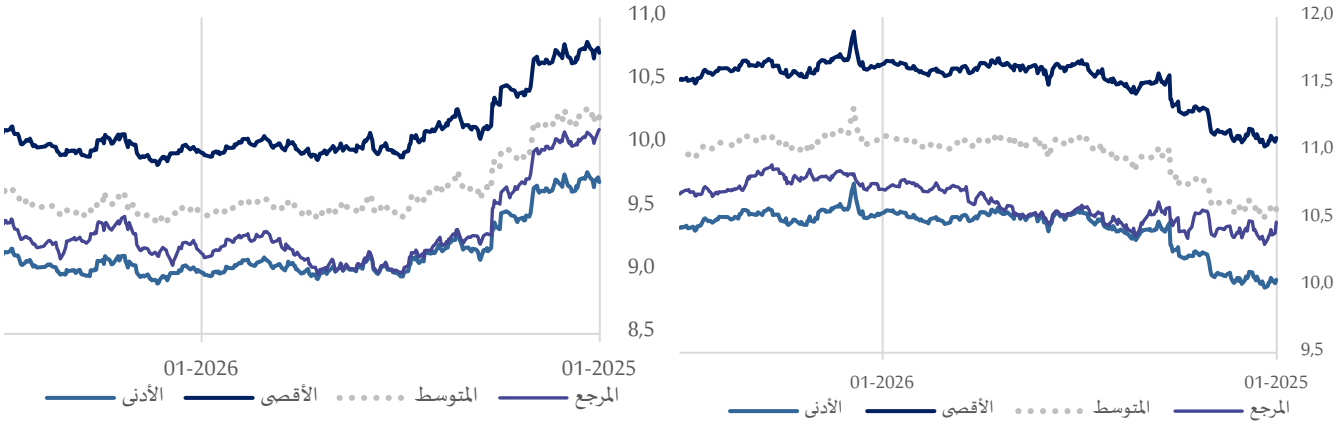

المصدر : بنك المغرب

مبيان 21 : تطور سعر صرف الدرهم مقابل الأورو **مبيان 20 : تطور سعر صرف الدرهم مقابل الدولار**

وفي هذا السياق، سجل الدرهم المرتبط بسلة من العملات مكونة من الأورو والدولار بنسبة 60% في المائة و40% في المائة على التوالي مع هامش تقلب قدره 5% حول السعر المركزي، انخفاضا مقابل الأورو بنسبة 2,8% بينما ارتفع بنسبة

1,2% مقابل الدولار إلى غاية شتنبر 2026، ليصل إلى معدل 10,78 دراهم للأورو و9,29 دراهم للدولار. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تأثير تركيبة سلة العملات المرجعية.

وبعد أن ظل سعر الصرف المرجعي قريبا من الحد الأدنى لنطاق التقلب بين منتصف سنة 2025 وخريفها، أخذ يقترب تدريجيا من السعر المركزي. واستقر الفارق بين السعرين في حدود (- 3%) خلال النصف الأول من سنة 2026، بالتزامن مع تحسن السيولة في سوق الصرف، قبل أن يتقلص بدرجة أكبر في شتنبر.

وفي ضوء هذه التطورات، يرجح أن تكون تحركات سعر الصرف قد ساهمت جزئيا في الحد من تفاقم العجز التجاري، الذي ارتفع بأزيد من 57 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2025[3]، فيما تراجع معدل تغطية الصادرات للواردات من 58% إلى 54%.

وحسب التقديرات، يرجح أن يكون هذا التغير في سعر الصرف، مع ثبات جميع العوامل الأخرى، قد ساهم في الحد من العجز التجاري بمقدار 1,2 مليار درهم. فقد أدى تراجع الدرهم مقابل الأورو إلى ارتفاع قيمة الصادرات بقيمة 4,1 مليار درهم علما أن الأورو يشكل العملة الرئيسية لفوترة الصادرات المغربية، بحصة تبلغ 67% إجمالا ما بين سنتي 2022 و2024. أما على مستوى الواردات، فقد فاقت الزيادة في قيمة المشتريات المفوترة بالأورو الانخفاض في قيمة المشتريات المفوترة بالدولار، الناتج عن ارتفاع الدرهم مقابل هذه العملة. وبذلك، ارتفعت القيمة الإجمالية للواردات بمقدار 2,8 مليار درهم.

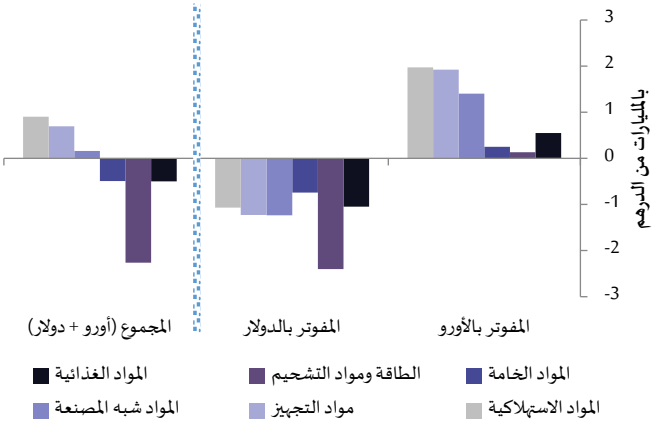

مبيان 22 : تأثير تغير سعر صرف الدرهم على الواردات حسب مجموعة المواد في سنة 2026 (من يناير إلى غشت)

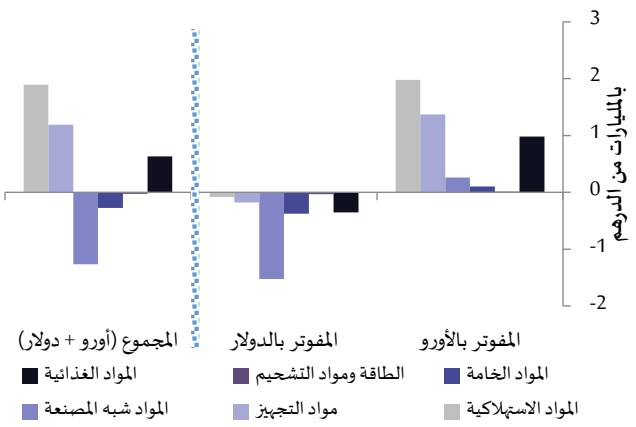

المصدر: معطيات مكتب الصرف، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 23 : تأثير تغير سعر صرف الدرهم على الصادرات حسب مجموعة المواد في سنة 2026 (من يناير إلى غشت)

[3] حسب أحدث المعطيات للمؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية.

2.2. التحديات والرهانات القائمة

في ظل سياق دولي يشهد تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، يواجه الاقتصاد العالمي تحديات متزايدة تعيد تشكيل التوازنات الاقتصادية وتؤثر في آفاق النمو. وتشكل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، وتسارع وتيرة الانتقال المناخي، وتأمين الوصول إلى المعادن الحيوية، وتوسع استخدامات الذكاء الاصطناعي، من أبرز العوامل المساهمة في تغيير ظروف الإنتاج والمبادلات والتمويل على الصعيد العالمي. وتطرح هذه التحولات تحديات مهمة فيما يتعلق بالقدرة على الصمود والقدرة التنافسية والتمويل وتَكَيُّف الاقتصاد مع المتغيرات العالمية.

1.2.2. الاقتصاد العالمي في مواجهة التوترات الجيوسياسية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة

يتطور الاقتصاد العالمي في ظرفية موسومة بتصاعد التوترات الجيوسياسية خلال السنوات الأخيرة. فاستمرار النزاعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، إلى جانب المخاطر التي تهدد بعض الممرات الاستراتيجية، خصوصا في البحر الأحمر، ستساهم في تنامي حالة عدم اليقين في أسواق الطاقة والمواد الأولية والنقل البحري. وقد تؤدي هذه الاضطرابات إلى صدمات في العرض، وتجديد الضغوط التضخمية، وتؤثر سلبا على النمو. وبالتوازي مع ذلك، يؤدي الانتقال الطاقي إلى زيادة الطلب على المعادن الحيوية، التي يظل إنتاجها ومعالجتها متكررة في عدد محدود من الدول، مما يولد أوجه تبعية جديدة ويعزز التحديات المتعلقة بأمن الإمدادات.

وتتزامن هذه التطورات مع تنامي التجزؤ الجيو اقتصادي، خصوصا في القطاعات التجارية والتكنولوجية والصناعية. وتعكس القيود المفروضة على التجارة والصادرات، وسياسات دعم الصناعات الاستراتيجية، تحولا تدريجيا من منطق يقوم على تحسين النجاعة والاستفادة من الترابط الاقتصادي نحو منطق يولي أهمية أكبر لتعزيز القدرة على الصمود وضمان الأمن الاقتصادي. وبذلك، تساهم استراتيجيات تنويع الموردين، وإعادة توطين جزء من الأنشطة التجارية وتقريب سلاسل الإنتاج جغرافيا أو توجيهها نحو البلدان الشريكة في إعادة التشكيل المستدام لتدفقات التجارة.

غير أن هذه التحولات لا تعني، في المقابل، تراجعا عاما عن العولمة، إذ لا يزال التوزيع الدولي للإنتاج يشكل مكونا هيكليا للاقتصاد العالمي. وتؤكد ذلك حصة التجارة العالمية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، التي بلغت 46,3% سنة 2024، مقابل ذروة بلغت 48% سنة 2022. ومن ثم، تتجه الشركات والاقتصادات، بدلا من الانسحاب منها، إلى إعادة تنظيم هذه السلاسل بما يعزز قدرتها على الصمود، من خلال تنويع الموردين وتعزيز بعض مراكز الإنتاج الإقليمية.

ولا يقتصر هذا التحول على البعد الجغرافي، بل يمتد كذلك إلى القطاعات والتكنولوجيات التي تقوم عليها. فقد أسهمت الرقمنة في تعزيز مكانة الخدمات ضمن هذه السلاسل، ولا سيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والأنشطة كثيفة المعرفة، بينما يعمل التشغيل الآلي والانتقال الطاقي على إعادة تشكيل سلاسل القيمة الصناعية. وتعد السيارات الكهربائية والتكنولوجيات منخفضة الكربون والخدمات الرقمية أمثلة بارزة على نشوء سلاسل قيمة حديثة يتزايد فيها التكامل بين السلع والخدمات والتكنولوجيات والبيانات.

وفي ظل هذه التحولات، لم يعد التحدي ينحصر في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بل أصبح يرتبط أساسا، بدرجة أكبر، بالقدرة على خلق قيمة مضافة أكبر محليا والاستحواذ على حصة أكبر منها. فارتفاع مستوى الاندماج فيها لا يفضي بالضرورة إلى زيادة القيمة المضافة المحلية أو تطوير القدرات التكنولوجية. ويبرز ذلك من خلال تفاوت حصة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات بين عدد من الاقتصادات؛ فقد بلغت هذه الحصة سنة 2022 نحو 34% في تونس، و33% في المغرب، و27% في تركيا، مقابل 9% في مصر، بما يعكس تفاوت درجة الاعتماد على المدخلات المستوردة.

وفي هذا السياق، يتطلب تعزيز القدرة على الصمود تنويع الشراكات، وتأمين الإمدادات، وتطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية الوطنية، والاندماج في سلاسل قيمة إقليمية قوية. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات الناشئة، بهدف الحد من تعرضها للصدمات الخارجية، وتمكينها من الاستحواذ على حصة أكبر من القيمة. وعلى المدى المتوسط، ستعتمد النجاعة الاقتصادية بالتالي على القدرة على التوفيق بين الانفتاح الدولي والصمود والارتقاء في سلاسل القيمة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على آليات التعاون الضرورية لدعم استقرار النظام الاقتصادي العالمي.

2.2.2 .تغير المناخ والأمن الغذائي كتحد مستمر

لا يزال تحدي الأمن الغذائي العالمي قائماً، رغم التحسن المسجل مؤخراً في بعض المؤشرات .فعلى الرغم من بقاء الإمدادات الغذائية عند مستويات مرتفعة عموماً، يواصل التغير المناخي والظواهر الجوية القصوى والتوترات الجيوسياسية والتفاوتات في فرص الحصول على الغذاء إضعاف النظم الغذائية، ولا سيما في المناطق الأكثر هشاشة.

ولا تزال المؤشرات المناخية مثيرة للقلق .فحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تُعد الفترة الممتدة من 2015إلى 2025 السنوات الإحدى عشرة الأكثر حرارة على الإطلاق منذ بدء تسجيل البيانات. وتؤثر موجات الجفاف والحرارة والتساقطات المطرية القصوى سلباً على المردودية الزراعية والموارد المائية والبنيات التحتية، مما يزيد من حدة هشاشة المنتجين والسكان.

تأتي هذه الضغوط في وقت لا يزال فيه الإنتاج العالمي عند مستويات مرتفعة .إذ تقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)الفاو (الإنتاج العالمي من الحبوب خلال سنة 2026بنحو 3مليارات طن، وهو ثاني أكبر محصول يُسجَّل على الإطلاق .غير أن هذه الوفرة الإجمالية لا تضمن للجميع إمكانية الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ.

وعليه، تظل الآفاق متباينة .فرغم أن الإنتاج العالمي والأسواق يتمتعان بمستويات تموين أفضل نسبياً، فإن هذا الوضع لا يزال عرضة لمخاطر الجفاف، وظاهرتي النينيو والنينيا، والتوترات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية .ومن ثم، لم يعد التحدي الرئيسي يقتصرعلى زيادة الإنتاج، بل أصبح يتمثل في تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء.

ويقتضي ذلك تعزيز الاستثمار في أنظمة الري الفعّالة، والبنيات التحتية للتخزين، وأنظمة الإنذار المبكر، والبذور القادرة على التكيف مع الظروف المناخية، والابتكار الزراعي، والحماية الاجتماعية .كما يُعد تنويع الإنتاج وتحسين سلاسل القيمة المحلية من الركائز الأساسية للحد من التعرض للصدمات الخارجية.

3.2.2. المعادن والخامات الاستراتيجية: آفاق جديدة للانتقال الطاقي والتنافسية العالمية

لا يقتصر الانتقال الطاقي على إحداث تحول في نظم إنتاج الطاقة واستهلاكها، بل يمتد ليعيد رسم الخريطة العالمية للموارد والاستثمارات وموازين القوة الصناعية. فقد أدى تطوير السيارات الكهربائية والبطاريات والشبكات الكهربائية ومصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الرقمية إلى زيادة قوية في الطلب على الليثيوم والكوبالت والنيكل والنحاس والغرافيت والعناصر الأرضية النادرة. وهكذا، أصبحت هذه المعادن موارد استراتيجية تتقاطع عندها رهانات تأمين الإمدادات، وتعزيز التنافسية الصناعية، وحماية السيادة الاقتصادية.

وتتسم هذه الوضعية الجديدة أساسا بتركز جغرافي واضح للموارد والأنشطة المرتبطة بها. وتبرز الصين في هذا المجال بوصفها فاعلا رئيسيا، خصوصا في إنتاج الغرافيت والعناصر الأرضية النادرة، فضلا عن أنشطة التكرير والمعالجة. ولا تستمد الصين قوتها من امتلاك الموارد المعدنية فحسب، بل أيضا من قدرتها على التحكم في مختلف مراحل سلسلة القيمة بدءا من معالجة المواد الأولية إلى تصنيع المكونات الصناعية. في المقابل، تستفيد بعض البلدان من امتلاك موارد معدنية محددة، مما يمنحها وزنا جيوسياسيا مهما، لكنها تكون في الوقت نفسه أكثر عرضة لتقلبات الأسواق ولمخاطر الاعتماد على الصادرات. وبذلك، لم يعد امتلاك الموارد وحده كافيا، بل باتت القدرة على التحكم في سلسلة القيمة المرتبطة عاملا حاسما في تعزيز المكانة الاقتصادية والاستراتيجية للدول.

ويؤدي الانتقال الطاقي، بذلك، إلى انتقال مواطن الهشاشة الجيوسياسية. فبعدما ارتبط أمن الطاقة تقليديا بالنفط والغاز، يبرز الأمن المعدني كركيزة أساسية لعمل الاقتصادات منخفضة الكربون. وبينما يسهم خفض الانبعاثات في تقليص الاعتماد على المحروقات، فإنه ينشئ في المقابل أشكالا جديدة من الاعتماد على المعادن والبنيات التحتية الصناعية اللازمة لمعالجتها.

وتساهم هذه التحولات، بدورها، في إعادة تشكيل أنماط العولمة وسلاسل الإمداد الدولية. فالسعي إلى الحد من مواطن الهشاشة يدفع القوى الكبرى تدريجيا إلى إعطاء الأولوية للقدرة على الصمود وتنويع مصادر الإمداد وأمنها، وأحيانا على حساب منطق خفض التكاليف وحده. وهكذا، أصبحت المعادن الاستراتيجية تشكل أدوات للسياسة الصناعية والتجارية، فضلا عن كونها وسائل للقوة في سياق احتدام التنافس بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى.

وعليه، أصبحت المعادن الاستراتيجية تمثل اليوم جبهة جديدة للقوة الاقتصادية العالمية. فلم يعد التنافس الدولي يقتصر على الوصول إلى الموارد، بل أصبح يرتبط بالقدرة على تأمين سلسلة القيمة بأكملها، والتحكم في التكنولوجيات، وتحويل الموارد المعدنية إلى مزايا صناعية مستدامة. وهكذا، لا يبدو الانتقال الطاقي تحديا مناخيا فحسب، بل يشكل أيضا تحولا هيكليا يعيد صياغة موازين القوى الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

4.2.2. الرقمنة والذكاء الاصطناعي: آفاق جديدة للإنتاجية وتحديات السيادة والشمول والاستدامة

تحدث الرقمنة والذكاء الاصطناعي تحولات عميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على الصعيد العالمي. ويفتح التطور السريع للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات القائمة على البيانات آفاقا مهمة في مجالات الإنتاجية والابتكار وتحسين الخدمات العمومية والخاصة. غير أن هذا التحول المتسارع يطرح، في المقابل، رهانات كبرى ترتبط بمستقبل التشغيل والتنظيم، والفجوة في فرص الولوج إلى التكنولوجيا، والسيادة الرقمية، والأمن السيبراني، والاستدامة البيئية.

وعلى مستوى التشغيل، تبدو آثار الذكاء الاصطناعي أقرب إلى إعادة تشكيل المهن منها إلى إحداث فقدان واسع للوظائف على المدى القصير. ولا تزال أسواق الشغل في الاقتصادات المتقدمة قادرة، عموما، على الصمود، غير أن التشغيل الآلي يعمل تدريجيا على تغيير طبيعة المهام والمهارات المطلوبة. وفي الوقت نفسه، يتيح الذكاء الاصطناعي فرصا جديدة في مجالات الرقمنة والبيانات والأمن السيبراني، بينما يزيد تعرض بعض الأنشطة الروتينية أو المتوسطة المستوى للتحول. ويقدر صندوق النقد الدولي أن نحو 40% من الوظائف في العالم قد تتأثر بالذكاء الاصطناعي، وقد تصل هذه النسبة إلى 60% في الاقتصادات المتقدمة، مع تباين الآثار بحسب القطاعات ومستويات التأهيل والبلدان. ويعزز هذا التحول الحاجة إلى تكييف نظم التعليم وتطوير سياسات للتكوين المستمر، بما يشمل تطوير المهارات وإعادة تأهيلها، فضلا عن إعادة التوجيه المهني.

وإلى جانب تأثيراته على سوق الشغل، يطرح التسارع التكنولوجي مسألة قدرة الأطر التنظيمية على مواكبته، إذ غالبا ما تتجاوز وتيرة الابتكار سرعة تكييف هذه الأطر. ومن ثم، أصبحت حوكمة الذكاء الاصطناعي رهانا رئيسيا، في ظل اختلاف المقاربات المعتمدة من جانب القوى الكبرى. فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مقاربة تقوم على التنظيم الاستباقي للذكاء الاصطناعي من خلال قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)، بهدف تأطير الاستخدامات عالية المخاطر، وضمان الشفافية، وتعزيز مسؤولية الفاعلين. في المقابل، تعتمد الولايات المتحدة بدرجة أكبر مقاربة قطاعية تستند إلى معايير طوعية، بينما تطور الصين نموذجا يرتكز على الرقابة الحكومية والسيادة التكنولوجية. ويثير هذا التباين في الأطر التنظيمية تساؤلات مستمرة بشأن حماية البيانات، والتحيزات الخوارزمية، وتحديد المسؤولية عن القرارات المتخذة آليا، والاستخدامات الأمنية والعسكرية للذكاء الاصطناعي.

فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، لا تزال التفاوتات في فرص الولوج إلى التكنولوجيا قائمة رغم التقدم المسجل في مجال الربط الرقمي، حيث يظل الوصول إلى البنيات التحتية الرقمية والمهارات والتكنولوجيات المتقدمة متفاوتا بدرجة كبيرة بين المناطق والفئات الاجتماعية. كما تواجه البلدان النامية، ولا سيما المناطق القروية، قيودا مرتبطة بتكلفة الولوج، وجودة البنيات التحتية، ونقص المهارات الرقمية. ومع اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي، تميل هذه الفجوة إلى التحول إلى تفاوت في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة، بما يشمل البيانات وقدرات الحوسبة ونماذج الذكاء الاصطناعي، وهو ما قد يؤدي إلى تعميق الفوارق في الإنتاجية بين الاقتصادات.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز السيادة الرقمية باعتبارها رهانا استراتيجيا متزايد الأهمية. فالتكنولوجيات الحيوية، بدءا من أشباه الموصلات المتقدمة ووصولا إلى البنيات التحتية السحابية، مرورا بقدرات الحوسبة والنماذج الأساسية للذكاء الاصطناعي، لا تزال متركزة لدى عدد محدود من الفاعلين والمناطق. ويؤدي هذا التركز إلى تعزيز التبعيات التكنولوجية، كما يشكل عاملا مهما في التنافس الجيواقتصادي. ولذلك، تهدف الاستراتيجيات التي تعتمدها عدة

بلدان إلى تأمين سلاسل الإمداد الرقمية، وتطوير قدرات وطنية أو إقليمية، والحد من مواطن الهشاشة الناجمة عن الاعتماد على الخارج.

ويرافق هذا التحول المتسارع عدة مخاطرسيبرانية، إذ يبرز تزايد الهجمات السيبرانية التي تستهدف الإدارات والشركات والبنيات التحتية الحيوية، من الطاقة والصحة إلى النقل والخدمات المالية، الحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود الرقمي. ويشكل الذكاء الاصطناعي، في الوقت نفسه، أداة لتعزيز الأمن السيبراني من خلال تحسين قدرات رصد التهديدات، وعاملا قد يؤدي إلى تضخيم المخاطر، ولا سيما عبر تيسير حملات التضليل والهجمات المؤتمتة وتقنيات الهندسة الاجتماعية المتطورة. ومن ثم، أصبحت حماية البيانات وتأمين البنيات التحتية الرقمية من الأولويات الاستراتيجية للسياسات الوطنية.

ولا تقتصر آثار التوسع السريع للاقتصاد الرقمي على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية، بل تمتد أيضا إلى الاستدامة البيئية. فمراكز البيانات، التي تعد ضرورية لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي، تؤدي إلى ارتفاع كبير في الطلب على الطاقة والموارد، ولا سيما المياه. ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، بلغت الاستهلاكات الكهربائية لمراكز البيانات، التي قدرت بنحو 485 تيراواط ساعة سنة 2025، بزيادة قدرها 17% على أساس سنوي، ويمكن أن تتضاعف بحلول سنة 2030، مدعومة أساسا بالطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي. وتطرح هذه الدينامية تحديات مرتبطة بتوفير الكهرباء، واللجوء إلى مصادر الطاقة منخفضة الكربون، وتحسين النجاعة الطاقية للبنيات التحتية الرقمية.

وفي ضوء هذه التحولات المتداخلة، ستتوقف القدرة على الاستفادة الكاملة من إمكانات الرقمنة والذكاء الاصطناعي على إرساء بيئة تجمع بين بنيات تحتية فعالة، ورأسمال بشري ملائم، وحوكمة مسؤولة، وقدرة على الابتكار. وبالنسبة إلى الاقتصادات الصاعدة، ومن ضمنها المغرب، يتمثل الرهان في تقليص الفجوات التكنولوجية وتعزيز القدرات الوطنية في المجالات الرقمية، مع تحويل هذه الأدوات إلى روافع للإنتاجية والإدماج والتنافسية.

الجزء الثاني: تعزيز دينامية النمو وانبثاق دعامات جديدة للتحول

في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تطبع السياق الدولي وتصاعد التوترات الجيوسياسية والتجارية، يواصل الاقتصاد الوطني تعزيز مسار نموه وترسيخ مقومات صموده في مواجهة الصدمات الخارجية. وقد أسهمت الدينامية الاقتصادية المسجلة خلال السنوات الأخيرة في تحول تدريجي في طبيعة محركات النمو، التي باتت ترتكز بشكل متزايد على تحسن الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار، إلى جانب بروز ديناميات جديدة على المستويين القطاعي والمجالي. وتستند هذه الدينامية، في الوقت ذاته، إلى إطار ماكرو اقتصادي قوي يقوم على احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

وقد تعززت هذه الدينامية خلال سنة 2025، مع توقع استمرارها خلال سنة 2026، مدعومة بانتعاش النشاط الفلاحي واستمرار زخم الطلب الداخلي، ولاسيما الاستثمار، باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. غير أن آفاق النمو تظل رهينة بقدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز عدد من التحديات الهيكلية، خصوصا فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد على إحداث فرص شغل مستدامة، والحد من التفاوتات المجالية، وتحسين توازن المبادلات الخارجية، في سياق دولي يزداد تعقيدا.

الفصل الأول: ترسيخ زخم النمو وتوسيع نطاق انعكاساته الإيجابية تدريجيا

يواصل الاقتصاد الوطني ترسيخ دينامية نموه، مستفيدا من التحول التدريجي في محركاته ومن تعزيز قدراته الإنتاجية. وتتميز هذه الدينامية بارتفاع مساهمة الإنتاجية، واتساع قاعدة النمو وتنوعها على المستوى القطاعي، إلى جانب تزايد دور الاستثمار، وذلك في ظل استمرار الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية الأساسية. ويتزامن هذا المسار مع تحسن تدريجي في مؤشرات سوق الشغل، وبروز ديناميات اقتصادية جديدة على المستوى الجهوي. غير أن هذا التطور لا يزال يواجه بعض أعراض الهشاشة الهيكلية، خصوصا ما يتعلق بقدرة الاقتصاد على إحداث فرص شغل كافية والحد من التفاوتات المجالية.

1.1. ترسيخ دينامية النمو والارتقاء بجودته

تستفيد الدينامية الأخيرة للاقتصاد الوطني من إطار ماكروإقتصادي ملائم، يستند إلى تنسيق منسجم بين السياستين المالية والنقدية، بما يحقق التوازن بين دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

1.1.1. تحسن آفاق النمو بفضل الارتفاع التدريجي لمساهمة الإنتاجية

تشهد إمكانات نمو الاقتصاد المغربي، تحسنا تدريجيا في مسارها خلال الفترة الأخيرة. فبعد التباطؤ المسجل خلال الفترة 2010-2019، التي بلغ متوسط نموها 3,3%، عرفت وتيرة النمو المحتمل تحسنا لتصل إلى 3,6% في المتوسط خلال

الفترة 2023-2025[4]. وإلى جانب هذا التحسن الكمي التدريجي تتمثل أبرز التحولات في إعادة تشكيل العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو.

وفي هذا السياق، يتجه نموذج النمو المحتمل تدريجيا نحو تنويع مرتكزاته، بما يقلل من اعتماده على تراكم رأس المال، ويعزز في المقابل دور مكاسب الإنتاجية في دعم النمو. ورغم استمرار رأس المال في تصدر قائمة المساهمين في النمو المحتمل بمتوسط مساهمة بلغ 2,2 نقطة خلال الفترة 2023-2025، فإن هذه المساهمة سجلت تراجعا مقارنة بالمستوى المسجل خلال الفترة 2010-2019، والبالغ 3,2 نقطة، وكذا مقارنة بمستوى أعلى بلغ 3,9 نقطة خلال العقد الأول من الألفية.

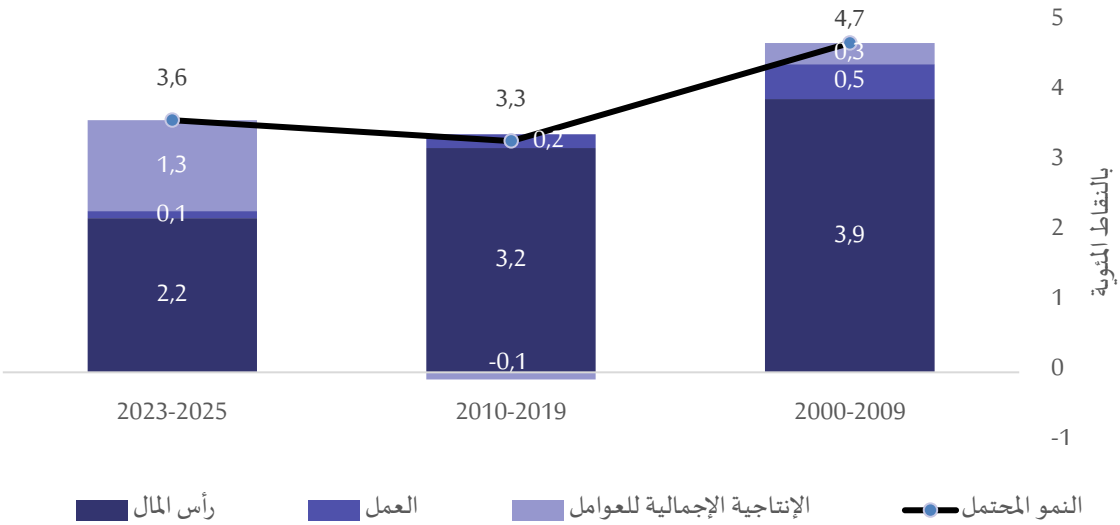

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 24: النمو المحتمل للاقتصاد الوطني ومساهمات مكوناته

ويصاحب هذا التطور ارتفاع ملحوظ في مساهمة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج .فقد بلغت مساهمة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في النمو المحتمل 1,3 نقطة خلال الفترة 2023-2025، بعدما كانت سالبة نسبيا، في حدود 0,1- نقطة، خلال الفترة 2010-2019. ويشكل هذا التحسن أحد أبرز التحولات النوعية التي ميزت الفترة الأخيرة، إذ يعكس تعزيز مكاسب النجاعة وتزايد أهمية العوامل النوعية في دينامية النمو.

غير أن إعادة تشكيل محركات النمو المحتمل تظل غير مكتملة نظرا لمحدودية مساهمة عامل الشغل، التي لم تتجاوز في المتوسط 0,1 نقطة خلال الفترة 2023-2025، مقابل 0,5 نقطة خلال السنوات الأولى من الألفية. وتعكس هذه المساهمة المحدودة، على وجه الخصوص، استمرار بعض الإكراهات الهيكلية التي تطبع سوق الشغل، إلى جانب التطور المحدود للشغل المحتمل. وفي هذا السياق، تكتسي التدابير المندرجة في إطار خارطة الطريق من أجل التشغيل أهمية خاصة نظرا لاستهدافها تعزيز دينامية إحداث فرص الشغل والحد من الإكراهات التي تؤثر على أداء سوق الشغل .

[4] تقديرات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وفق مقاربة دالة الإنتاج

2.1.1. تسارع النمو خلال سنة 2025 مدعوماً بانتعاش عدة قطاعات واستمرارزخم الاستثمار

بعد بداية استعادة الاقتصاد الوطني دينامية نموه منذ سنة 2023، واصل ترسيخ هذا المسار خلال سنة 2025، مسجلا نموا في الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,9%، بارتفاع قدره 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2024. وإلى جانب التحسن المسجل في وتيرته، يتميز هذا النمو بتحسن تدريجي في تركيبته، مدعوما بتعزيز محركات النمو الأكثر إنتاجية في الاقتصاد الوطني.

- **تعزيز دينامية النمو بفضل صمود قطاعات متعددة**

بعد عدة سنوات اتسمت بتداعيات الجفاف، سجل النشاط الفلاحي انتعاشا ملحوظا خلال سنة 2025، بفضل تحسن الظروف المناخية وإعادة تكوين الاحتياطيات المائية تدريجيا. وقد ساهمت التساقطات المطرية المسجلة في نهاية السنة، على وجه الخصوص، في تحسين وضعية السدود، حيث بلغ معدل الملء الإجمالي حوالي 38% في 29 دجنبر 2025، مقابل 28,5 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد ساهم هذا التحسن في الوضعية المائية، إلى جانب مكتسبات جيلين من السياسات الفلاحية التي أطلقها كل من مخطط المغرب الأخضر واستراتيجية الجيل الأخضر، وكذا الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي[5](2020-2027) ، في دعم استئناف الإنتاج من الحبوب. وقد ناهز إنتاج الحبوب 43 مليون قنطار خلال سنة 2025، مسجلا ارتفاعا بنسبة 38,9% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. وفي هذا السياق، ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8,2%، مساهمة بما قدره 0,8 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام.

موازاة مع ذلك، حافظت الأنشطة غير الفلاحية على دينامية إيجابية، مسجلة نموا بنسبة 3,9%، مدعومة بالأداء الجيد لعدد من القطاعات الرئيسية، خصوصا الصناعة والبناء والأشغال العمومية والتجارة والسياحة. فعلى مستوى الصناعة، انعكست التطورات المسجلة التي تعتبر ثمرة ثلاثة أجيال من السياسات الصناعية وتحسن مناخ الأعمال، على تصنيف المغرب في المرتبة الأولى إفريقيا في مجال التصنيع، وفقا لنسخة 2025 من مؤشر التصنيع في إفريقيا الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية، متقدما على جنوب إفريقيا ومصر. ويعكس هذا التموقع نمو المنظومات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي والإنتاجي المرتفع، خصوصا في قطاع صناعة السيارات[6]، فضلا عن التقدم المحرز في مجال تنويع وتحويل النسيج الإنتاجي الوطني.

---

[5] رصد للبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 غلاف مالي قدره 143مليار درهم، وقد انصب على التدبير الفعال للطلب على المياه، من خلال، على الخصوص، تحويل حوالي 332 ألف هكتار إلى الري الموضعي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، إلى جانب تعزيز العرض المائي عبر إنجاز 12سدًا كبيرًا، وربط الأحواض المائية، وإحداث 17 محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إجمالية تبلغ 410 ملايين متر مكعب سنويا.

6 يشمل هذا التموقع سلسلة مهمة من صناعة السيارات الكهربائية، من خلال توقع دخول أول وحدة ضخمة لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التابعة لشركة GOTION بمدينة القنيطرة خلال سنة 2026، باستثمار قدره 14 مليار درهم، مع الرفع التدريجي للطاقة الإنتاجية من 10 إلى 100 جيغاواط ساعة، فضلا عن قطاع صناعات الطيران، من خلال التموقع في مجال تصنيع معدات الهبوط عقب افتتاح مركز تابع لشركة Safran سنة 2026، باستثمار قدره3 ملايير درهم.

من جهته، استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من تسارع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى للبنيات التحتية، خصوصا في المجالات الرياضية والصحية والطاقية واللوجستية. كما تعززت هذه الدينامية بفضل منظومة الدعم المباشر للسكن، المعتمدة خلال الفترة 2024-2028، والتي ساهمت في دعم النشاط العقاري.

كما واصل القطاع السياحي ديناميته الإيجابية، مستفيدا من المكتسبات المتراكمة في إطار ثلاثة أجيال متعاقبة من السياسات العمومية، يأتي في مقدمتها الاستراتيجية الحديثة المتمثلة في خارطة طريق السياحة 2023-2026. وقد رصد لهذه الخارطة غلاف مالي قدره 6,14 مليار درهم، وترمي إلى ملاءمة العرض السياحي الوطني مع التحولات التي يشهدها الطلب، وتعزيز تنافسية وجهة المغرب. وتظهر المؤشرات المسجلة أن الأهداف المحددة ضمن هذه الخارطة، والمتمثلة في بلوغ 17,5 مليون سائح و120 مليار درهم من مداخيل الأسفارمع إحداث 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر بحلول سنة 2026، تسير في اتجاه تحقيقها قبل الأجل المحدد، إذ بلغ عدد الوافدين 19,8 مليونا، فيما بلغت مداخيل الأسفار 138 مليار درهم سنة 2025.

قطاعات النشاط الاقتصادي	النسبة من الناتج الداخلي الخام	معدل التغير%	المساهمة في الناتج الداخلي الخام (بالنقط)
الأنشطة الأولية	**10,6**	**7,1**	**0,8**
الفلاحة، الغابة ومصالح أخرى	10,0	8,2	0,8
الصيد، تربية الأسماك	0,5	13,0-	0,1-
الأنشطة الثانوية	**25,0**	**3,3**	**0,8**
الاستخراج المعدني	2,4	7,5	0,2
الصناعة التحويلية	14,4	1,9	0,3
توزيع الكهرباء والغاز-توزيع الماء، شبكة التنظيف ومعالجة النفايات	2,4	0,6	0,0
البناء	5,8	6,7	0,4
الخدمات	**52,6**	**4,3**	**2,3**
تجارة الجملة والتقسيط وإصلاح السيارات والدراجات النارية	10,4	4,2	0,4
النقل والتخزين	3,1	4,2	0,1
الإيواء والمطاعم	4,3	7,0	0,3
الإعلام والإتصال	**2,1**	**0,5-**	0,0
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي الإجباري	9,0	3,4	0,3
الخدمات الأخرى	**23,7**	**4,7**	1,1
الناتج الداخلي الخام	**100,0**	**4,9**	**4,9**

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية

الجدول 1: مساهمة الأنشطة القطاعية في النمو الاقتصادي سنة 2025

الإطار2: الديناميات القطاعية: مرونة بفضل عدد أكبر من القطاعات[7]

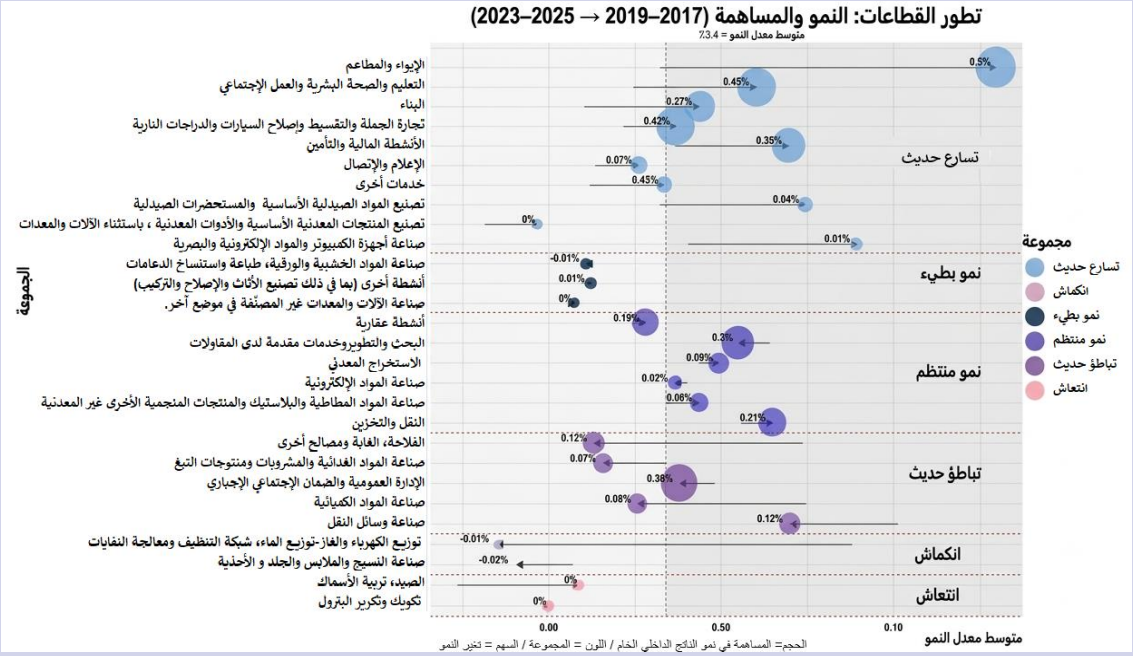

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية

مبيان 25: تصنيف الديناميات القطاعية حسب نمو القيمة المضافة

بهدف ضمان فهم أفضل لتطور خصائص النمو، تم إجراء تحليل للديناميات القطاعية من خلال مقارنة الفترة 2017-2019، التي تعكس الوضعية السابقة للجائحة، و2023-2025، التي اتسمت باستئناف النشاط الاقتصادي وتعزيز ديناميته. واستنادا إلى قراءة تركيبية لمتوسط وتيرة نمو القيم المضافة القطاعية ومساهمتها في نمو إجمالي القيمة المضافة، يتيح هذا التحليل تحديد القطاعات التي عززت دورها أو حافظت عليه أو تراجعت مساهمتها في دينامية النمو.

وتبرز النتائج ستة أنماط لتطور الديناميات القطاعية:

- **تسارع النمو خلال الفترة الأخيرة:** يضم هذا النمط 10 قطاعات من أصل 28 قطاعا، تمثل 39,4% من إجمالي القيمة المضافة، وقد شهدت وتيرة نموها تسارعا ملحوظا خلال الفترة 2023-2025 مقارنة بالفترة السابقة للجائحة .
- **نمو منتظم:** يشمل هذا النمط 6 قطاعات تمثل 19,7% من إجمالي القيمة المضافة، حيث ظل نموها مستقرا ومدعوما، دون تسجيل تسارع أو تباطؤ ملحوظ، على امتداد الفترتين الفرعيتين، مما يعكس قدرة مستدامة على دعم النشاط الاقتصادي .
- **تباطؤ النمو خلال الفترة الأخيرة :**يشمل هذا النمط 5 قطاعات تمثل 30,5% من إجمالي القيمة المضافة، حيث ظل نموها إيجابيا، لكنه شهد تباطؤا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة .
- **نمو بطيء:** يشمل هذا النمط من 3 قطاعات تمثل 1,5% من إجمالي القيمة المضافة، وتتميز بتسجيل نمو إيجابي لكنه ضعيف، ظل مستقرا نسبيا خلال الفترتين .

[7] تمثل الأرقام الواردة في مبيان مساهمة كل قطاع في النمو خلال الفترتين 2017-2019و2023-2025 .ويعكس حجم الدوائر نسبة مساهمة كل قطاع في نمو الناتج الداخلي الخام، في حين تبين الأسهم تطور أداء القطاعات بين الفترتين، مع إبراز حالات التسارع والتباطؤ واستئناف النشاط المسجلة.

- **انتعاش في النمو**: يضم هذا النمط قطاعين هما الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وصناعة الكوك البترولي وتكرير النفط، ويمثلان 0,73% من إجمالي القيمة المضافة .وقد انتقل هذان القطاعان من مرحلة انكماش خلال الفترة السابقة للجائحة إلى تسجيل نمو إيجابي خلال الفترة الأخيرة .
- **انكماش في النمو**: يهم هذا النمط قطاعين يمثلان 4% من إجمالي القيمة المضافة. ويواصل هذان القطاعان تسجيل انكماش في القيمة المضافة أو استمرار منحى تنازلي كان قائما قبل الجائحة.

ويبرز هذا التحليل تحولا تدريجيا في البنية الإنتاجية للاقتصاد المغربي خلال الفترة التي أعقبت الجائحة، حيث استند استئناف النشاط الاقتصادي إلى عدد أكبر من القطاعات التي عززت دينامية نموها، في حين تظل القطاعات التي تواجه صعوبات محدودة ومتركزة في عدد من الفروع المحددة. ويعكس هذا التطور قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود والتكيف في مواجهة الصدمات الأخيرة.

❖ مواصلة الطلب الداخلي الاضطلاع بدور المحرك الرئيسي للنمو

واصل الطلب الداخلي الاضطلاع بدور المحرك الرئيسي للنمو سنة 2025، مع تسجيل إعادة تركيب لمكوناته لصالح الاستثمار .فقد شهد الاستهلاك النهائي للأسر (بما في ذلك المؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر) تباطؤا ملحوظا، إذ تراجعت وتيرة نموه إلى 1,2%، مقابل 2,9% سنة 2024، مما أدى إلى انخفاض مساهمته في النمو إلى 0,7 نقطة مئوية، مقابل 1,8 نقطة سنة 2024. كما سجل استهلاك الإدارات العمومية تباطؤا بدوره، حيث ارتفع بنسبة 5,1%، مقابل 8% سنة 2024، لتبلغ مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام 0,9 نقطة مئوية، مقابل 1,5نقطة في السنة الماضية.

في المقابل، تأكد الدور المتنامي للاستثمار في دينامية النشاط الاقتصادي. في سنة 2025. فقد ارتفع التكوين الخام للرأسمال الثابت[8] بنسبة 14,3% مقابل 11,8% سنة 2024، لترتفع مساهمته في النمو إلى3,7 نقطة مئوية، مقابل 3 نقاط مئوية سنة 2024. وإلى جانب أثرها المباشر على الطلب، تساهم هذه الدينامية الاستثمارية في تعزيز القدرات الإنتاجية وترسيخ إمكانات نمو الاقتصاد الوطني.

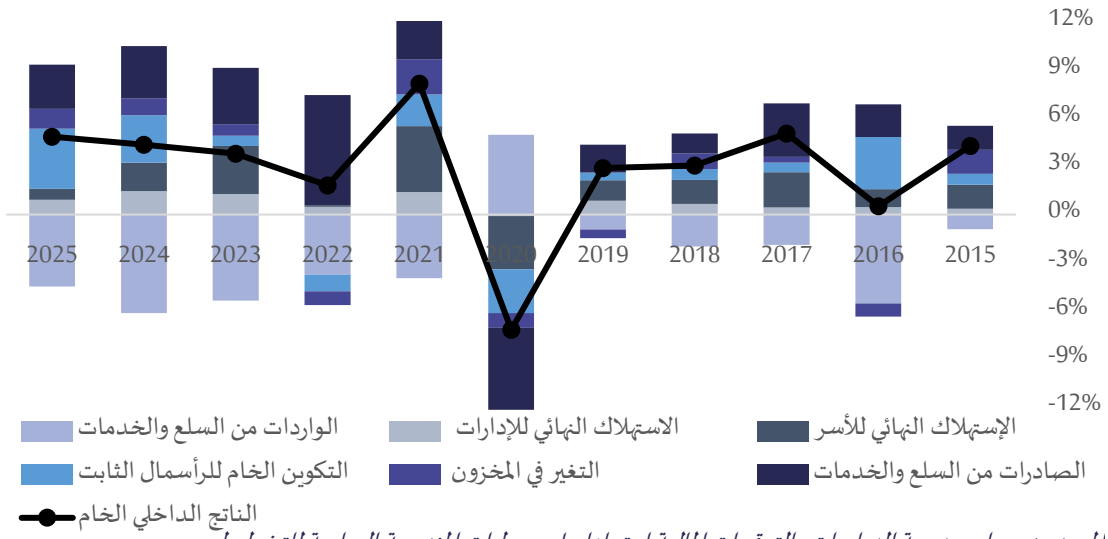

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 26: مساهمة مكونات الطلب في النمو الاقتصادي

[8] بما في ذلك صافي اقتناء الأشياء الثمينة

تم توجيه الاستثمار العمومي، على وجه الخصوص، نحو تعزيز وتحديث البنيات التحتية، مما ساهم في تحسين الربط وتعزيز جاذبية المملكة. وتشمل أهم الأوراش توسعة وصيانة شبكة الطرق السيارة، في إطار بروتوكول الاتفاق المبرم بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، من خلال برنامج استثماري بقيمة 16,9 مليار درهم خلال الفترة 2025-2032، وكذا تعزيز وتحديث شبكة السكك الحديدية، من خلال برنامج استثماري بقيمة 96 مليار درهم خلال الفترة 2025-2030، إضافة إلى توسعة القدرات الاستيعابية للمطارات والمنشآت الصناعية والموانئ، خصوصا رفع الطاقة الاستيعابية لمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، وبداية تشغيل ميناء الناظور غرب المتوسط، وتشييد ميناء الداخلة الأطلسي، بتكلفة تبلغ 15 مليار درهم، مع تحقيق نسبة إنجاز بلغت 70% عند منتصف شهر شتنبر 2026.

وقد واكب هذه الدينامية القوية للطلب الداخلي، خصوصا الاستثمار، ارتفاع ملموس في الواردات، ارتباطا بتزايد الاحتياجات من سلع التجهيزوالمواد الاستهلاكية. وهكذا، ارتفعت واردات السلع والخدمات بنسبة 9% سنة 2025، مقابل 12,2% سنة 2024 .موازاة مع ذلك، واصلت صادرات السلع والخدمات نموها، مسجلة ارتفاعا بنسبة 6,6% مقابل 7,7 % سنة 2024، مما يعكس تعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، ظلت مساهمة المبادلات الخارجية في النمو سالبة، حيث بلغت 1,7- نقطة سنة 2025، مع تسجيل تحسن مقارنة بـ 2,9- نقطة سنة 2024 .ولم يتم تعويض اتساع عجز المبادلات التجارية للسلع سوى جزئيا من خلال تعزيز فائض الخدمات، مدعوما، على وجه الخصوص، بالأداء الجيد لمداخيل الأسفار. فقد ارتفعت هذه المداخيل بنسبة 21% لتبلغ 138 مليار درهم سنة 2025، متجاوزة بذلك الهدف المحدد في 120مليار درهم ضمن خارطة طريق السياحة في أفق 2026. وبذلك، بلغ عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات ما يعادل 2,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، مقابل 1,2% سنة 2024.

3.1.1. مزيج السياسة النقدية والميزاناتية لدعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية

اتسمت سنة 2025 بظرفية ماكرو-اقتصادية أكثر ملاءمة، تميزت بتسارع النمو إلى 4,9%، وتراجع ملحوظ للضغوط التضخمية، ومواصلة توطيد المالية العمومية. وفي هذا السياق، اتسمت السياسة الميزاناتية والنقدية بقدر من التكامل، وهو ما مكن من الحفاظ على ظروف مواتية لدعم النشاط والاستثمار، موازاة مع التعزيز التدريجي للتوازنات الماكرو-اقتصادية.

- **سياسة ميزاناتية توفق بين دعم النشاط الاقتصادي وتوطيد التوازنات الميزانياتية**

في سياق اتسم بمواصلة تنفيذ الأوراش الاقتصادية والاجتماعية الكبرى وبأهمية حاجيات الاستثمار، واصلت السياسة الميزاناتية دعم دينامية الاقتصاد، بالموازاة مع مواصلة توطيد المالية العمومية. وقد تجسد هذا التوجه في الحفاظ على الجهود المبذولة لفائدة الاستثمار وتمويل الأولويات الاجتماعية، إلى جانب التحكم التدريجي في التوازنات الميزانياتية.

وهكذا، واصلت السياسة الميزاناتية دعم البنيات التحتية والإصلاحات الاجتماعية والاستثمارات المهيكلة، مما ساهم في مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته الإنتاجية. وتندرج هذه الدينامية ضمن مسار توطيد المالية العمومية الذي تحقق، على الخصوص، بفضل تحسن المداخيل العمومية.

وفي هذا السياق، تم تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، بما يتوافق مع هدف قانون المالية، مسجلا تحسنا قدره 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 2024. وتزامن هذا التطور مع مواصلة المنحى التنازلي لنسبة مديونية الخزينة، لتستقر في حدود 66,6% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 67% سنة 2024. وبذلك، تم توطيد الوضعية الميزانياتية مع مواصلة دعم التمويل الموجه للأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

- **سياسة نقدية حذرة تجمع بين الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي**

في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية ومخاطر تقلب أسعار الطاقة، واصلت السياسة النقدية مسار التيسير الذي انطلق سنة 2024. وقد استفاد هذا التوجه من ظرفية وطنية تميزت بتراجع الضغوط التظخمية.

وفي هذا الإطار، خفض بنك المغرب سعر الفائدة الرئيسي في مارس 2025 بمقدار 25 نقطة أساس، ليستقر عند 2,25%، مع الإبقاء عليه دون تغيير خلال ما تبقى من السنة. وبذلك، بلغ الانخفاض التراكمي لسعر الفائدة الرئيسي منذ انطلاق دورة التيسير النقدي سنة 2024 ما مجموعه 75 نقطة أساس .

وجاء هذا التوجه للسياسة النقدية في سياق اتسم باعتدال ملحوظ للتضخم، الذي استقر في المتوسط عند 0,8% سنة 2025، في حين سجل التضخم الأساسي تباطؤا ملحوظا، منتقلا من 2,3% سنة 2024 إلى 0,6 %سنة 2025. وبالموازاة مع ذلك، انعكس التيسير النقدي تدريجيا على شروط التمويل، مما ساهم في تخفيف كلفة الولوج إلى التمويل.

كما واصل بنك المغرب تلبية حاجيات النظام البنكي من السيولة من خلال عمليات إعادة التمويل والآليات المخصصة لتيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى التمويل.

- **مزيج السياسة النقدية والميزاناتية كدعامة للاستثمار وتعزيز القدرات الإنتاجية**

ساهم التناسق بين السياستين الميزانياتية والنقدية في توفير بيئة مواتية للاستثمار. فمن جهة، دعمت السياسة الميزانياتية إنجاز مشاريع البنيات التحتية الكبرى والاستثمارات المهيكلة، ومن جهة أخرى، ساهم التيسير النقدي والتحسن التدريجي لشروط التمويل في مواكبة الحاجيات التمويلية للاقتصاد. وتأكيدا للدينامية القوية للاستثمار المبينة سابقا، ارتفع التكوين الخام للرأسمال الثابت بنسبة 14,3% سنة 2025، مقابل 11,8% سنة 2024، لترتفع مساهمته في النمو إلى 3,7 نقاط، مقابل 3 نقاط خلال السنة الماضية.

كما ساهم انسجام السياسة النقدية والميزاناتية وكذا قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في تعزيز مصداقية الإطار الماكرو-اقتصادي للمغرب لدى المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف والمستثمرين. وقد تجسدت هذه الثقة في عدة تطورات إيجابية، من أبرزها موافقة صندوق النقد الدولي، في أبريل 2025، على خط ائتمان مرن جديد بقيمة تناهز 4,5 مليارات دولار، كما رفعت وكالة «S&P» التصنيف السيادي للمغرب إلى BBB-/A-3 في شتنبر 2025، مما مكن المغرب من استعادة تصنيف " درجة استثمارية" "Investment Grade"، فضلا عن مراجعة وكالة "Moody's"، في

مارس 2026، للآفاق المرتبطة بالتصنيف Ba1 من "مستقرة" إلى "إيجابية". كما تعززت هذه الثقة، في شتنبر 2026، من خلال تأكيد وكالة "Fitch Ratings" للتصنيف السيادي للمغرب عند+BB ، مع الإبقاء على آفاق مستقرة.

وانعكس هذا التقييم الإيجابي لمتانة الإطار الماكرو-اقتصادي أيضا في نجاح ولوج المملكة إلى الأسواق المالية الدولية في ماي 2026، من خلال إصدار سندات بقيمة 2,25 مليار أورو، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في الجدارة الائتمانية السيادية للمغرب وقدرته على تعبئة التمويلات الخارجية في ظروف ملائمة.

2.1. التشغيل في صلب أولويات الحكومة: النتائج المسجلة والإكراهات الهيكلية و آفاق الأداء الحكومي

يظل التشغيل من أهم أولويات العمل الحكومي، وذلك نظرا لدوره المحوري في تعزيز التماسك الاجتماعي وتثمين الرأسمال البشري وتحقيق الإدماج الاقتصادي، خصوصا لفائدة الشباب. ورغم الجهود المبذولة في مجالات النمو والاستثمار والتكوين وسياسات التشغيل، لايزال سوق الشغل يواجه عددا من التحديات الهيكلية، من أبرزها ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات وانتشار القطاع غير المهيكل، فضلا عن التفاوتات المجالية. وفي هذا الصدد، تواصل الحكومة تعزيز آليات إحداث فرص الشغل والإدماج المهني ودعم ريادة الأعمال، خصوصا في إطار خارطة الطريق للتشغيل في أفق سنة 2030.

1.2.1. تحسن تدريجي لسوق الشغل سنة 2025 رغم استمرار بعض مكامن الهشاشة

بعد فترة اتسمت بتطورات متباينة لسوق الشغل، وبفعل التأثير المشترك للأزمة الصحية وتوالي سنوات الجفاف والوتيرة المعتدلة التي ميزت بعض الأنشطة غير الفلاحية، استعاد الاقتصاد الوطني تدريجيا دينامية إيجابية في مجال إحداث فرص الشغل.

هكذا، وبعد إحداث 230 ألف منصب شغل سنة 2021، شهد سوق الشغل فقدان 24 ألف منصب سنة 2022 و157 ألف منصب سنة 2023، قبل أن يسجل تحسنا تدريجيا سنة 2024، بإحداث 82 ألف منصب شغل. وقد تعزز هذا التحسن سنة 2025 بإحداث 193 ألف منصب شغل صاف، بما يعكس توجها أكثر إيجابية للنشاط الاقتصادي ومساهمة متزايدة للقطاعات غير الفلاحية في استيعاب اليد العاملة.

وقد واكب هذه الدينامية الإيجابية تحسن في بنية التشغيل، مدعوما أساسا بتطور الشغل المأجور. ويعزى صافي المناصب المحدثة سنة 2025 إلى ارتفاع عدد المناصب المأجورة بـ 249 ألف منصب، موازاة مع تراجع عدد مناصب الشغل غير المأجورة بـ 55 ألف منصب شغل، مما يؤكد تسجيل تحول نوعي في بنية التشغيل.

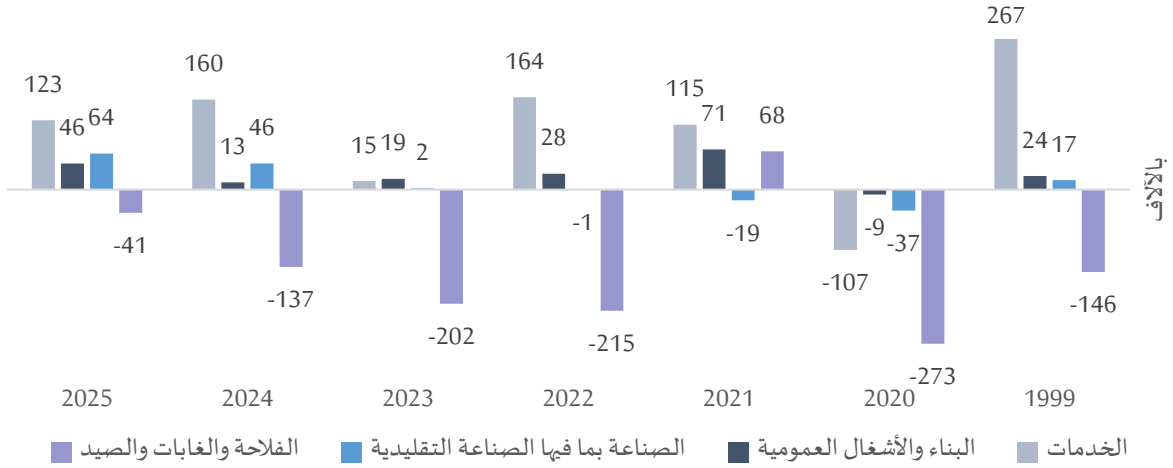

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 27 : المناصب الصافية المحدثة حسب القطاع خلال الفترة 2019-2025 (بالآلاف)

وعلى المستوى القطاعي، واصل قطاع الخدمات تصدر القطاعات المساهمة في إحداث فرص الشغل عبر إحداث 123 ألف منصب شغل سنة 2025، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 64 ألف منصب، ثم قطاع الصناعة بـ 46 ألف منصب. في المقابل، واصل قطاع الفلاحة والغابات والصيد فقدان مناصب الشغل، بتراجع بلغ 41 ألف منصب، مما يؤكد مدى تأثره بالظروف المناخية ودوره في تفاقم الاختلالات التي يعرفها سوق الشغل في الوسط القروي.

وتؤكد هذه التطورات دخول سوق الشغل مرحلة تعاف تدريجي، ينتظر أن تتعزز بفعل الإصلاحات الجارية والسياسات الرامية إلى تشجيع إحداث فرص شغل أكثر إنتاجية واستقرارا واندماجا.

2.2.1. إكراهات هيكلية لا تزال تحد من إحداث فرص الشغل والإدماج المهني

رغم التطورات الإيجابية المسجلة سنة 2025، لا يزال سوق الشغل الوطني يواجه عدة إكراهات هيكلية تحد من قدرته على إحداث عدد كاف من فرص الشغل المستقرة وذات جودة وعلى ضمان تثمين أفضل للرأسمال البشري. وتتجلى هذه الإكراهات، على الخصوص، في العناصر التالية:

- **مشاركة غير كافية في سوق الشغل:** لا يزال معدل النشاط على المستوى الوطني منخفضا نسبيا، إذ يستقر في حدود 43%، مما يعني بقاء نسبة مهمة من السكان في سن العمل خارج سوق الشغل. وتتجلى هذه الوضعية بشكل خاص لدى النساء، حيث يظل معدل النشاط لديهن دون 20%، وهو ما يعكس وجود إمكانات مهمة لتعبئة اليد العاملة لدى النساء، ويسلط الضوء على ثقل الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والأسرية التي تحد من مشاركتهن في سوق الشغل.
- **انتشار مستمر للقطاع غير المهيكل و أنماط الشغل الهش:** لا يزال القطاع غير المهيكل يشكل مكونا مهما في سوق الشغل، خصوصا في الأنشطة غير الفلاحية، حيث بلغ معدل الشغل غير المهيكل 33,1% سنة 2023، مقابل 36,3% سنة 2014. ويشمل ذلك نسبة مرتفعة من السكان النشيطين المشتغلين، ويظل مرتبطا بمستويات منخفضة نسبيا من الإنتاجية والدخل، فضلا عن محدودية الحماية الاجتماعية.

- **صعوبات متواصلة في إدماج الشباب:** يظل الإدماج المهني للشباب من أبرز تحديات سوق الشغل. إذ تمس البطالة بشكل خاص الفئة العمرية 15-24 سنة، حيث بلغ معدل البطالة لديها 37,2% على المستوى الوطني، ليرتفع إلى حوالي 48% بالوسط الحضري، مما يعكس صعوبات الولوج إلى أول فرصة عمل وطول فترة الانتقال، في كثير من الأحيان، من مرحلة التكوين إلى الحياة المهنية. كما تشمل هذه الهشاشة حاملي الشهادات، إذ بلغ معدل البطالة لدى هذه الفئة 19,1%، ويصل إلى 61,4% لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة من حاملي شهادات التعليم العالي، مما يبرز صعوبات الملاءمة بين بعض التكوينات وحاجيات سوق الشغل. ويضاف إلى ذلك اتساع ظاهرة الشباب خارج منظومة التعليم أو التكوين أو الشغل، التي تهم حوالي 1,5 مليون شاب، أي ما يقارب شابا واحدا من بين كل أربعة غالبيتهم من الإناث، هذا فضلا عن دخول حوالي 380 ألف وافد جديد إلى سوق الشغل سنويا.

3.2.1. الجهود المبذولة و آفاق العمل الحكومي لفائدة التشغيل

واصلت السلطات العمومية تعزيز سياسات التشغيل النشطة وفق مقاربة تروم توسيع قاعدة المستفيدين وتحسين فعالية آليات الإدماج المهني. كما تم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز منظومة المعطيات الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل.

- **أهم البرامج والتدابير لفائدة التشغيل**

تعزيز الشغل المأجور: يهدف برنامج «إدماج» إلى دعم الولوج إلى سوق الشغل وتيسير الإدماج المهني للباحثين عن الشغل، من خلال عقود إدماج تستفيد من تحفيزات اجتماعية وجبائية، مما سيساهم في تعزيز استدامة التشغيل بعد انتهاء فترة الإدماج. وعند نهاية شهر غشت 2026، سجل هذا البرنامج ارتفاعا بنسبة 50%، لتصل عدد حالات الإدماج المهني إلى 128.111 حالة، مقابل 85.746 حالة خلال الفترة نفسها من سنة 2025، من بينها 83.802 عقد إدماج.

تحسين قابلية التشغيل: يساهم برنامج "تأهيل" في تعزيز الملاءمة بين كفاءات الباحثين عن الشغل واحتياجات المقاولات، من خلال التكوينات التأهيلية والتكوينات التعاقدية من أجل التشغيل، فضلا عن إجراءات موجهة لفائدة القطاعات الواعدة. وحسب آخر المعطيات المتوفرة، مكن البرنامج، عند نهاية دجنبر 2025، من تعزيز قابلية تشغيل 1.488 مستفيد. كما يخضع البرنامج حاليا لمراجعة شاملة ترمي إلى الرفع من فعاليته وتعزيز ملاءمته مع المتغيرات التي يشهدها سوق الشغل.

دعم التشغيل الذاتي وريادة الأعمال: تم اعتماد مجموعة من الآليات، من بينها "مقاولتي" والتشغيل الذاتي و"فرصة"، بهدف تشجيع إحداث أنشطة مدرة للدخل والمقاولات، من خلال آليات للمواكبة قبل وبعد إحداث المشاريع والتكوين والتمويل. وقد تجاوز برنامج "فرصة"، هدفه الأولي المتمثل في تمويل 10.000 مشروع سنويا، أي ما مجموعه 20.000 مشروع خلال الفترة 2022-2023، حيث مكن من تمويل حوالي 22.000 مشروع وإحداث 37.000 منصب شغل. وعند نهاية غشت 2026، مكنت آليات مواكبة ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة جدا من دعم 5.676 من حاملي المشاريع والمستفيدين، مع إحداث 1.652 مقاولة، أسفرت عن إحداث 2.674 منصب شغل. وتعكس هذه النتائج الايجابية المسجلة في دعم المبادرة المقاولاتية وتشجيع التشغيل الذاتي وإدماج الأنشطة الاقتصادية في القطاع المهيكل.

آليات الاستجابة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية: مكن برنامج "أوراش"، على وجه الخصوص، من دعم الولوج إلى فرص شغل مؤقتة ومستدامة في إطار أوراش ذات منفعة عامة، مع استهداف الفئات ذات التأهيل المحدود والأشخاص المتضررين من تداعيات الصدمات الاقتصادية. وقد استفاد من هذا البرنامج 224.371 شخص، أي ما يقارب 90% من الهدف الأولي المحدد في 250.000 مستفيد، من بينهم 32,4% من النساء و 66,2% من الأشخاص بدون شهادات.

تفعيل خارطة الطريق للتشغيل في أفق 2030[9]: في إطار تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل، تم إطلاق مجموعة من الإجراءات على مستوى مختلف محاورها الرئيسية. وفي هذا الإطار، أسفر تفعيل منظومة دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة عن المصادقة على 133 مشروعا من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، توجت بتوقيع 64 اتفاقية استثمارية. موازاة مع ذلك، تم بحث تدابير تروم تيسير ولوج هذه المقاولات إلى الصفقات العمومية، خصوصا في قطاعي التجهيز والسكن مع تعزيز مساهمتها في دينامية التشغيل على المستوى الترابي.

كما تم تسجيل تقدم على مستوى سياسات التشغيل النشطة وتحسين قابلية التشغيل، من خلال توسيع برنامجي "إدماج" و"تحفيز" ليشملا قطاعات جديدة ولفائدة الشباب غير الحاصلين على شهادات. كما تم إطلاق برنامج "تدرج" بهدف تعميم التكوين عن طريق التدرج المهني في القطاعات الإنتاجية والخدماتية، مع استهداف استقبال 100.000 مستفيد سنويا. وتشمل الإجراءات الموجهة لفائدة الشباب، كذلك، تعزيز آليات مكافحة الانقطاع عن الدراسة، خصوصا من خلال تطوير ثانويات التميز وتوسيع شبكة مدارس الفرصة الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التعاون بين المغرب والبنك الإفريقي للتنمية، استفادت المملكة من تمويل يقارب 2,18 مليار درهم لتنفيذ برنامج "كفاءات 2030 من أجل تكوين مهني شامل وإدماج سريع ومستدام". ويهدف هذا البرنامج، على الخصوص، إلى المساهمة في تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل 2025-2030، من خلال تحسين ملاءمة وجودة وتنويع عرض التكوين المهني، بما يتوافق مع حاجيات سوق الشغل.

وفي مجال تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء، شهد برنامج تطوير بنيات رعاية الأطفال إحداث 40 حضانة نموذجية، على أن تتم إضافة 20 حضانة جديدة، بما يساهم في رفع بعض العوائق التي تحول دون ولوج النساء إلى سوق الشغل واستمرارهن فيه.

- **تعزيز منظومة المعطيات الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل**

تستند فعالية سياسة التشغيل، إلى جانب التدابير الميزانياتية والمؤسساتية، إلى توفر منظومة معطيات إحصائية ناجعة ومندمجة ومحينة بانتظام حول سوق الشغل. وفي هذا الإطار، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2026

[9] تشكل خارطة الطريق للتشغيل في أفق 2030 الإطار العملي للحكومة للاستجابة للضغوط المستمرة في سوق الشغل ودعم نمو أكثر إحداثاً لفرص الشغل. وتهدف خارطة الطريق بالخصوص إلى إحداث 1,45 مليون منصب شغل وخفض معدل البطالة إلى 9% بحلول عام 2030، وذلك من خلال دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والاستثمار وتعزيز السياسات النشطة للتشغيل وتطوير التكوين المهني بالتدرج وتحسين الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب، بالإضافة إلى ملاءمة التكوين مع حاجيات المهن المستقبلية.

البحث الجديد حول القوى العاملة، الذي يعوض البحث الوطني حول التشغيل ويستجيب للحاجة إلى تحديث منظومة المعلومات المتعلقة بسوق الشغل.

إطاررقم 3: البحث الجديد حول القوى العاملة 2026 للمندوبية السامية للتخطيط

يندرج البحث حول القوى العاملة لسنة 2026 ضمن المعايير الدولية المعتمدة خلال المؤتمرات الدولية التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين لإحصائيي الشغل التابعة لمنظمة العمل الدولية. ويهدف إلى تحسين مؤشرات قياس سوق الشغل المغربي من خلال ثلاث تطورات رئيسية:

تحيين المفاهيم

- التشغيل: يشمل الأنشطة المزاولة مقابل أجر أو بهدف تحقيق دخل، في حين تصنف الأنشطة الموجهة أساسا للاستهلاك الذاتي ضمن الإنتاج للاستخدام الخاص.
- البطالة بالمفهوم الضيق: تشمل الأشخاص الذين لا يزاولون أي عمل والمستعدين لقبول العمل والمنخرطين في بحث نشط عن شغل.
- الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة: تم إدراج أربعة مؤشرات تجمع بين البطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل والقوة العاملة المحتملة.

تحسين المنظومة الإحصائية

ارتفع حجم العينة من 90 ألفا إلى 135 ألف أسرة سنويا. كما يستند البحث حول القوى العاملة لسنة 2026 إلى قاعدة جديدة للمعاينة، مستمدة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وإلى نظام لتناوب الأسر يهدف إلى تحسين تتبع تطورات سوق الشغل.

توسيع نطاق التحليل

يشمل البحث حاليا مواضيع إضافية، من بينها التشغيل غير المهيكل وصعوبات الولوج إلى سوق الشغل ونقص استخدام القوة العاملة والتكوين مدى الحياة.

وبحسب النتائج الأولية للبحث حول القوى العاملة لسنة 2026، خصوصا نتائج الفصل الثاني من السنة، بلغ عدد السكان في سن العمل 27,886 مليون نسمة، من بينهم 11,764 مليون شخص ضمن القوى العاملة. واستقر معدل المشاركة في سوق الشغل في 42,2%، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بالفصل الأول، حيث بلغ 41,8%. غير أن هذا التطور يخفي تفاوتا كبيرا بين الرجال، الذين بلغ معدل مشاركتهم 66,5%، والنساء، حيث لم يتجاوز هذا المعدل 18,1%.

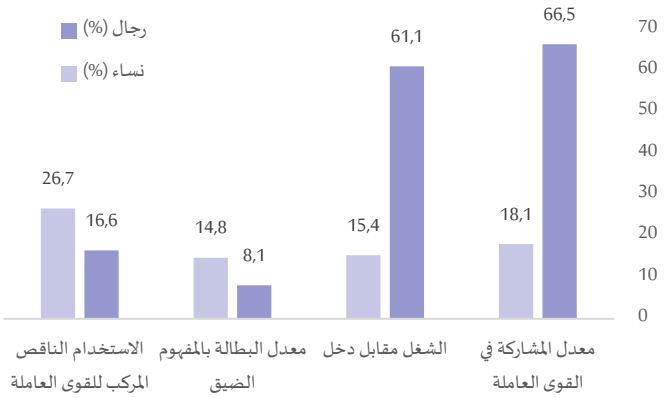

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 28 : أهم مؤشرات سوق الشغل حسب الجنس، الفصل الثاني من سنة 2026 (بالنسبة المئوية)

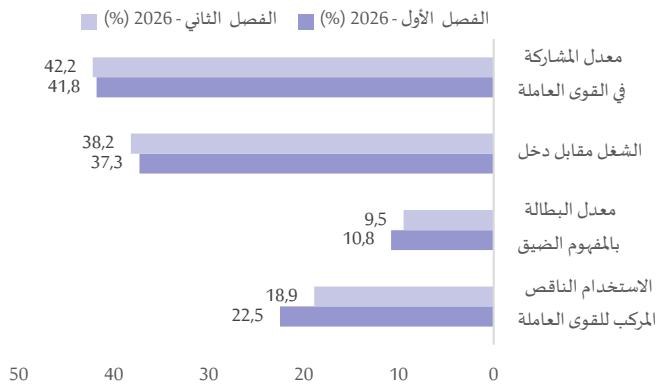

مبيان 29: تطور مؤشرات سوق الشغل بين الفصلين الأول والثاني من سنة 2026

ارتفع عدد العاملين مقابل دخل إلى 10,643 ملايين شخص، مسجلا إحداث 279 ألف منصب شغل صاف مقارنة بالفصل السابق. وبذلك، ارتفع معدل التشغيل من 37,3% إلى 38,2%، مع استمرار تسجيل تفاوت كبير حسب الجنس، إذ بلغ 61,1% لدى الرجال مقابل 15,4% لدى النساء.

وعلى المستوى القطاعي، يستحوذ قطاع الخدمات على حوالي نصف مجموع مناصب الشغل (49,3%)، يليه قطاع الفلاحة (24,1%) ثم قطاع الصناعة (13,7%) وقطاع البناء والأشغال العمومية (12,7%).

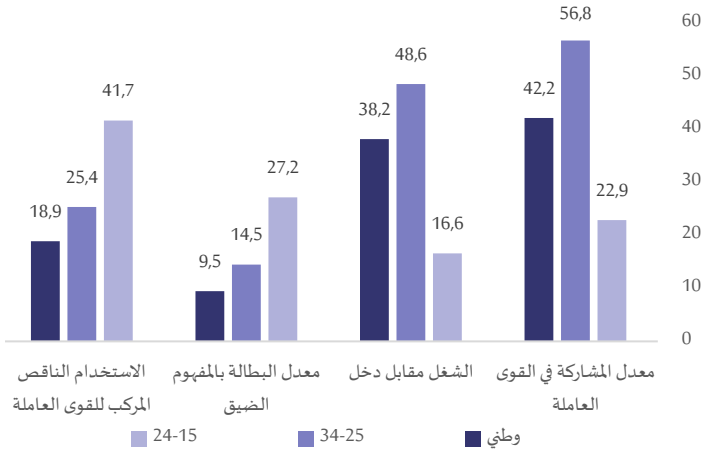

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 30 : أهم مؤشرات سوق الشغل حسب الفئات العمرية، الفصل الثاني من سنة 2026

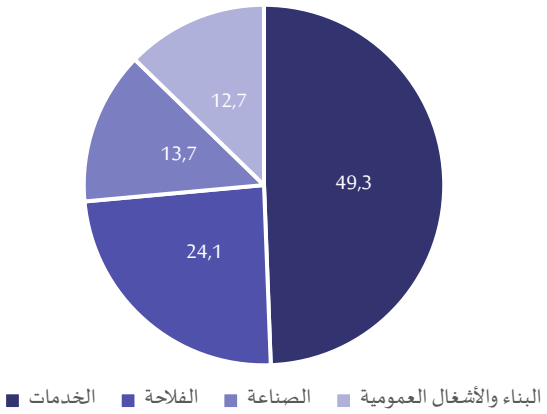

مبيان 31 : توزيع التشغيل مقابل دخل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، الفصل الثاني من سنة 2026

في المقابل، تراجع عدد العاطلين عن العمل، وفق المفهوم الضيق للبطالة، بـ 132 ألف شخص ليبلغ 1,121 مليون شخص، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 10,8% إلى 9,5%. غير أن وضعية التشغيل لا تزال تثير القلق،

خصوصا في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، حيث بلغ معدل البطالة 27,2% وحاملي الشهادات العليا بنسبة 16,7% والنساء بنسبة 14,8% وبالوسط الحضري بنسبة 11,9%.

كما تراجع المعدل المركب للاستخدام غير الكامل لليد العاملة من 22,5% إلى 18,9%، غير أنه لا يزال مرتفعا بشكل خاص لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، حيث بلغ 41,7%، ولدى النساء، حيث بلغ 26,7%.

وتعكس هذه التطورات تحسنا ظرفيا في وضعية سوق الشغل بين الفصلين الأول والثاني من سنة 2026، تمثل في ارتفاع معدل المشاركة والتشغيل، إلى جانب تراجع البطالة وفق المفهوم الضيق والاستخدام غير الكامل لليد العاملة. غير أنها تبرز، في المقابل، استمرار اختلالات هيكلية مهمة، خصوصا ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء وارتفاع البطالة لدى الشباب والاستخدام غير الكامل للقوى العاملة، فضلا عن استمرار التفاوتات المجالية والقطاعية.

3.1. تقارب تدريجي للمجالات الترابية مدعوم بمسارات نمو الجهات

تحتل المجالات الترابية اليوم مكانة محورية في تدبير الشأن العمومي بالمغرب، باعتبارها فضاءات استراتيجية لإنتاج الثروة وعاملا مهما في تحول منظومة الإنتاج الوطنية. إضافة إلى ذلك، تعد المقاربة المندمجة إطارا ملائما للتنمية المجالية، يمكن من تعبئة المؤهلات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه التحديات الاقتصادية والمناخية والجيوسياسية.

ومن هذا المنظور، واستمرارا للإصلاحات الترابية التي تم إطلاقها خلال العقد الأخير، شرعت السلطات العمومية في إرساء برامج التنمية الترابية المندمجة مصحوبة بإصدار مشروع قانون تنظيمي يقضي بتعديل وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. وفضلا عن أهمية بعدها المؤسساتي، تروم هذه الآليات تعزيز قدرة المجالات الترابية على تثمين مواردها، ودعم دورها في دينامية التنمية الوطنية، وتوفير فرص مستدامة لفائدة السكان.

1.3.1. انبثاق أقطاب جهوية جديدة بمسارات نمو أكثر دينامية

يكشف تحليل التوزيع الجهوي للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية بين سنتي 2014 و2024 عن دينامية متباينة في التنمية الاقتصادية للجهات، سواء من حيث المساهمة في إنتاج الثروة الوطنية أو على مستوى وتيرة معدلات النمو. فمن حيث حصة الناتج الداخلي الخام، مازالت أقاليم محور طنجة-الجديدة تشكل المحرك الرئيسي لإنتاج الثروة. حيث تستحوذ الجهات الثلاث المتواجدة على الواجهة الشمالية للمحيط الأطلسي على حوالي 58,4% من الثروة الوطنية خلال الفترة 2014-2024، ويتعلق الأمر بالدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة. علاوة على ذلك، تمكنت بعض الجهات خلال هذه الفترة من تعزيز وزنها الاقتصادي، وبالتالي دعم دورها في الاقتصاد الوطني، بينما شهدت جهات أخرى تراجعا طفيفا في حصتها من الناتج الداخلي الخام.

وهكذا أكدت جهة الدار البيضاء-سطات مكانتها كأكبر قطب اقتصادي وطني، بحصة 32,3% سنة 2024، مسجلة زيادة قدرها 1,6 نقطة مقارنة بسنة 2014. أما جهة الرباط-سلا-القنيطرة، ثاني أكبر قطب جهوي في المملكة، والتي تتميز بدورها الإداري، وبالتطور المتزايد للمناطق الصناعية وكذا جاذبيتها اللوجستية، فقد شهدت حصتها انخفاضا بمقدار 1,4 نقطة، منتقلة من 16,9% إلى 15,5% خلال نفس الفترة. موازاة مع ذلك، أكدت جهة طنجة-تطوان-

الحسيمة ديناميتها، حيث ارتفعت حصتها بمقدار 1,5 نقطة، منتقلة من 9,2% سنة 2014 إلى 10,7% سنة 2024. وقد استفادت هذه الجهة بشكل أساسي من تطور البنية التحتية للموانئ والمنصات الصناعية.

إضافة إلى ذلك، عززت الجهات الجنوبية من المملكة حصتها من الناتج الداخلي الخام على مدى العقد الماضي، مما يعكس الآثار التحفيزية المترتبة عن نموذج التنمية الخاص بهذه الجهات. حيث ارتفعت مساهمة جهة العيون - الساقية الحمراء من 1,5% سنة 2014 إلى 2,1% سنة 2024، بينما شهدت جهتا كلميم - وادي نون والداخلة - وادي الذهب زيادات طفيفة بلغت 0,2 و0,4 نقطة على التوالي. ويعد ارتفاع حصة الجهات الثلاث من الناتج الداخلي الخام ترجمة للمجهودات المستمرة للاستثمار العمومي وللمشاريع الكبرى للبنيات التحتية المخصصة لهذه الجهات، خصوصا في قطاعات الطرق والموانئ والطاقة والخدمات اللوجستية والسياحة (الطريق السريع تيزنيت-الداخلة وميناء الداخلة، والمناطق الصناعية واللوجستية المندمجة، والهيدروجين الأخضر...). وهي مشاريع وضعت بهدف تثمين المؤهلات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وجعل هذه الجهات جسرا استراتيجيا بين المغرب ومحيطه الإفريقي.

إلى جانب هذه الدينامية الإيجابية، شهدت بعض الجهات تراجع حصة مساهمتها النسبية في إنتاج الثروة الوطنية. وهكذا، انخفضت حصص كل من جهة بني ملال-خنيفرة، وجهة فاس-مكناس، وجهة مراكش-آسفي بنسب 0,9 و0,8 و0,9 نقطة على التوالي خلال نفس الفترة، لتستقر عند 8,2%، و5,3%، و8,7% سنة 2024. وقد تأثرت هذه الجهات، خصوصا بالتراجع المسجل على مستوى الأنشطة الثانوية.

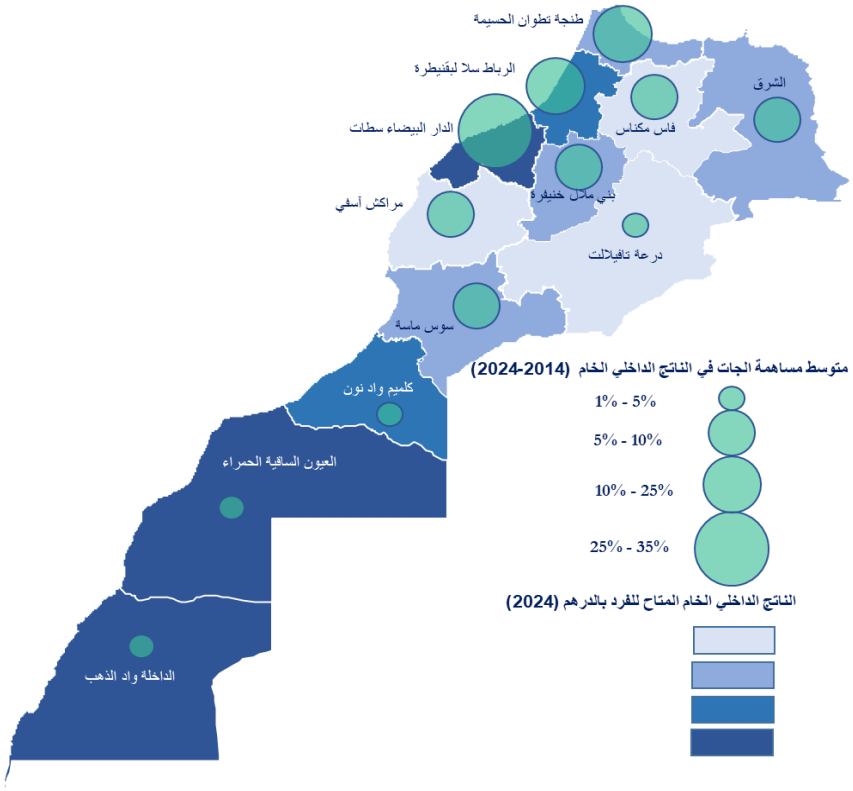

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

خريطة 1: الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد (2024) والمساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الخام (متوسط المساهمة للفترة 2014-2024)

ومن خلال وتيرة النمو الإسمي، عرفت بعض الجهات التي استفادت من برامج تنموية مهيكلة مسارات نمو أكثر دينامية خلال الفترة 2014-2024، مسجلة معدلات نمو تتجاوز المتوسط الوطني (4,9%). وهكذا، حققت جهات الجنوب أداء مميزا، حيث سجلت كل من العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب أعلى معدلات نمو، بنحو 8,8% لكل منهما. كما سجلت جهة كلميم-وادي نون نموا مستمرا بلغ 6,5%، مما يؤكد الدور الاستراتيجي للاستثمار العمومي والخاص في الدينامية الاقتصادية لأقاليم الجنوب.

في نفس السياق، حققت عدة جهات بالمملكة معدلات نمو تفوق المتوسط الوطني، حيث واصلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة مسارها التصاعدي بمعدل 6,4%، مدعومة بانتعاش القطاعات الموجهة للتصدير، وكذا الآثار الإيجابية للمنصة اللوجستية الدولية طنجة-المتوسط، والدينامية الحضرية والسياحية. كما تطور الناتج الداخلي الخام لجهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 5,4%، مؤكدا دورها المحوري في الاقتصاد الوطني. إضافة إلى ذلك، سجلت جهة درعة-تافيلالت معدل نمو سنوي بلغ 5,2%، وهو أعلى بقليل من المتوسط الوطني، مما يعكس استمرار الدينامية رغم التحديات الهيكلية التي لا تزال تواجهها هذه الجهة.

وعكس ذلك، عرفت ست جهات وتيرة نمو أقل من المتوسط الوطني. ويهم الأمر جهة سوس-ماسة (4,7%) وجهة الشرق (4,2%) وجهة مراكش-آسفي (4,1%) وجهة الرباط-سلا-القنيطرة (4%) وجهة فاس-مكناس (3,9%) ثم جهة بني ملال-خنيفرة (3,3%). ومن شأن هذه الدينامية أن تساهم على المدى الطويل في الحد من التفاوتات الجهوية والمساهمة في تحفيز مسلسل التقارب الجهوي.

وفيما يخص الناتج الداخلي الخام المتاح لكل فرد، سجلت جهات الجنوب أداء مهما. حيث عرفت جهة العيون-الساقية الحمراء وتيرة نمو هي الأسرع على الصعيد الوطني بمعدل 6,2% خلال الفترة 2014-2024. وانخرطت جهتا كلميم-واد نون والداخلة-وادي الذهب في نفس الدينامية مسجلتان نموا سنويا قدره 6,1% و3,8% على التوالي خلال نفس الفترة.

وقد هم هذا التطور الإيجابي أيضا عدة جهات أخرى. حيث شهدت طنجة-تطوان-الحسيمة ودرعة-تافيلالت ارتفاعا بنسبة 5,1% لكل منهما. كما شهدت جهة الشرق ارتفاعا في قيمة هذا المؤشر قدره 4,3%. في حين، حققت الدار البيضاء-سطات ارتفاعا في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,1% خلال الفترة المحددة.

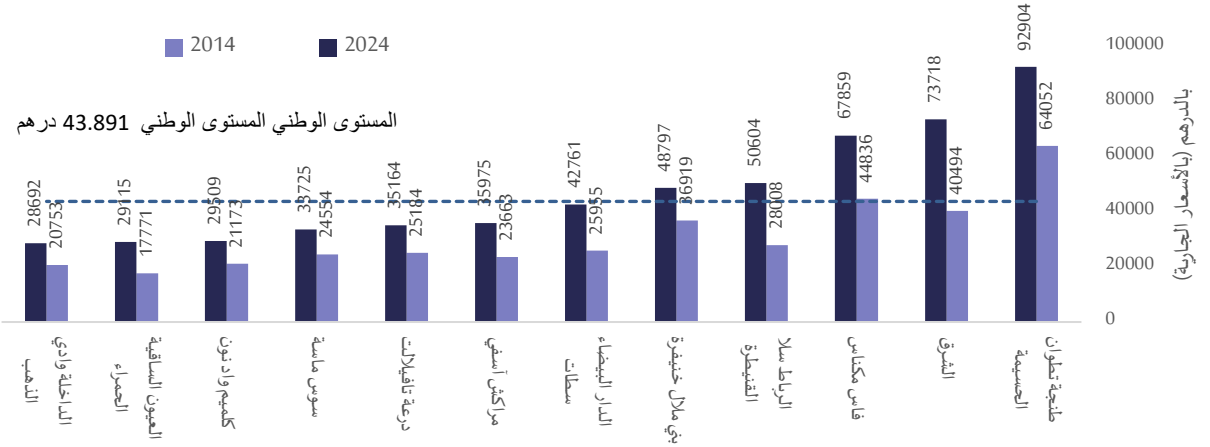

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 32: تطور الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات بالدرهم

وسجلت باقي الجهات مستويات نمو الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد أقل من المتوسط الوطني. فقد سجلت جهة فاس-مكناس وسوس-ماسة نموا متوسطا بنسبة 3,4%، متبوعتين بجهة مراكش-آسفي (3,3%) وبني ملال خنيفرة (3,1%). أما جهة الرباط سلا القنيطرة، فرغم أن الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد بها لا يزال أعلى من المتوسط الوطني، إلا أنها سجلت معدل نمو منخفض نسبيا، ينحصر في 2,8%.

ومن هذا المنطلق، فإن الدينامية الحالية تكشف عن إعادة توازن مجالي جزئي، والذي يظل غير كاف للحد من التفاوتات الجهوية. وفيما تظل الفوارق بين الجهات قائمة مما يدل على بطء وتيرة التقارب الجهوي.

إطار4: مساهمة التحول الرقمي وإمكانات النمو في تقارب الجهات

يشكل التحول الرقمي رافعة قوية لتحسين الإنتاجية والنمو وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمجالي. غير أن التفاوتات الجهوية تظل تحديا رئيسيا أمام بروز نمو قائم على التنمية الرقمية. وفي هذا السياق، مكنت وفرة المعطيات الإحصائية المتاحة على المستوى الجهوي من إعداد مؤشرين تركيبيين متقدمين، يتيحان قياسا متعدد الأبعاد لمدى جاهزية الجهات المغربية في المجال الرقمي[10] سنتي 2017 و2024، وكذا لإمكانات نموها[11] .ويسمح التحليل المتقاطع لهذين المؤشرين بتقييم قدرة الرقمنة على رفع إمكانات النمو وكذا الحد من التفاوتات بين مختلف جهات المملكة.

وتبين النتائج أن الجهات الأكثر تقدما في مجال التحول الرقمي تميل، بصفة عامة، إلى تسجيل إمكانات قوية للنمو. غير أن تمركز المقومات الرقمية وإمكانات النمو في الجهات الأكثر تطورا، إلى جانب الفوارق المسجلة على مستوى الجهات الأقل تقدما، قد يسهم في تفاقم الاستقطاب الجهوي.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 33: الارتباط الإيجابي[12] بين إمكانات النمو والنضج الرقمي للجهات سنة 2024

[10] يتألف المؤشر التركيبي من حوالي ثلاثين مؤشراً موزعة على ركيزتين أساسيتين، تتمثلان في :«البنية التحتية للولوج والتجهيز الرقمي» و «استخدام الرقمنة واستيعابها من قبل الأفراد والمجتمع».

[11] يأخذ المؤشر التركيبي بعين الاعتبار خمسة محاور رئيسية، تتمثل في :مستوى الرأسمال البشري، والبنيات التحتية الأساسية، والاستثمار، والابتكار، والتنمية المستدامة .

[12] بلغ معامل الارتباط 0,6، وهو دال إحصائياً عند مستوى 5%.

ويمكن للمغرب أن يستفيد على نحو كامل من سياسة التنمية الجهوية ومن تنفيذها بشكل منسق بين مختلف المستويات الترابية، مما سيتيح التخفيف من الآثار غير المتكافئة للتحول الرقمي. ويتطلب ذلك، على الخصوص، الحد من الفجوة الرقمية المجالية، سواء من حيث الولوج إلى البنيات التحتية الرقمية أو من حيث تعزيز الكفاءات اللازمة للاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها الرقمنة. وفي هذا الصدد، يمكن للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة أن يضطلع بدور محوري في تعزيز تحول رقمي أكثر اندماجا.

2.3.1. بنية اقتصادية للمجالات الترابية تعكس تنوعا قطاعيا

يبرز تحليل البنية القطاعية لإنتاج الثروة على مستوى الجهات، أن الجهات الثلاثة المكونة لمحور طنجة-الجديدة هي الأكثر مساهمة بالنسبة لجميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية (الأولي والثانوي والخدمات).

حيث سجلت جهة فاس-مكناس أعلى مساهمة في القيمة المضافة الأولية في المتوسط خلال الفترة 2014-2024، بحصة 16,7% من القيمة المضافة الوطنية في هذا القطاع. وجاءت جهة الرباط-سلا-القنيطرة في المرتبة الثانية بمتوسط 16%، تليها جهة الدار البيضاء-سطات (11,7%)، ثم سوس ماسة (10,7%)، ثم طنجة-تطوان-الحسيمة (10%)، ثم مراك- آسفي (9,9%)، وأخيرا بني ملال-خنيفرة (8,7%). وتستحوذ هذه الجهات مجتمعة على 83,6% من القيمة المضافة الوطنية في القطاع الأولي بالأسعار الجارية.

وتتميز جهة الدار البيضاء-سطات بمساهمة مهمة في القيمة المضافة للقطاع الثانوي تبلغ نحو 45,8%. ويعزى هذا الأداء المتميز أساسا إلى تخصصها الكبير في الصناعات التحويلية. فيما تحتل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة المرتبة الثانية بحصة تبلغ 13,6%، تليها جهتا الرباط-سلا-القنيطرة وبني ملال-خنيفرة بحصتين تبلغان 9,7% و6,6% على التوالي.

كما حققت جهة الدار البيضاء-سطات كذلك أكبر مساهمة في قطاع الخدمات بنسبة 28,4% في المتوسط خلال الفترة 2014-2024. واحتلت جهة الرباط-سلا-القنيطرة المرتبة الثانية بمساهمة بلغت 19,4%، تليها جهة مراكش-آسفي (9,7%)، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (8,9%)، وأخيرا جهة فاس-مكناس (8,5%).

الفصل الثاني: دينامية نمو متواصلة سنة 2026 في سياق يتسم بالمزيد من الإكراهات

تواصل نمو النشاط الاقتصادي الوطني حيث بلغ +4,6% خلال الفصل الأول و +4% خلال الفصل الثاني من سنة 2026، بعد +5% و +5,8% على التوالي المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية، وذلك رغم التوترات الجيوسياسية والتجارية التي طبعت السياق الدولي وكذا ارتفاع أسعار الطاقة. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى انتعاش القطاع الفلاحي ودينامية الطلب الداخلي.

1.2. استمرار الدينامية القطاعية خلال سنة 2026

تبرز مؤشرات الاقتصاد الوطني عند نهاية شهر غشت 2026، عن تباين في أداء القطاعات الانتاجية والذي اتسم اجمالا بتحسن ملموس في أنشطة القطاعين الأولي والخدمات، في حين تظل أنشطة القطاع الثانوي متفاوتة الأداء.

- **موسم فلاحي استثنائي محفز لانتعاش صادرات القطاع**

استفاد الموسم الفلاحي 2025-2026 من تساقطات مطرية استثنائية وشاملة مكنت من تحقيق أداء جيد على مستوى الإنتاج الفلاحي وكذا تسجيل تحسن ملموس في الوضعية المائية الوطنية.

وهكذا، قدر إنتاج الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2025-2026 بنحو 90 مليون قنطار، أي أكثر من ضعف المستوى المسجل خلال الموسم السابق والذي ناهز 43 مليون قنطار.

ولا تقتصر هذه الدينامية على الحبوب فحسب، إذ حقق إنتاج الزيتون مستوى قياسيا هذه السنة، ببلوغه مليوني طن، مرتفعا بنسبة 111%. كما تحسن إنتاج الحوامض والتمور بشكل ملحوظ، مسجلين على التوالي أداء بنسبة +25% و+55%. ومن شأن هذه النتائج المساهمة في تعزيز العرض الفلاحي، مع تسجيل آثار إيجابية على مستوى مداخيل سلاسل الإنتاج المعنية وعلى تزويد الصناعات الغذائية.

هكذا، وعلى مستوى صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، تواصل هذه الأخيرة نموها برقمين للشهر الثالث على التوالي (أي +25,9% في يونيو و+19,4% في يوليوز و+21,1% في غشت 2026)، ليبلغ معدل نموها نسبة +8,3% عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، بعد ارتفاع بنسبة 4,6% عند نهاية غشت 2025. ويعزى هذا التحسن إلى تعزيز صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 13,6%، مقترنا بزيادة صادرات منتجات الفلاحة والغابات والصيد بنسبة 3,6% عند نهاية غشت 2026.

وعلى المستوى المائي، مكنت هذه الظروف المناخية الجيدة من زيادة الاحتياطيات المائية بشكل ملموس على الصعيد الوطني. وهكذا، بلغت حقينة السدود الوطنية 11,1 مليار متر مكعب بتاريخ 12 أكتوبر 2026، مسجلة ارتفاعا بنسبة 108% مقارنة مع نفس التاريخ من السنة الفارطة. وعليه، بلغ معدل ملء هذه السدود 65,7% في 12 أكتوبر 2026 مقابل 32,1% خلال السنة الماضية.

من جانبه، يسجل الصيد الساحلي والتقليدي منحى أكثر إيجابية مقارنة مع السنة الماضية. فمع ارتفاع بنسبة 22,5% خلال الشهرين الأولين من الفصل الثالث من سنة 2026، سجل حجم الكميات التي تم اصطيادها زيادة بنسبة 6% عند غاية نهاية غشت 2026 مقابل تراجع بنسبة 10,9% خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى الأسماك السطحية (+11%) وبدرجة أقل إلى رأسيات الأرجل (+8,2%).

أما بالنسبة للقيمة السوقية لهذه المنتجات، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 1% عند نهاية شهر غشت 2026، بعد تراجع قدره 0,6% خلال السنة الماضية. وقد استفادت على الخصوص من ارتفاع قيمة صيد أسماك رأسيات الأرجل (+2,7%) والأسماك السطحية (+4,1%) موازاة مع انخفاض ملحوظ في متوسط أسعار بيع غالبية أصناف الأسماك، خصوصا بالنسبة للأسماك السطحية (-6,2%)، ورأسيات الأرجل (-5,2%)، والقشريات (-2,2%)، والطحالب (-1,6%). وفيما يتعلق بمتوسط أسعار بيع الأسماك البيضاء والصدفيات، فقد شهد ارتفاعا بنسبة 19,9% و12,2% على التوالي عند نهاية غشت 2026.

وقد مكنت هذه التطورات الإيجابية التي همت مختلف مكونات القطاع الأولي من تحقيق تحسن ملموس للقيمة المضافة الفلاحية، مسجلة ارتفاعا بنسبة 18,4% خلال الفصل الأول و 21,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2026، وهو ما يعادل في المتوسط +19,8% عند نهاية الأسدس الأول من سنة 2026. ويرتقب أن تتواصل هذه الدينامية خلال الفصول الموالية، مما سيتيح للفلاحة دعم النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال سنة 2026، بعد أن شكلت، خلال السنوات الأخيرة، مصدرا رئيسيا لتقلب النشاط الاقتصادي. وبغض النظر عن تأثيره على النمو، يكتسي هذا التحسن أهمية خاصة بالنسبة لدينامية الأسعار، إذ أن تعزيز العرض الفلاحي سيساهم في تزويد الأسواق بشكل أفضل، وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية على المواد الغذائية المحلية.

- **تراجع نشاط قطاع الصناعات الاستخراجية في ظل ظرفية دولية مضطربة**

في ظل ظرفية دولية تتسم بالتوترات الجيوسياسية والاضطرابات اللوجستية التي تؤثر على تدفقات المواد الأولية، سجلت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تراجعا بنسبة 28,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2026، مقابل انخفاض بلغ 3,2% خلال الفصل الأول، ليرتفع متوسط تراجعها إلى 15,9% خلال الأسدس الأول من سنة 2026، مقابل ارتفاع بنسبة 11,5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وقد تراجع إنتاج الفوسفاط الخام بنسبة 16,4% عند نهاية غشت، بعد ارتفاع قدره 13,2% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. كما انخفض إنتاج مشتقات الفوسفاط بنسبة 16,7%، بعد تسجيل ارتفاع بنسبة 5,9% خلال السنة الماضية.

وقد انعكس هذا التراجع في الإنتاج كذلك على أداء الصادرات، فعند نهاية شهر غشت 2026، انخفضت المبيعات الموجهة للخارج من الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 6% لتستقر في حدود 61,1 مليار درهم، بعد ارتفاع قوي بلغت نسبته 21,1% خلال السنة الماضية. وساهم في هذا التراجع انخفاض صادرات مشتقات الفوسفاط (-4%) وبشكل أكبر تراجع صادرات الفوسفاط الخام (-23,2%).

- **استمرار دينامية الصناعات التحويلية رغم تباطؤ الإنتاج**

سجل نشاط قطاع الصناعات التحويلية تراجعا خلال الفصل الثاني من سنة 2026، بانخفاض قدره 3,2% في القيمة المضافة، بعد ارتفاع بنسبة 4,3% في نفس الفترة من السنة الماضية. وبرسم الأسدس الأول، سجلت القيمة المضافة للقطاع تراجعا متوسطا بنسبة 2,3%، مقابل ارتفاع بنسبة 2,7% خلال الأسدس الأول من سنة 2025. ورغم هذا التراجع، يبقى المستوى الملاحظ للقيمة المضافة خلال الفصل الثاني من سنة 2026 أعلى مستوى تم تسجيله خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة بالنسبة لهذه الفترة من السنة، بعد المستوى الملاحظ سنة 2025.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت عدة قطاعات تطورات إيجابية خلال الفصل الثاني، خصوصا "صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات" (+3%) و"صناعة معدات النقل" (+3,5%) و"صناعة المنتجات المعدنية الأساسية والمصنوعات المعدنية، باستثناء الآلات والمعدات" (+7%) و"صناعة المعدات الكهربائية" (+7,5%) و"صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية

والمنتجات المعدنية غير الحديدية الأخرى" (+2%) و"صناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية" (+3%) و"صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر" (+3,1%).

ويدل مستوى استعمال قدرات الإنتاج كذلك على قدرة النشاط التحويلي على الصمود. فحسب بحث الظرفية الصادر عن بنك المغرب، بلغ معدل استخدام الطاقة الإنتاجية نسبة 78,5% عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، بارتفاع قدره 0,2 نقطة على مدى سنة. ويعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى الصناعات الكيميائية (+1,3 نقطة) وصناعات الميكانيك والمعادن (+0,5 نقطة). وتجدر الإشارة إلى أن معدل استخدام الطاقة الإنتاجية استهل الفصل الثالث من سنة 2026 بمستويات شهرية قياسية بلغت 80,9% و80% على التوالي خلال شهري يوليوز وغشت 2026، بزيادة قدرها 1,6 نقطة و0,5 نقطة على التوالي مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

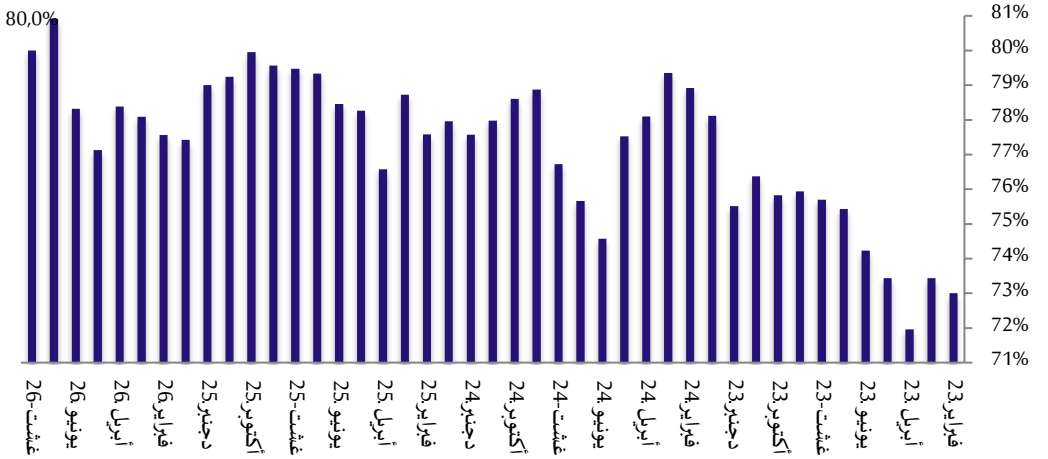

المصدر: بنك المغرب، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 34: التطور الشهري لمعدل استخدام الطاقة الإنتاجية

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فهي تشكل دعامة مهمة للصناعات التحويلية. وهكذا، ارتفعت صادرات السيارات بنسبة 14,5%، عند نهاية غشت 2026، مما رفع حصتها في القيمة الإجمالية للصادرات إلى 34,7%. كما ارتفعت صادرات صناعات الطيران بنسبة 21,5%، وكذلك صادرات الصناعات الغذائية (+13,6%). وكانت الأداءات أكبر بالنسبة لصناعة التعدين وصياغة المعادن (+41,2%) وكذا لصناعة البلاستيك والمطاط (+29,9%).

- **انتعاش إنتاج الطاقة الكهربائية يدعم الطلب المحلي القوي**

يؤكد إنتاج الطاقة الكهربائية منحاه الإيجابي. فبعد ارتفاعه بنسبة 4% خلال الفصل الثاني، سجل نموا بنسبة 5,6% خلال الشهرين الأولين من الفصل الثالث من سنة 2026، ليبلغ معدل نموه نسبة +2,8% عند نهاية غشت 2026، مقابل +5,4% السنة الماضية.

ويعود هذا التطور بالأساس إلى دعم إنتاج الطاقات المتجددة الخاضعة للقانون رقم 09-13، الذي سجل ارتفاعا بنسبة 21,7%، وكذا إنتاج القطاع الخاص (+0,6%) ومساهمة باقي الفاعلين الوطنيين (+141,1%). أما فيما يخص إنتاج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فقد عرف شبه استقرار (-0,3%) مقارنة بالسنة الماضية.

وتستمر دينامية الطلب، حيث ارتفع حجم الطاقة الصافية بنسبة 5,3%، في حين سجل استهلاك الكهرباء نموا بنسبة 8,9% عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026. موازاة مع ذلك، ارتفعت واردات الكهرباء بنسبة 27,9%، بينما تراجعت الصادرات بنسبة 45,3%.

- **عودة انتعاش قطاع البناء رغم الارتفاع المحدود لمبيعات الإسمنت**

تظهر المؤشرات المتوفرة عند نهاية غشت 2026 تطورا معتدلا بشكل عام لنشاط قطاع البناء مقابل التسارع الملحوظ المسجل سنة 2025. وهكذا ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 2,8% خلال الفصل الثاني وبنسبة 1,5% خلال الفصل الأول من سنة 2026، لتسجل تحسنا بنسبة 2,1% في المتوسط عند نهاية يونيو 2026، بعد الارتفاع الملحوظ الذي سجل خلال الأسدس الأول من سنة 2025 (+7,4%).

ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور الإيجابي خلال الفصل الثالث من سنة 2026، كما يتضح ذلك من خلال الانتعاش الذي تشهده مبيعات الإسمنت، التي تعد المؤشر الرئيسي لنشاط القطاع، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 5,4%، بعد انخفاض طفيف عند نهاية الأسدس الأول من سنة 2026 (-1,3%) وارتفاع بنسبة 12,1% خلال السنة الماضية. وإجمالا، ارتفعت مبيعات الإسمنت بنسبة 1,2% عند نهاية شتنبر 2026. ومع ذلك، ينبغي ربط هذا الارتفاع الطفيف بتأثير سنة الأساس، أي فترة المقارنة، حيث كانت مبيعات الإسمنت قد سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 10,6% عند نهاية شتنبر 2025.

كما يفسر هذا التطور بالانخفاض الملاحظ في بداية السنة. ففي الفصل الأول من سنة 2026، تراجعت مبيعات الإسمنت بنسبة 10,9%، ويرجع ذلك جزئيا إلى الظروف المناخية الاستثنائية التي تم تسجيلها خلال شهري يناير وفبراير، حيث أدت التساقطات المطرية المهمة إلى توقفات ظرفية في بعض مواقع البناء، وهو ما أثر مؤقتا على وتيرة إنجاز الأشغال. إلا أن الارتفاع الذي سجلته مبيعات الإسمنت خلال الفصلين الثاني والثالث (+8% و+5,4% على التوالي)، خفف إلى حد كبير من هذا التراجع، مما يعكس انتعاشا تدريجيا في نشاط القطاع.

وتظهر تطورات هذا القطاع تباينا ملموسا يتجاوز هذا المؤشر الإجمالي، حيث تخفي ديناميات إيجابية في عدة فروع عند نهاية شتنبر 2026. إذ سجلت الخرسانة الجاهزة للاستعمال نموا بنسبة 8,6%، في حين سجلت المبيعات الموجهة للبنيات التحتية ارتفاعا ملحوظا بنسبة 19,5%.

وتعزز هذا التوجه بفضل الدينامية المسجلة على مستوى التمويل العقاري. فعند نهاية غشت 2026، عرفت القروض العقارية ارتفاعا بنسبة 3,9%، مقابل 3,3% خلال السنة الماضية، لتصل إلى 330,3 مليار درهم. ويفسر هذا النمو بالارتفاع المزدوج للقروض الموجهة للسكن بنسبة 2,4%، والقروض الموجهة للمنعشين العقاريين بنسبة أعلى بلغت 6,9%.

- **دينامية متواصلة لقطاع السياحة ومواكبة قطاع النقل الجوي للطفرة التي تعرفها التدفقات السياحية والدولية**

يظل قطاع السياحة أحد المحركات الرئيسية لأنشطة الخدمات. وقد حافظت قيمته المضافة على ديناميتها الإيجابية سنة 2026، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 6,6% خلال الفصل الثاني وبنسبة 8,1% خلال الفصل الأول، لتسجل نموا بنسبة 7,4% في المتوسط عند نهاية الأسدس الأول من سنة 2026، بعد ارتفاع بلغ 9,1% خلال السنة الماضية.

وعند نهاية شتنبر 2026، بلغ عدد الوافدين إلى وجهة المغرب 15,7 مليون وافد، بزيادة قدرها 5%، بعد ارتفاع قوي بنسبة 14,1% خلال السنة الماضية. وحسب المعطيات المتوفرة عند نهاية غشت بخصوص البلدان المصدرة للسياح تجاه المغرب، يعتمد هذا النمو على تنوع واسع للأسواق المصدرة والتي همت أساسا فرنسا (+7%) وبلجيكا (+9%) وألمانيا (+11%) والمملكة المتحدة (+6%) وهولندا (+8%) وإيطاليا (+5%) والولايات المتحدة (+7%) وكندا (+3%) والبرتغال (+3%).

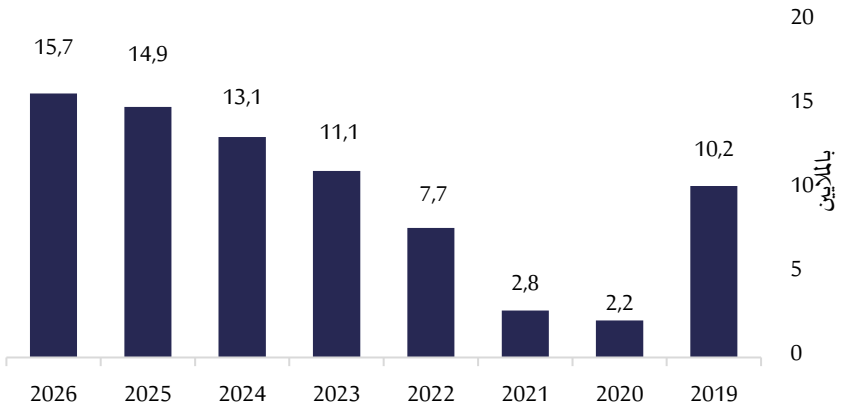

المصدر: قطاع السياحة، إعداد مديرية الدراسات و التوقعات المالية

مبيان 35: تطور عدد السياح الوافدين عند نهاية غشت

من جهتها، سجلت ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة نموا بنسبة 8% عند نهاية غشت 2026، بعد نسبة +10% المحققة خلال السنة الماضية. وقد سجلت عدة وجهات ارتفاعا ملحوظا عند نهاية يوليوز، خصوصا ورزازات (+23%) والرباط (+16%) وأكادير (+11%) ومراكش (+10%) والدار البيضاء (+10%) وطنجة (+10%).

وانعكست هذه الدينامية بشكل مباشر على عائدات الأسفار، التي تواصل نموها، حيث سجلت زيادة قدرها 9,7% عند نهاية غشت 2026، لتبلغ 97,9 مليار درهم.

كما تواصل حركة النقل الجوي ف النمو. فبحلول نهاية غشت 2026، استقبلت المطارات الوطنية حوالي 26 مليون مسافر، بزيادة قدرها 8,8%، بعد ارتفاع بنسبة 11,7% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وشملت الزيادة بشكل متقارب كلا من حركة النقل الدولية (+9%) والوطنية (+8,8%). وعند نهاية يوليوز، ارتفعت الرحلات الجوية نحو أوروبا بنسبة 9,3%، في حين ارتفعت الرحلات نحو إفريقيا بنسبة 13,7%، والرحلات نحو أمريكا الشمالية والجنوبية بنسبة 16,2% وكذلك نحو دول المغرب العربي بنسبة 10,1%. كما سجل النقل الجوي تطورا إيجابيا، حيث ارتفع بنسبة 12,6%.

على المستوى البحري، بلغ حجم الرواج التجاري بالموانئ 134,9 مليون طن خلال النصف الأول من السنة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3,8%. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع نشاط إعادة الشحن بنسبة 7,7%، والواردات بنسبة 2,7%، في حين سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً بنسبة 1,4%، كما انخفض نشاط النقل الساحلي بنسبة 14,6%.

وبالنظر إلى هذه التطورات، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين، في المتوسط، بنسبة 3,8% إلى متم يونيو 2026، وهو ما يعكس نمواً بنسبة 2,7% خلال الفصل الثاني و4,8% خلال الفصل الأول، وذلك بعد تحسن بنسبة 4,3% خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

- **تطور إيجابي لنشاط قطاع الإعلام والاتصال**

سجلت القيمة المضافة لقطاع الإعلام والاتصال ارتفاعا بنسبة 2% في المتوسط عند نهاية يونيو 2026 مقابل انخفاض طفيف بنسبة 0,7% خلال السنة الماضية، حيث تم تسجيل ارتفاع بنسبة 1,9% خلال الفصل الثاني وبنسبة 2% خلال الفصل الأول من سنة 2026.

من جانبه، يبدو سوق الاتصالات مستقرا بشكل عام في فرعه المتعلق بالهاتف المحمول. فقد بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول 58,8 مليون مشترك عند نهاية يونيو 2026، مسجلا شبه استقرار على أساس سنوي (+0,1%)، بعد تسجيل ارتفاع قدره 3,2% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وبلغ معدل انتشار هذا الفرع نسبة 157,9%، مقابل 159,6% خلال السنة الماضية.

كما يواصل سوق الأنترنت تطوره ببلوغه حوالي 42 مليون مشترك، مسجلا ارتفاعا قدره 1,9%. وبلغ معدل انتشار هذا الفرع نسبة 112,6% مقابل 111,8% خلال السنة الماضية. وبذلك تظل الدينامية إيجابية، ولكن بوتيرة أقل مقارنة بما تم تسجيله سابقا، وهو ما يعكس التوجه نحو مرحلة النضج بمختلف الفروع الرئيسية للسوق.

2.2. أداء جيد للطلب الداخلي

استمر الطلب الداخلي في دعم دينامية النمو خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، مدعوما في آن واحد باستهلاك الأسر وبتعزيز الاستثمار. ويأتي هذا التطور في سياق يتميز بالتحكم في التضخم على العموم، وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وتحسن التمويل البنكي للأسر والمقاولات، فضلا عن زيادة نفقات الاستثمار والمشاريع الكبرى المهيكلة.

- **استهلاك الأسر مدعوم بتحسن القدرة الشرائية**

يظل استهلاك الأسر أحد المحركات الرئيسية للطلب الداخلي. ويستفيد هذا الاستهلاك أساسا من التطور المحدود للأسعار: فعند نهاية غشت 2026، لم يرتفع الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك سوى بنسبة 0,3%، مقابل 1,1% عند نهاية غشت 2025. ويساهم هذا المستوى المعتدل في معدل التضخم في الحفاظ على الدخل الحقيقي للأسر، وبالتالي على قدرتها الاستهلاكية.

ويعزى هذا التطور إلى اتجاهات متباينة بين مختلف مكونات الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، حيث انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة 1,7% عند نهاية غشت 2026، بعد ارتفاع بنسبة 1,7% السنة الماضية، في حين ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية بنسبة 1,7%، بعد ارتفاع بنسبة 0,6% عند نهاية غشت 2025.

ومع ذلك، لا يعتمد دعم الاستهلاك فقط على دينامية الأسعار، بل يدعمه أيضا تطور الدخل والموارد المالية المتاحة. فقد ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 9% عند نهاية غشت 2026، مما ساهم في دعم الدخل المتاح للأسر المستفيدة، وبشكل غير مباشر، الطلب على السلع والخدمات.

موازاة مع ذلك، يعكس نمو قروض الاستهلاك بنسبة 5% عند نهاية غشت 2026، زيادة في اللجوء إلى التمويل البنكي لتسوية أو زيادة نفقات الأسر.

كما يساهم تحسن وضعية التشغيل بدوره في دعم استهلاك الأسر عبر تأثيره على المداخيل الموزعة. وفي هذا الصدد، يشكل تطور الشغل عاملا مهما في تحديد الاستهلاك المستقبلي. وخلال الفصل الثاني من سنة 2026، بلغ عدد السكان في سن النشاط 27,886 مليون شخصا. أما القوى العاملة، فقد بلغت 11,764 مليون شخصا، مما رفع معدل المشاركة إلى 42,2%، مقابل 41,8% خلال الفصل الأول. أما حجم الشغل المأجور، فقد بلغ 10,643 مليون شخصا، أي بمعدل تشغيل بلغ 38,2%، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بنسبة 37,3% المسجلة خلال الفصل الأول من سنة 2026 والفصل الثاني من سنة 2025.

- **الاستثمار كدعامة ثانية للطلب الداخلي**

موازاة مع الاستهلاك، عزز الاستثمار مساهمته في دينامية الطلب الداخلي، في سياق اتسم بتسارع المشاريع الكبرى المهيكلة في القطاعات الاستراتيجية كما تشير إلى ذلك عدة مؤشرات متطابقة.

فقد ارتفعت نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة بنسبة 11,4% لتصل إلى 75,7 مليار درهم عند نهاية غشت 2026. ويعكس هذا الارتفاع مجهودا متزايدا في مجال الطلبيات العمومية وتكوين رأس المال، خصوصا من خلال البنيات التحتية والمشاريع المهيكلة.

كما تتجلى دينامية الاستثمار الخاص في ارتفاع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17% عند نهاية غشت 2026. وهو ما يشكل مؤشرا على تزايد تدفقات رؤوس الأموال الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية.

وينعكس انتعاش الاستثمار في على مؤشرات المبادلات الخارجية، حيث ارتفعت واردات مواد التجهيز بنسبة 19,3% عند نهاية غشت 2026. ويؤكد هذا الاتجاه كذلك تطور قروض التجهيز التي سجلت ارتفاعا بنسبة 30,3%.

3.2. المبادلات الخارجية في مواجهة التقلبات الجيوسياسية

تتطور المبادلات الخارجية في سياق دولي موسوم بعدم اليقين على المستويين الجيوسياسي والتجاري. وفي هذا السياق، تفاقم العجز التجاري عند نهاية غشت 2026، تحت تأثير نمو الواردات بوتيرة أسرع من نمو الصادرات. حيث ارتفعت واردات السلع بنسبة 15,8%، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 8,7%، مما رفع العجز التجاري إلى 282,6 مليار درهم،

بزيادة قدرها 25,4%. ونتيجة لذلك، بلغ معدل التغطية 54,2%، مسجلا انخفاضا قدره 3,5 نقاط مقارنة بالسنة الماضية.

وبالنسبة للصادرات، بلغت قيمتها 334,9 مليار درهم عند نهاية غشت 2026، مدعومة بشكل رئيسي بأداء القطاعات الصناعية الرئيسية، خصوصا قطاعي السيارات والطيران، إضافة إلى الفلاحة والصناعات الغذائية وبعض الصناعات الوسيطة. ويعكس هذا التطور استمرار الارتقاء بالجودة وتنويع العرض المغربي على الصعيد الدولي.

ويواصل قطاع السيارات ترسيخ مكانته باعتباره المحرك الرئيسي لهذه الدينامية. فقد ارتفعت مبيعاته نحو الخارج بنسبة 14,5% لتصل إلى 116,1 مليار درهم، مما رفع حصته إلى 34,7% من إجمالي الصادرات، مقابل 32,9% خلال السنة الماضية. ويفسر ارتفاع مبيعات السيارات وحده ما يقارب 54,7% من النمو الإجمالي للصادرات، مما يؤكد الدور المتزايد لهذا القطاع في القاعدة التصديرية المغربية.

وقد انعكس هذا الاتجاه الإيجابي أيضا على صادرات قطاع صناعات الطيران، التي ارتفعت بنسبة 21,5% لتصل إلى 23 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى صادرات منتجات التجميع (+26,9%) ومنتجات الأسلاك الكهربائية (+10,9%). كما واصلت صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية نموها، وذلك رغم االاكراهات الهيكلية التي أثرت على العرض الفلاحي. وقد ارتفعت هذه الصادرات بنسبة 8,3% لتصل إلى 65,1 مليار درهم، مدعومة بشكل رئيسي بالصناعات الغذائية (+13,6%)، في حين ارتفعت صادرات المواد الفلاحية بنسبة 3,6%.

كما ساهم الأداء الجيد لباقي الصناعات في دينامية الصادرات، والتي ارتفعت مبيعاتها بنسبة 26,1% لتصل إلى 24,8 مليار درهم. ويعكس هذا الارتفاع بشكل خاص الأداء الجيد لصناعة التعدين وصياغة المعادن (+41,2%) وصناعة البلاستيك والمطاط (+29,9%)، إلى جانب ارتفاع طفيف لصادرات الصناعة الصيدلانية (+1,9%).

إلا أن هذا الأداء قد صاحبه انكماش في بعض القطاعات التصديرية، حيث تراجعت صادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 6% لتصل إلى 61,1 مليار درهم. ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض مبيعات كل من الأسمدة الطبيعية والكيميائية (-7,4%) والفوسفاط (-23,2%)، في حين ارتفعت صادرات حمض الفوسفوريك بنسبة 11,2%. كما سجل قطاع النسيج والجلد، وكذلك الإلكترونيك والكهرباء، انخفاضات بنسبة 5,6% و2,9% على التوالي، لتبلغ 28,7 و8,9 مليار درهم.

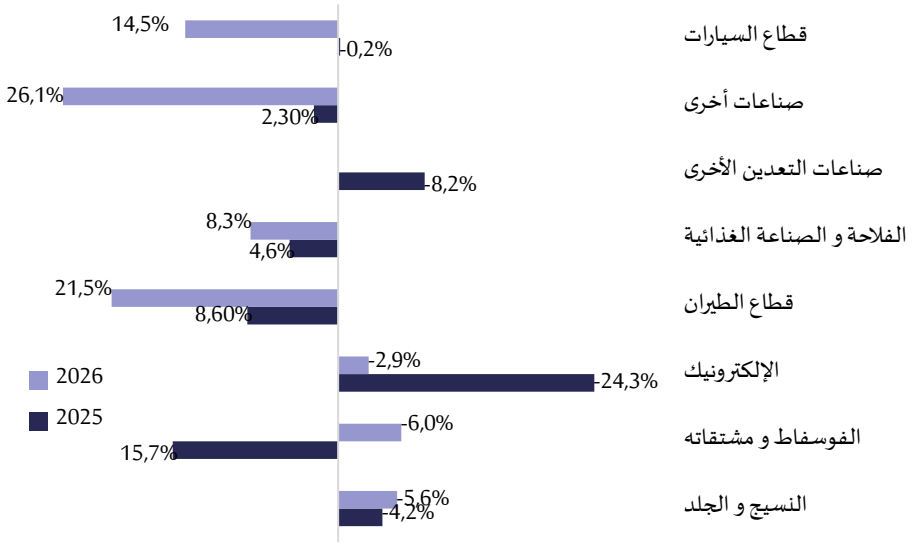

المصدر: مكتب الصرف، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 36: المساهمات في تطور الصادرات عند نهاية غشت

أما على مستوى الواردات، يعزى ارتفاع المشتريات الخارجية بالسياق الذي تميز بتزايد الاحتياجات المرتبطة بالاستثمار والنشاط الاقتصادي، فضلا عن ارتفاع أسعار بعض السلع في الأسواق الدولية، وهو ما ترتب عنه ارتفاع الواردات بنسبة 15,8% لتصل إلى 617,5 مليار درهم.

ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 19,3% لتصل إلى 148,7 مليار درهم، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة مشتريات أجزاء الطائرات والمركبات الجوية الأخرى (+31,8%) والسيارات النفعية (+58,7%) والطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى (+77,8%). أما مشتريات أنصاف المواد، فقد ارتفعت بنسبة 3,1% لتصل إلى 117,3 مليار درهم، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى ارتفاع واردات الأسلاك والقضبان والمنتجات النحاسية (+35,7%)، فضلا عن الأنابيب والمركبات المعدنية (+52,5%). وإجمالا، تمثل هاتان المجموعتان من المنتجات 43,1% من إجمالي الواردات، مما يدل على دينامية الاستثمار.

كما ساهمت الفاتورة الطاقية بشكل كبير في هذا التطور، حيث ارتفعت بنسبة 32,6% لتصل إلى 96,4 مليار درهم. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع واردات الغازوال والفيول بنسبة 44,9%. وبذلك بلغت حصتها من إجمالي الواردات 15,6%، مقابل 13,6% خلال السنة الماضية. ويأتي هذا الارتفاع في سياق موسوم بتقلبات أسعار الطاقة العالمية، التي لا يزال الاقتصاد المغربي معرضا لها نظرا لاعتماده على استراد المواد الطاقية من الخارج.

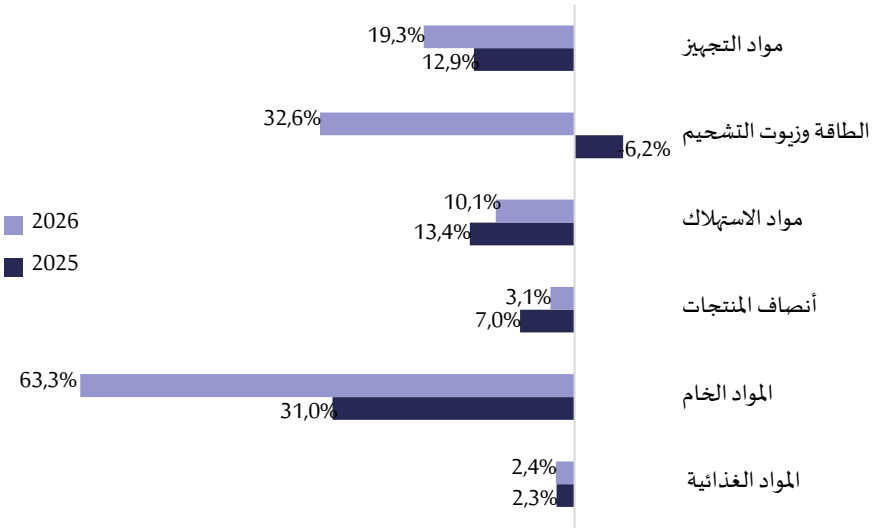

المصدر: مكتب الصرف، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 37: المساهمات في تطور الواردات عند نهاية غشت

من ناحية أخرى، سجلت واردات المواد الخام ارتفاعا مهما بنسبة 63,3% لتصل إلى 45,9 مليار درهم، مدعومة بشكل خاص بالزيادة الكبيرة جدا في مشتريات الكبريت الخام وغير المكرر (+190,2%)، في سياق اتسم بالتوترات في الأسواق الدولية واضطرابات حركة النقل البحري. أما واردات السلع الاستهلاكية، فقد ارتفعت بنسبة 10,1% لتصل إلى 143,5 مليار درهم، في حين ارتفعت مشتريات المواد الغذائية بنسبة 2,4% لتصل إلى 64,1 مليار درهم.

4.2. استمرار دينامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الوطني

حسب معطيات مكتب الصرف، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب 31,2مليار درهم سنة 2025، محققا بذلك زيادة بنسبة 80% مقارنة بسنة 2024. كما بلغت الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج 7,6 مليار درهم سنة 2025، بارتفاع بلغ 12% مقارنة بسنة 2024. وتواصلت هذه الدينامية في سنة 2026، حيث ارتفع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 65% عند متم شهر غشت 2026 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025، ليسجل 34,33 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع العائدات بنسبة 17% لتبلغ 47,32 مليار درهم، وانخفاض النفقات بنسبة 34% لتبلغ 12,98 مليار درهم.

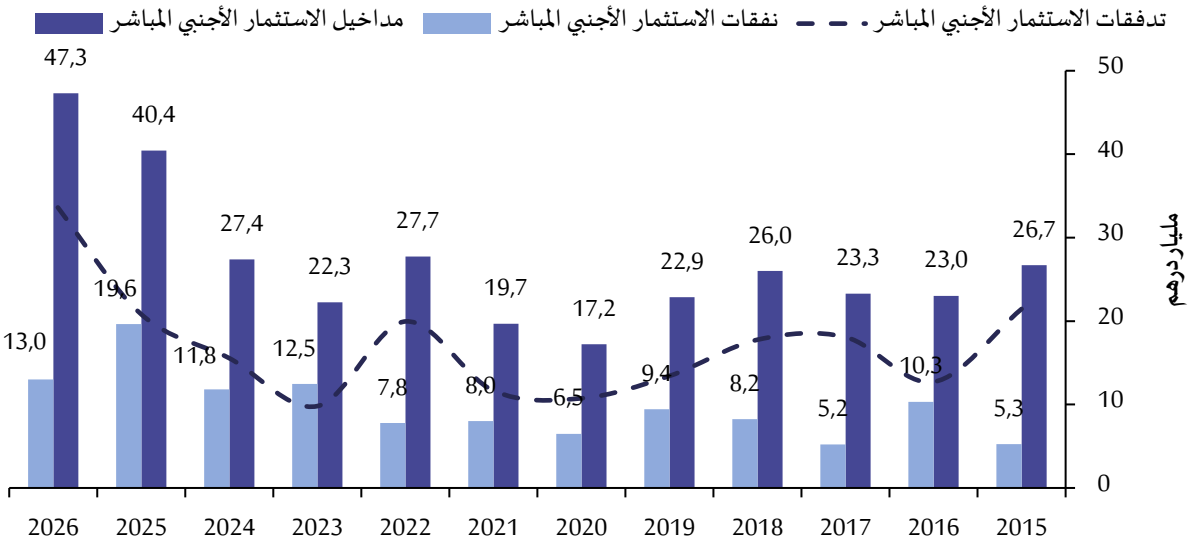

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 38: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب (مجموع من يناير إلى غشت)

الجزء الثالث: مواصلة توطيد التوازنات الميزانياتية والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

يواصل الاقتصاد العالمي تطوره في ظل ظرفية دولية تتسم بتنامي حالة عدم اليقين، بفعل استمرار التوترات الجيوسياسية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد تقلبات أسواق الطاقة والمواد الأولية، فضلا عن تجدد الضغوط التضخمية. وفي مواجهة هذه التحديات، يواصل الاقتصاد الوطني تاكيد قدرته الملموسة على الصمود، مدعوما بتدبير متوازن للمالية العمومية، مكن تدريجيا من تعزيز التوازنات الميزانياتية، مع الحفاظ على زخم الاستثمار العمومي. وبفضل التعبئة الجيدة للموارد، مدعومة بالإصلاحات التي تم إطلاقها، تمكنت الحكومة من تمويل الأوراش الاستراتيجية الكبرى، لاسيما تعميم الحماية الاجتماعية، ودعم الاستثمار العمومي، والوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، مع العمل في الوقت نفسه على تقليص عجز الميزانية وتعزيز استدامة مديونية الخزينة.

وانطلاقا من هذه المكتسبات، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2027 ضمن مسار مواصلة تنفيذ الأوراش الاستراتيجية الكبرى وتعميق الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها، وفق رؤية مندمجة ومتكاملة تروم ترسيخ أسس تنمية مستدامة وشاملة ومتوازنة.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2027 على خمس أهداف متكاملة. يضع الهدف الأول استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة في صلب العمل العمومي؛ ويجعل الهدف الثاني من إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق رهانا استراتيجيا؛ أما الهدف الثالث، فيكرس البعد الترابي لتقليص الفوارق، عبر تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛ ويركز الهدف الرابع على تعزيز السيادة المائية والطاقية والغذائية والرقمية، باعتبارها شرطا أساسيا للصمود واستدامة التنمية؛ ويتمثل الهدف الخامس في بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي وتسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية.

وفي هذا الإطار، يتناول الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2027 حصيلة التطورات التي شهدتها المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، مع تسليط الضوء على أبرز الإصلاحات والأوراش الرامية إلى تعزيز استدامتها وتحسين نجاعتها. كما يستعرض الفرضيات وكذا الإطار الماكرو اقتصادي المؤطرين لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027، إلى جانب توجهاته الاستراتيجية الرئيسية، مع تقديم آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، في ضوء التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد الوطني والرهانات المرتبطة بتعزيز توازناته ودعم مسار تنميته المستدامة.

الفصل الأول: أحدث تطورات مسار المالية العمومية

يحلل هذا الفصل تطور المالية العمومية خلال السنوات الخمس الماضية، ويسلط الضوء على أبرز التوجهات التي ميزت هذه الفترة، من خلال دراسة دينامية الموارد والنفقات العمومية، ومسار عجز الميزانية والدين العمومي، فضلا عن أهم الإصلاحات التي تم إطلاقها في مجال حكامة المالية العمومية. كما يتيح هذا التحليل عرض التقدم المحرز في مجال استدامة المالية العمومية، والجهود المبذولة لتعزيز نجاعة تدبيرها.

1.1. تعزيز دينامية الموارد العمومية

سجلت الموارد العادية نموا مضطردا خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025، بمعدل نمو سنوي بلغ 13,1%. وارتفع مستواها بأكثر من 195 مليار درهم مقارنة بسنة 2020، وذلك بفعل تضافر عدة عوامل، من أبرزها تحسن تعبئة الموارد الجبائية، وتفعيل الإصلاحات المتخذة، وذلك رغم السياق الاقتصادي الصعب. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ارتفعت الموارد العادية من 19,9% سنة 2020 إلى 24,7% سنة 2025، أي بزيادة قدرها 4,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

ولا تزال الموارد الجبائية تهيمن على بنية الموارد العادية، حيث شكلت 81,5% منها في المتوسط خلال الفترة المذكورة. غير أن حصتها سجلت تراجعا طفيفا، منتقلة من 83,8% سنة 2021 إلى 80,6% سنة 2025. ولا يعكس هذا التطور تراجعا في دينامية الموارد الجبائية، وإنما يعزى أساسا إلى نمو المداخيل غير الجبائية بوتيرة أسرع، بفضل اعتماد آليات التمويل المبتكرة، فضلا عن ارتفاع مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في ميزانية الدولة.

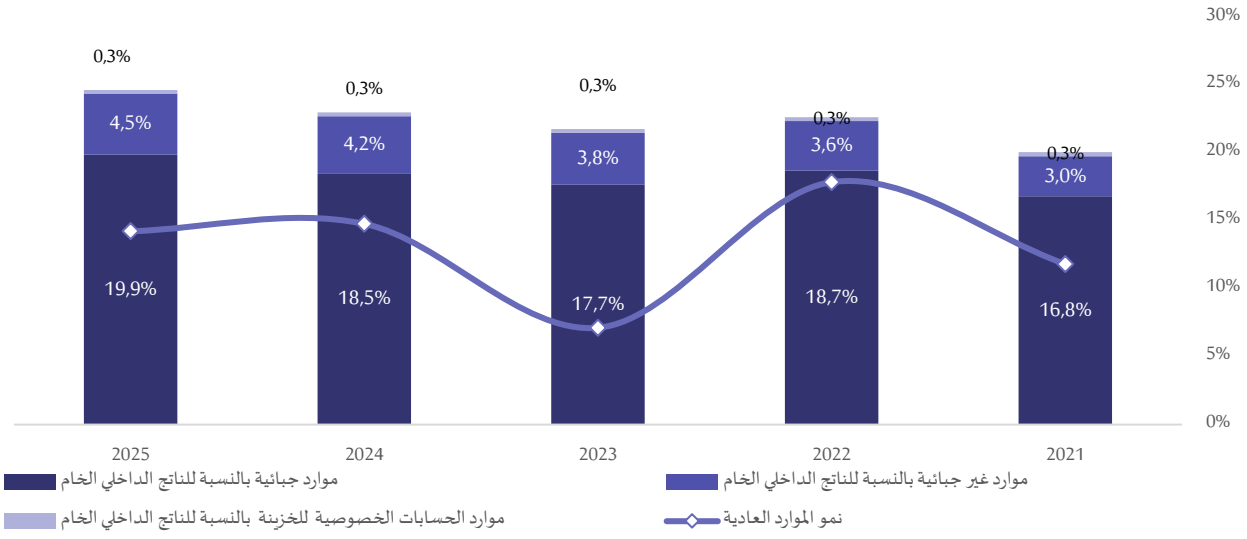

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية

مبيان 39: تطور الموارد العادية حسب مكوناتها الأساسية (كنسبة من الناتج الداخلي الخام)

وسجلت الموارد الجبائية (دون احتساب حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة) نموا سنويا بلغ في المتوسط 11,5% خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025. وهمت هذه الدينامية مختلف المكونات الرئيسية للضرائب والرسوم، خصوصا الضريبة على الشركات (+13,4%)، والضريبة على الدخل (+10,2%)، والضريبة على القيمة

المضافة (+11,8%)، والضريبة الداخلية على الاستهلاك (+8,7%)، والرسوم الجمركية (+12,6%)، ورسوم التسجيل والتنبر (+12,5%). ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ارتفعت الموارد الجبائية من 16,8% سنة 2021 إلى 19,9% سنة 2025، أي بزيادة قدرها 3,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

أما الموارد غير الجبائية، فقد سجلت من جهتها نموا بوتيرة أقوى، بمتوسط نمو سنوي بلغ 23,4 % خلال نفس الفترة. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع الموارد المرتبطة بآليات التمويل المبتكرة (+26,5%)، وإلى زيادة مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في ميزانية الدولة (+16,5%). وهكذا، بلغت حصتها 4,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، مقابل 3% سنة 2021، أي بزيادة قدرها 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

وسجلت الموارد الجبائية (دون احتساب حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة) نموا ملحوظا بنسبة 14,7% سنة 2025، وذلك رغم أهمية الإرجاعات والخصومات والاستردادات الجبائية، التي بلغت 25 مليار درهم، مقابل 22 مليار درهم سنة 2024[13]. وتندرج هذه الدينامية، على الخصوص، في سياق مواصلة تنفيذ القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي أرسى مجموعة من التدابير الرامية إلى توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز العدالة الجبائية، وتحسين آليات المراقبة. وتشمل هذه التدابير اعتماد آلية الحجز من المنبع بالنسبة لبعض الضرائب، وإرساء آلية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة، والتوسيع التدريجي لنطاق تطبيق هذه الضريبة، فضلا عن ترشيد التحفيزات الجبائية. ويضاف إلى ذلك نظام التسوية الجبائية الطوعية وتكثيف عمليات المراقبة، اللذان ساهما بشكل كبير في تحقيق الأداء الجيد للموارد.

وحسب نوع الضرائب والرسوم، يعزى هذا الارتفاع في الموارد الجبائية إلى:

- ارتفاع عائدات الضريبة على الشركات بنسبة 28,6%، نتيجة ارتفاع عائدات المبالغ الإضافية للتسوية (+6,9 مليار درهم)، والمبالغ المدفوعة كأقساط (+14,1 مليار درهم)، والاستردادات (+1 مليار درهم)[14]،
- ارتفاع عائدات الضريبة على الدخل بنسبة 9,4%، بفضل التسوية الجبائية الطوعية التي مكنت من تحصيل 3,8 مليارات درهم خلال يناير 2025، فضلا عن ارتفاع الضريبة على الدخل المحجوزة من المنبع على أرباح تفويت القيم المنقولة بمبلغ 936 مليون درهم، والموارد المتأتية من مجهود الإدارة في تحصيل الموارد الجبائية بمبلغ 619 مليون درهم[15]،
- تحسن عائدات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 9,3%، بفضل عائدات هذه الضريبة سواء عند الاستيراد (+4,8 مليارات درهم، أي +8,2%) أو على المستوى الداخلي (+3,5 مليارات درهم، أي +11,5%)، بما يعكس في آن واحد انتعاش الاستهلاك وأثر التدابير التي تم إقرارها بموجب قانون المالية لسنة 2024. وتجدر الإشارة إلى أن مبالغ

[13] التقرير السنوي للمديرية العامة للضرائب برسم سنة 2025.

[14] وضعية نفقات وموارد الخزينة – دجنبر 2025.

[15] وضعية نفقات وموارد الخزينة – دجنبر 2025.

استرداد الضريبة على القيمة المضافة (دون احتساب حصة الجماعات الترابية) بلغت 14,4 مليار درهم، مقابل 13,6 مليار درهم سنة 2024[16]،

- ارتفاع عائدات الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 13,8%، ويعزى ذلك إلى تحسن عائدات هذه الضريبة على المنتجات الطاقية (+2,8 مليار درهم، أي +15,7%) وعلى التبغ (+1,7 مليار درهم، أي +11,7%)،
- زيادة عائدات الرسوم الجمركية بنسبة 12,9%، نتيجة ارتفاع الواردات الموجهة للاستهلاك بنسبة 10%،
- تحسن عائدات رسوم التسجيل والتنبر بنسبة 10,1%، نتيجة ارتفاع عائدات رسوم التسجيل (+1,6 مليار درهم، أي +12%) ورسوم التمبر (+584 مليون درهم، أي +17,7%).

ومن جهتها، سجلت الموارد غير الجبائية ارتفاعا بنسبة 13,6% سنة 2025، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية (+24%)، وعائدات آليات التمويل المبتكرة (+13,7%).

2.1. استمرار الدينامية المستدامة للنفقات العمومية

سجلت النفقات الإجمالية، دون احتساب رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة، نموا سنويا بلغ 8,3% في المتوسط خلال الفترة 2021-2025. وتعكس هذه الدينامية حجم الجهود الميزانياتية المبذولة لمواكبة تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية والأوراش المهيكلة، خصوصا تلك المرتبطة بترسيخ أسس الدولة الاجتماعية ودعم الدينامية الاقتصادية الوطنية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، انتقلت النفقات الإجمالية من 25,8% سنة 2021 إلى 27,6% سنة 2025، أي بزيادة قدرها 1,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

من جهة أخرى، يبرز تحليل بنية النفقات الإجمالية هيمنة النفقات العادية، رغم انخفاض حصتها تدريجيا، حيث انتقلت من 76,4% سنة 2021 إلى 73,6%سنة 2025. ويعكس هذا التطور تنامي نفقات الاستثمار المخصصة لتطوير البنيات التحتية وإنجاز المشاريع الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

وقد ارتفعت النفقات العادية بمعدل 8,5% سنويا خلال الفترة 2021-2025. ويعزى هذا التطور أساسا إلى:

- ارتفاع نفقات الموظفين (+6,1%)، نتيجة الزيادة في الأجور والترقية في الدرجات التي تم إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي،
- تزايد نفقات السلع والخدمات الأخرى (+13,8%)، نتيجة زيادة الدعم والتحويلات المرتبطة بتعزيز القدرات المالية للقطاعات الاجتماعية، خصوصا قطاعي التعليم والصحة، فضلا عن مواكبة الإصلاحات التي تم إطلاقها، خصوصا الإصلاح المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية،

[16] وضعية نفقات وموارد الخزينة – دجنبر 2025.

- ارتفاع تكاليف فوائد دين الخزينة (+8,7%)، نتيجة تزايد مخزون الدين وارتفاع أسعار الفائدة العالمية ابتداء من سنة 2022، خصوصا بالنسبة لمكون الدين المتعاقد عليه بالعملة الصعبة،

- ارتفاع نفقات المقاصة (+5,6%)، ارتباطا بتزايد الأسعار الدولية للمنتجات المدعمة، خصوصا غاز البوتان والسكر والقمح الطري، كما يعزى هذا التطور إلى إقرار دعم استثنائي لفائدة مهنيي قطاع النقل، وإلى التدابير المعتمدة للحد من أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتخفيف من آثار الجفاف.

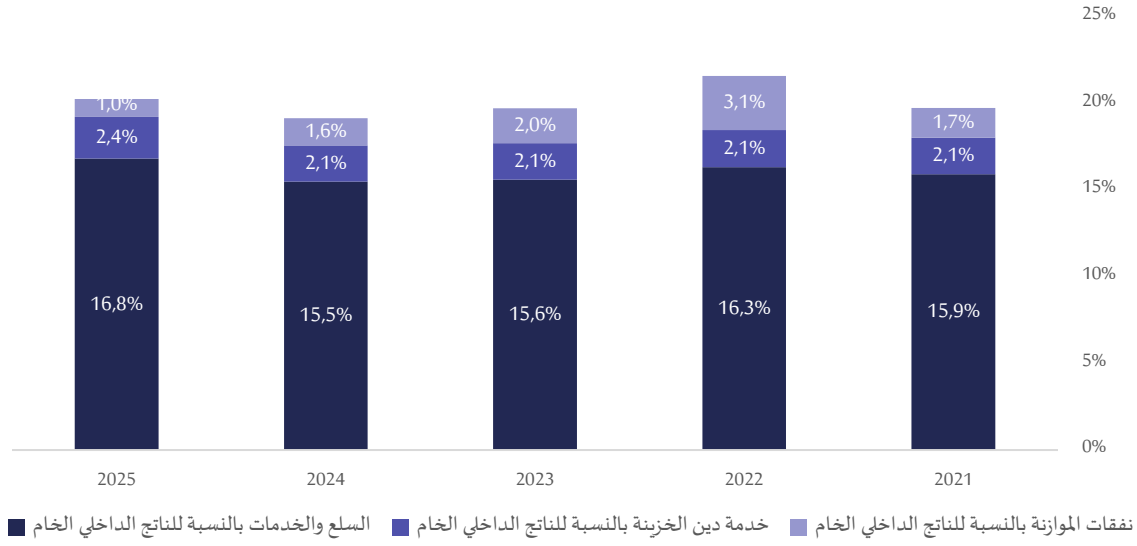

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية

مبيان 40: تطور النفقات العادية حسب مكوناتها الرئيسية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)

كما سجلت النفقات العادية ارتفاعا سنة 2025 بمعدل 12,7% مقارنة بسنة 2024، حيت تتجلى التطورات الرئيسية لهذه النفقات فيما يلي:

- ارتفاع نفقات السلع والخدمات بنسبة 15,7%، نتيجة زيادة قدرها 15,1 مليار درهم في نفقات الموظفين و24,2 مليار درهم في نفقات السلع والخدمات الأخرى. ويعزى هذا التطور إلى أثر التدابير المنبثقة عن الحوار الاجتماعي (+20,3 مليار درهم)، وارتفاع التحويلات لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (+11,6 مليار درهم)، فضلا عن ارتفاع التحويلات الموجهة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية (+9,4 مليار درهم)،

- ارتفاع نفقات فوائد دين الخزينة بنسبة 22,3%، أي بزيادة قدرها 7,6 مليار درهم، نتيجة ارتفاع نفقات الدين الداخلي (+8,6 مليار درهم، أي +36,7%)، وهو ما تمت موازنته جزئيا بتراجع نفقات الدين الخارجي (-1 مليار درهم، أي -9,8%)،

- انخفاض نفقات المقاصة بنسبة 30%، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الأسعار العالمية لغاز البوتان، والرفع الجزئي للدعم عن غاز البوتان الذي تم في شهر ماي 2024، وعدم تجديد الدعم الاستثنائي الممنوح لمهنيي قطاع النقل الطرقي، والذي بلغ ملياري درهم سنة 2023 و1,7 مليار درهم سنة 2024.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل تغطية النفقات العادية بواسطة الموارد الجبائية اتخذ منحى إيجابيا خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغ 98,1% سنة 2025، مقابل 85,1% سنة 2021.

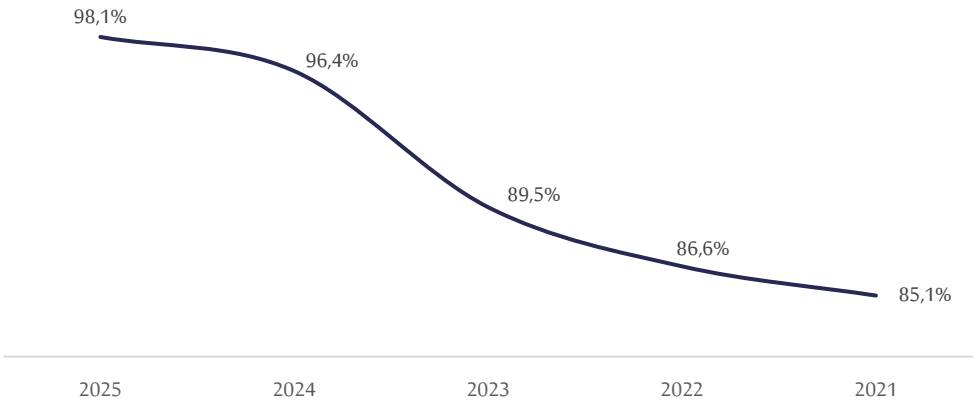

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية

مبيان 41: تطور معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية

موازاة مع ذلك، حافظ الاستثمار العمومي على دينامية قوية، مسجلا نموا سنويا بلغ 7,9% خلال الفترة 2021-2025، أي ما يمثل 7,1% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال نفس الفترة. ويعكس هذا التطور حرص الدولة المتواصل على دعم جهود الاستثمار، خصوصا من خلال تطوير البنيات التحتية وإنجاز المشاريع المهيكلة، بما يساهم في تحفيز النمو، وتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، والرفع من قدرته على الصمود على المدى الطويل.

وسجل الاستثمار العمومي ارتفاعا بنسبة 6,7% سنة 2025، مدعوما على الخصوص، بتسريع وتيرة إنجاز مشاريع مهيكلة ذات أثر اقتصادي واجتماعي مهم. وقد انصبت المجهودات، بصفة خاصة، على تعزيز الأمن المائي من خلال البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، فضلا عن تهيئة البنيات التحتية اللازمة لاحتضان التظاهرات الرياضية الدولية، خصوصا كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030.

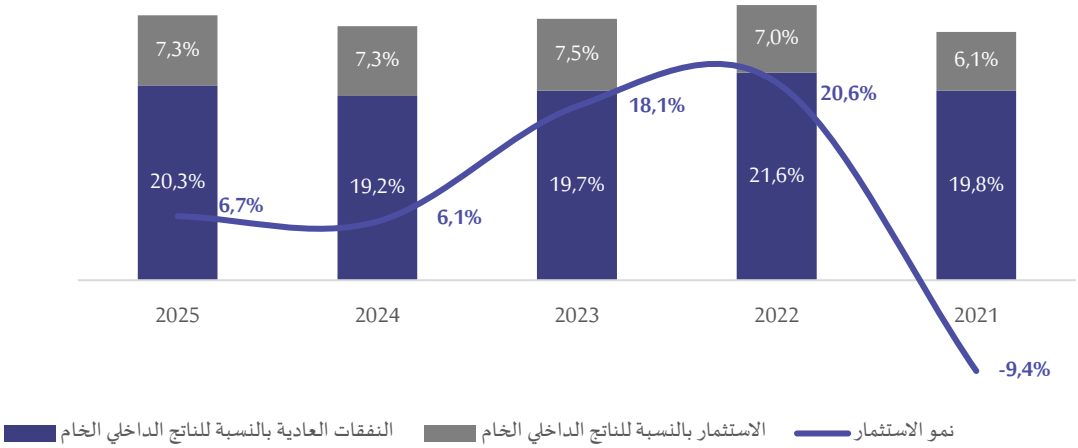

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية

مبيان 42: تطور نفقات الاستثمار نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

إطار5: تذكير بالنفقات المرتبطة بمختلف الأوراش المهيكلة والنفقات الاستثنائية التي فرضتها الظرفية الاقتصادية غير المواتية

تميزت السياسة الميزانياتية للدولة خلال الفترة الأخيرة بمواصلة تنفيذ الأوراش المهيكلة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الهام، وتعبئة موارد مالية مهمة لمواجهة الإكراهات الاستثنائية المرتبطة بظرفية دولية ووطنية غير مواتية. وفي ظل استمرار الضغوط التضخمية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والإجهاد المائي، وتزايد الحاجيات المرتبطة بالحماية الاجتماعية، عززت الدولة تدخلاتها من خلال مجموعة من التدابير، من بينها:

- **الزيادات في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي**

في إطار الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، بذلت الدولة مجهودات ميزانياتية مهمة للرفع من أجور الموظفين. وقد بلغت الكلفة الإضافية لهذه الزيادات 5,6 مليارات درهم سنة 2023، لترتفع إلى 13,8 مليار درهم سنة 2024، وتصل إلى 20,3 مليار درهم سنة 2025.

- **مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية**

يتواصل تنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية بوتيرة متسارعة، حيث يمثل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض كلفة سنوية تناهز 9,6 مليار درهم. كما بلغ إجمالي نفقات برنامج الدعم الاجتماعي المباشر 71 مليار درهم منذ بدء تنزيله في دجنبر 2023.

- **دعم أسعار المواد الأساسية**

في إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من تداعيات الضغوط التضخمية والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، تم تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 126 مليار درهم، خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى يونيو 2026، في إطار نفقات صندوق المقاصة. وضمن هذا الغلاف، تم تخصيص دعم استثنائي بمبلغ 9,949 مليارات درهم لفائدة مهني قطاع النقل الطرقي.

- **تعزيز دينامية الاستثمار العمومي**

شهد المجهود المالي للدولة المخصص للاستثمار العمومي تعزيزا مهما، إذ بلغ متوسطه السنوي 112 مليار درهم خلال الفترة 2022-2025، مسجلا بذلك ارتفاعا ملموسا مقارنة بفترة ما قبل الجائحة (2015-2019)، حيث بلغ في المتوسط 65,3 مليار درهم سنويا.

- **دعم القطاع الفلاحي**

أطلقت الدولة برامج استعجالية لمواجهة تداعيات الإجهاد المائي المستمر، بقيمة إجمالية بلغت 20 مليار درهم خلال الفترة 2022-2024، بهدف دعم سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي. كما تم إطلاق برنامج وطني لإعادة تكوين القطيع للفترة 2025-2026 بغلاف مالي يناهز 12 مليار درهم.

- **دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب**

من أجل مواجهة ارتفاع تكاليف المواد الأولية الطاقية في الأسواق الدولية وتفادي انعكاس ذلك بشكل مباشر على المستهلك النهائي، منحت الدولة دعما إجماليا لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بقيمة 17 مليار درهم خلال الفترة 2022-2025. وقد مكن هذا الدعم من الحفاظ على استقرار تعريفة الكهرباء بالنسبة لمختلف المستهلكين.

ورغم الضغط المتزايد الذي تفرضه هذه التدابير على المالية العمومية، فإنها تعكس حرص السلطات العمومية على الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، ودعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز أسس نمو أكثر شمولا وقدرة على الصمود.

3.1. توطيد تدريجي للتوازنات الميزانياتية

بعد بلوغه 7,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، سجل العجز الميزانياتي تراجعا تدريجيا خلال السنوات الخمس الأخيرة بمقدار 3,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام، ليستقر في حدود 3,5 % سنة 2025. ويعزى هذا التحسن، على الخصوص، إلى تحسن الرصيد العادي، الذي استعاد توازنه، حيث سجل فائضا بلغ 75,5 مليار درهم سنة 2025، أي ما يعادل 4,4% من الناتج الداخلي الخام.

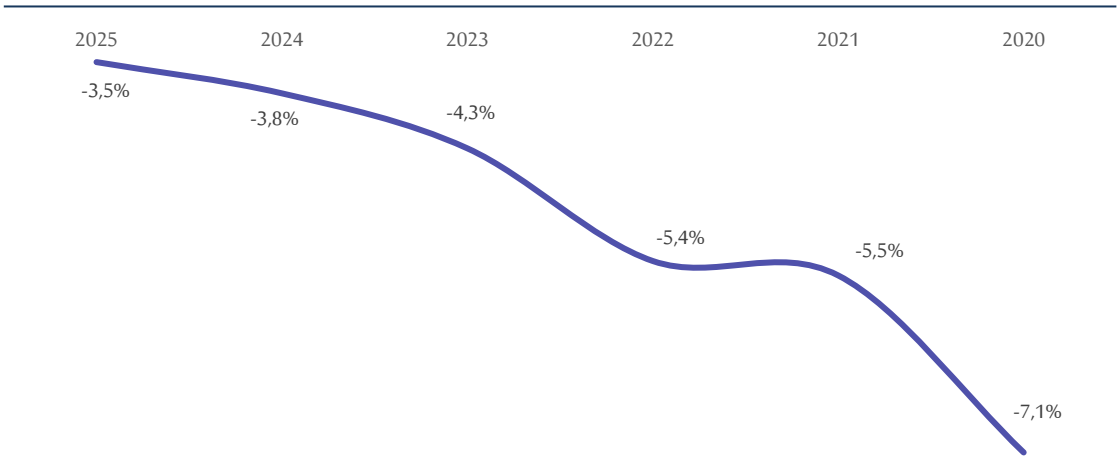

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية

مبيان 43: تطوررصيد الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام

وقد تحقق هذا التراجع في عجز الميزانية في سياق اتسم بمجهود ميزانياتي مهم يهدف إلى مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، والحد من آثار الضغوط التضخمية، ودعم انتعاش النشاط الاقتصادي، ومواكبة تنزيل إصلاحات اجتماعية هيكلية.

كما انعكس الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية، مقترنا بتحسن النشاط الاقتصادي، بشكل إيجابي على معدل دين الخزينة، الذي اتخذ منحى تنازليا على العموم، منتقلا من 72,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 الى 66,6% سنة 2025، مما ساهم في تعزيز استدامة المالية العمومية.

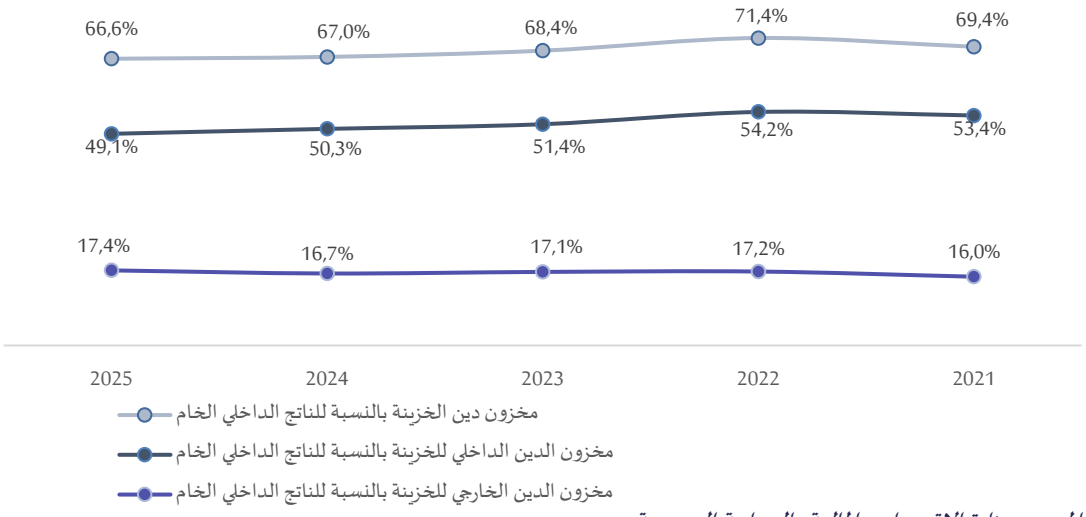

المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية

مبيان 44 : تطوررصيد دين الخزينة (% من الناتج الداخلي الخام)

إطار6: تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية

على الرغم من الظرفية الدولية التي اتسمت بتوالي الصدمات الاقتصادية والجيوسياسية، تمكن المغرب من تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية، بفضل صمود اقتصاده، ومصداقية إطاره الماكرو اقتصادي، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية. وقد حظيت النتائج المسجلة في مجال تدبير المالية العمومية، والاستقرار الماكرو اقتصادي، والحكامة الاقتصادية، باعتراف المؤسسات المالية الدولية الرئيسية ووكالات التصنيف الائتماني.

وقد تجسدت هذه الثقة المتجددة في عدد من التطورات المهمة، التي ساهمت في تعزيز المصداقية المالية للمملكة وقدرتها على الولوج إلى الأسواق الدولية في ظروف مواتية. وتمثلت هذه الدينامية، على الخصوص، في التطورات التالية:

- **اتفاق جديد برسم خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي في أبريل 2025**

وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق جديد لفائدة المغرب لمدة سنتين، بمبلغ إجمالي يناهز 4,5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 386% من حصة المغرب لدى الصندوق .وقد تمكن المغرب من إبرام هذا الاتفاق بفضل متانة أطره المؤسساتية وأسسه الاقتصادية والتزامه المتواصل بتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، فضلا عن إرادته المعلنة لمواصلة الإصلاحات الهيكلية.

- **رفع التصنيف السيادي للمغرب من طرف وكالة S&P إلى (BBB-/A-3) في شتنبر 2025**

قامت وكالة S&P Global Ratings برفع التصنيف السيادي للمغرب، مما مكن المملكة من استعادة تصنيفها ضمن فئة "درجة استثمارية" بعد فقدانه خلال أزمة كوفيد-19. ويعكس هذا القرار تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات المتتالية، مدعوما بالإصلاحات المتواصلة الرامية إلى تنويع وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي.

- **الخلاصات الإيجابية لمشاورات 2025 بموجب المادة الرابعة (فبراير 2026)**

وفق خبراء صندوق النقد الدولي، يواصل الاقتصاد المغربي إثبات قدرته على مواجهة الصدمات غير المواتية. ويعكس ذلك متانة أطر السياسة الاقتصادية، وملاءمة التوجهات المعتمدة، والتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

- **مراجعة آفاق التصنيف السيادي من طرف وكالة موديز من مستقرة إلى إيجابية (Ba1) (مارس 2026)**

قامت وكالة موديز Moody's) (بمراجعة آفاق التصنيف الائتماني للمغرب من "مستقرة" إلى "إيجابية"، مع الإبقاء على التصنيف عند مستوى Ba1. ويعكس هذا التعديل التحسن التدريجي في القوة الاقتصادية والمالية للمغرب، وهو ما من شأنه أن يعزز جدارته الائتمانية بشكل أكبر، ويمهد الطريق لتحسين تصنيفه الائتماني في حال استمرار هذه الدينامية.

- **نجاح ولوج المغرب إلى الأسواق المالية الدولية (ماي 2026)**

نجح المغرب في إصدار سندات دولية بقيمة 2,25 مليار أورو على فئتين، مع توزيع جغرافي واسع للمستثمرين، مما يعكس متانة الجدارة الائتمانية للمملكة المغربية ويجسد الثقة الكبيرة التي تحظى بها لدى الأوساط المالية الدولية.

- **التقييم الإيجابي عقب مهمة صندوق النقد الدولي (يونيو 2026)**

في ختام زيارته للمغرب خلال شهر يونيو 2026، أشاد صندوق النقد الدولي بالمرونة الكبيرة التي أظهرها الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك بفضل متانة أطر السياسة الاقتصادية، وتسارع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، وصرامة الأسس الماكرو اقتصادية.

- **تأكيد التصنيف السيادي للمغرب من طرف وكالة فيتش للتصنيف السيادي عند مستوى "BB+" مع آفاق مستقرة (شتنبر 2026)**

أكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية " Fitch Ratings" بتاريخ 17 شتنبر 2026، تصنيف المغرب في مؤشر التأخر عن الوفاء بتسديد الديون طويلة الأجل عند مستوى "BB+"، مع الإبقاء على أفق مستقر. ويترجم هذا القرار التقييم الإيجابي للوكالة بشأن متانة السياسات الماكرو اقتصادية للمملكة، وملاءمة احتياطاتها من السيولة الخارجية، والدعم الذي توفره الجهات الدائنة الرسمية. وتساهم هذه العوامل، حسب الوكالة، في الحفاظ على وضعية ملائمة نسبيا للمديونية.

4.1. تسريع وتيرة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

في ظل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، انخرط المغرب خلال السنوات الأخيرة في برنامج واسع من الإصلاحات الهيكلية يهدف إلى تعزيز فعالية المالية العمومية، وترسيخ استدامتها، وتحفيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه الدينامية الإصلاحية مجموعة من الأوراش الاستراتيجية، خصوصا إصلاح المنظومة الجبائية، وتعميم الحماية الاجتماعية، وإعادة هيكلة القطاع العمومي، وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص، فضلا عن مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية. وقد تم تنزيل هذه الإصلاحات وفق جداول زمنية مختلفة، حيث سجلت تقدما ملحوظا، مما أسهم في التحول التدريجي للإطار المؤسساتي والمالي للسياسات العمومية.

1.4.1. تنزيل القانون الإطار للإصلاح الجبائي

في إطار تنفيذ توجهات القانون الإطار رقم 19.69 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي تم اعتماده سنة 2021، شرع المغرب في إصلاح تدريجي لمنظومته الجبائية من خلال قوانين المالية للفترة 2022-2026. وتندرج هذه المقاربة في إطار مواصلة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات، والتي شكلت محطة أساسية في إعادة هيكلة المنظومة الجبائية الوطنية.

وقد تم إصلاح الضريبة على الشركات في إطار قانون المالية لسنة 2023، مع اعتماد تنزيل تدريجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى 2026. وقد مكن هذا الإصلاح من توحيد معدلات الضريبة المطبقة على الشركات بشكل تدريجي، مع تخفيف العبء الضريبي على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمة الشركات الكبرى. كما تمخض عن هذا الإصلاح تخفيض معدل الاقتطاع من المنبع المطبق على حصص الأرباح، فضلا عن خفض معدلات الحد الأدنى للضريبة.

كما تم الشروع في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة انطلاقا من قانون المالية لسنة 2024، وذلك وفق مسار يمتد على الفترة 2024-2026. ويهدف هذا الإصلاح، أساسا، إلى تعزيز حياد هذه الضريبة تجاه المقاولات. وينص أساسا على ترشيد هيكلة معدلات الضريبة حول مستويين اثنين (20% و10%)، فضلا عن تعميم الإعفاء من الضريبة على منتجات الاستهلاك الأساسية، وذلك بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر.

وواصل قانون المالية لسنة 2025 هذه العملية من خلال إصلاح الضريبة على الدخل عبر التركيز على تخفيف الضغط الجبائي على الأجراء عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل. كما نص القانون على الإعفاء التدريجي للمعاشات الأساسية للتقاعد، مما يساهم في دعم القدرة الشرائية للمتقاعدين.

موازاة مع ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الأفقية بهدف توسيع الوعاء الضريبي، وتشجيع الإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل، وتعزيز مكافحة الغش والتهرب الضريبيين. وشملت هذه التدابير، على الخصوص، إرساء آلية جديدة للاقتطاع من المنبع، وتعزيز آليات المراقبة الجبائية، وترشيد النفقات الجبائية، علاوة على تكييف عدد من القواعد الجبائية بهدف تحسين فعالية وتناسق المنظومة الجبائية.

يندرج قانون المالية لسنة 2026 في إطار مواصلة هذه الدينامية، من خلال ترسيخ الإصلاحات التي تم الشروع فيها ومواصلة تحديث المنظومة الجبائية. وتهم التدابير المعتمدة، على الخصوص، مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإنصاف والحياد وتنافسية المنظومة الجبائية في المغرب. وتتعلق هذه المقتضيات، على وجه الخصوص، بمواصلة إصلاح الضريبة على الشركات، من خلال تكييف النظام الجبائي المطبق على بعض الأنشطة وتبسيط الالتزامات التصريحية للشركات غير المقيمة، فضلا عن استكمال إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، عبر تكييف بعض الإعفاءات، وتوضيح قواعد الخصم، وتحسين آليات استرداد الضريبة.

كما أدخل قانون المالية لسنة 2026 تعديلات تتعلق بالضريبة على الدخل، لا سيما فيما يخص المداخيل العقارية والمهنية ومداخيل رؤوس الأموال المنقولة، فضلا عن إدخال تعديلات على رسوم التسجيل، تهدف إلى تيسير عمليات إعادة هيكلة المقاولات وتعزيز شفافية المعاملات العقارية.

ويساهم التنفيذ التدريجي لهذه الإصلاحات في تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الإنصاف والحياد والفعالية، مع تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد. كما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وترسيخ موارد جبائية أكثر استدامة لتمويل السياسات العمومية.

إطار7: المغرب كمرجع إقليمي في مجال الإصلاح الجبائي حسب أحدث تحليلات صندوق النقد الدولي

في تقريره الصادر تحت عنوان «الضرائب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الآفاق والإمكانات» والصادر خلال سنة 2026، يقدم صندوق النقد الدولي المغرب باعتباره مرجعا إقليميا في مجال الإصلاحات الجبائية. كما يبرز التقدم المحرز في تحديث المنظومة الجبائية، مع التأكيد على ضرورة مواصلة الإصلاحات من أجل ترسيخ نظام جبائي أكثر بساطة وفعالية وإنصافا. كما يسلط صندوق النقد الدولي الضوء على أهمية تعزيز ثقافة تقييم السياسات العمومية خصوصا تقييم النفقات الجبائية.

ويعتبر صندوق النقد الدولي أن المغرب يندرج ضمن البلدان الأكثر تقدما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال تحديث منظومته الجبائية. وتستند هذه الدينامية إلى برنامج إصلاحي متكامل يهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي، وترشيد النفقات الجبائية، وتعزيز فعالية الإدارة الجبائية.

كما يشيد صندوق النقد الدولي بالتقدم المحرز في مجال الشفافية الميزانياتية. وفي هذا الصدد، يقدم التقرير السنوي حول النفقات الجبائية، الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، باعتباره ممارسة جيدة على المستوى الإقليمي. ويتميز هذا التقرير بشمولية حصره للنفقات الجبائية، والتحسين التدريجي للمنهجية المعتمدة في تقييمها، فضلا عن نشره بانتظام، مما يساهم في توفير معلومات أفضل حول تكلفة وفعالية التدابير الاستثنائية.

وفي مجال الضرائب غير المباشرة، يوصي صندوق النقد الدولي بمواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، خصوصا من خلال التبسيط التدريجي لنظامها، والحد من الإعفاءات والمعدلات التفضيلية، مع مواكبة هذا الإصلاح بتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، بهدف التخفيف من آثاره على الأسر الأكثر هشاشة والحفاظ على الإنصاف الجبائي.

وأخيرا، يحدد صندوق النقد الدولي عدة أولويات لمواصلة الإصلاحات، ويوصي، على الخصوص، بتعزيز التقييم المنتظم للفعالية الاقتصادية والاجتماعية للنفقات الجبائية، ومواصلة رقمنة الإدارة الجبائية بهدف تحسين مستوى امتثال الملزمين بالضريبة، فضلا عن تطوير نظام الجبايات العقارية والبيئية من أجل تنويع موارد المالية العمومية.

2.4.1. مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

تتواصل عملية إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف تعزيز حكامتها وأدائها، وتحسين تدبير المحفظة العمومية، وترسيخ دور الدولة المساهمة. وفي هذا الإطار، تشكل السياسة المساهماتية للدولة، التي تمت المصادقة عليها سنة 2024، رافعة أساسية لهذا التحول، من خلال توضيح التوجهات الاستراتيجية للدولة، وتعزيز مهنية حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، والإرساء التدريجي للتدبير المرتكز على الأداء.

وفي هذا الإطار، تواصل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ورش تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة، من خلال مواكبة المؤسسات المعنية في تحديد نموذجها الاقتصادي، وملاءمة إطار حكامتها، وإعداد الآليات القانونية اللازمة لذلك. وقد تم تسجيل تقدم مهم في هذا الشأن، تمثل في استكمال تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والوكالة الوطنية للموانئ إلى شركتين مساهمتين، إلى جانب تقدم مشاريع التحويل المتعلقة، على الخصوص، بالمختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية، والمكتب الوطني للمطارات، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وصندوق التجهيز الجماعي، والمكتب الوطني للصيد، والمكتب الوطني للسكك الحديدية. كما تم الشروع في إجراء دراسات لإعادة التموقع الاستراتيجي لكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا.

موازاة مع ذلك، تتواصل عملية إعادة هيكلة المحفظة العمومية من خلال إصلاح الإطار القانوني المنظم لعمليات تدبير المحفظة والرساميل، والتوسيع التدريجي لنطاق المراقبة المواكبة، فضلا عن تقييم بعض المؤسسات تمهيدا لإعادة هيكلتها أو تحويلها أو تصفيتها عند الاقتضاء.

ويواكب هذا الإصلاح كذلك مجموعة من الأوراش الهيكلية، التي تهم توحيد حسابات الدولة بصفتها مساهمة، وإرساء منظومة متكاملة لقيادة الأداء، وتعزيز آليات الحكامة (المجالس الإدارية واللجان المتخصصة وتحسين ممارسات التدبير) إلى جانب تسريع وتيرة التحول الرقمي.

وتهدف جميع هذه الإجراءات إلى تحسين الشفافية المالية، وتعزيز الفعالية العملية للمؤسسات والمقاولات العمومية وإرساء المحفظة العمومية بشكل مستدام ضمن منظومة قائمة على الأداء، وخلق القيمة العمومية، وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأولويات الاستراتيجية للتنمية بالمملكة.

3.4.1. تعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة

من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتشجيع بروز روافد جديدة للنمو، تم اعتماد وتنزيل مجموعة من الإصلاحات والآليات الرامية إلى دعم الاستثمار وتعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والمجالي.

- **مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار**

يشكل القانون الإطار رقم 22.03 المتعلق بميثاق الاستثمار رافعة أساسية للسياسة الوطنية الجديدة للاستثمار. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمجالي للاستثمار، لا سيما من خلال تشجيع إحداث فرص شغل مستدامة والحد من الفوارق في مجال الجاذبية الاستثمارية بين مختلف جهات المملكة.

وفي هذا الصدد، يرتكز هذا الميثاق على منظومة جديدة للدعم تقوم على آلية رئيسية لدعم الاستثمار، إلى جانب آليات خاصة موجهة للمشاريع الاستراتيجية، ولتطوير أنشطة المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، وكذا للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وفي هذا الإطار، تم تفعيل آلية الدعم الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بهدف مواكبة تطورها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتشجيع إحداث فرص الشغل، والمساهمة في الدينامية الاقتصادية على المستوى المجالي. ويشكل هذا الإصلاح بذلك تحولا مهما نحو سياسة استثمارية أكثر شمولا، ومرتكزة على البعد المجالي، وموجهة نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المهم.

- **تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار**

أحدث صندوق محمد السادس للاستثمار سنة 2020، بتعليمات ملكية سامية، ويشكل أداة استراتيجية لدعم الاستثمار المنتج وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة. وقد رصدت للصندوق مساهمة أولية من الدولة بقيمة 15 مليار درهم، ويهدف إلى إحداث أثر تحفيزي من خلال تعبئة موارد إضافية لدى المستثمرين المؤسساتيين الوطنيين والدوليين، لفائدة المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والمجالي القوي.

ويتدخل الصندوق وفق مقاربة المستثمر الحذر، وذلك أساسا من خلال صناديق استثمار قطاعية وموضوعاتية تغطي عدة مجالات ذات أولوية، خصوصا الصناعة، والبنيات التحتية والفلاحة والانتقال الطاقي والابتكار والسياحة وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة. كما يساهم الصندوق في تعزيز الأموال الذاتية للمقاولات المغربية القابلة للاستمرار والتي تواجه حاجيات لإعادة الرسملة، فضلا عن تمويل المشاريع المهيكلة التي تساهم في تعزيز تنافسية المملكة وسيادتها الاقتصادية.

في إطار تنزيله على المستوى العملي، قطع صندوق محمد السادس للاستثمار، مرحلة مهمة من خلال اختيار عدد من شركات التدبير المكلفة بإحداث صناديق استثمار قطاعية وموضوعاتية. وعند نهاية سنة 2025، بلغ عدد الصناديق القطاعية والموضوعاتية المنتقاة من طرف صندوق محمد السادس للاستثمار 14 صندوقا بغلاف استثماري اجمالي قدره 18,7 مليار درهم، منها 4,4 مليار درهم كمساهمة من الصندوق، فيما تمت تعبئة المبلغ المتبقي لدى مستثمرين وطنيين ودوليين. وتعكس هذه النتائج قدرة الصندوق على استقطاب التمويلات الخاصة وتوسيع نطاق الاستثمار وتعزيز أثر التمويل العمومي. وفي إطار هذه الدينامية، تواصلت الجهود الرامية إلى تعبئة رؤوس الأموال الخاصة، من خلال إطلاق صندوق الشركات الناشئة سنة 2025، حيث أفضت عملية الانتقاء الأولي، المنجزة في أبريل 2026، إلى اختيار 9 شركات تدبير للإشراف على صناديق مخصصة للشركات الناشئة.

موازاة مع ذلك، يواصل صندوق محمد السادس للاستثمار تطوير آليات مخصصة لتمويل المقاولات، خاصة من خلال آلية «CapAccess»، التي تهدف إلى تيسير ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويلات طويلة الأمد. وتستهدف هذه الآلية غلافا ماليا بقيمة 4 مليارات درهم من الديون الثانوية التي يوفرها الصندوق، بهدف تحفيز استثمارات تقدر بنحو 15 مليار درهم على مدى أربع سنوات. كما يطور الصندوق آليات خاصة لفائدة قطاع السياحة، سيما من خلال برنامج «Cap Hospitality»، الذي يهدف إلى تأهيل 91 مؤسسة للإيواء السياحي المصنفة وتجديد 31 ألف غرفة، باستثمارات تناهز 7 مليارات درهم. ويعزز الصندوق كذلك تموقعه في مجال الاستثمار المسؤول، لا سيما من خلال انضمامه إلى مبادئ الاستثمار المسؤول في إطار مؤتمر (COP28). كما يعمل على تطوير شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية دولية، كمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار خاصة في مجالات البنيات التحتية المستدامة والانتقال الطاقي.

كما يتدخل صندوق محمد السادس للاستثمار بشكل مباشر في مشاريع مهيكلة ذات طابع استراتيجي، خصوصا من خلال مساهمته في رأسمال شركة « **الطاقة الكهربائية لتهدارت**» وذلك في إطار شراكة استراتيجية مغربية-إماراتية تتعلق ببرنامج يناهز 130 مليار درهم في قطاعي الماء والطاقة في أفق سنة 2030.

ومن المرتقب أن يواصل صندوق محمد السادس للاستثمار توسيع نطاق تدخلاته وتعزيزها، سيما من خلال صناديق الاستثمار في رأس المال، وصناديق الشركات الناشئة، وآليات الديون الثانوية. وفي هذا الإطار، يعتزم الصندوق تخصيص غلاف مالي قدره 4 مليارات درهم لفائدة «CapAccess» و«Cap Hospitality»، بهدف تحفيز استثمارات تناهز 15 مليار درهم على مدى السنوات الأربع المقبلة.

من خلال هذه الآليات المختلفة، يرسخ صندوق محمد السادس للاستثمار تدريجيا مكانته كرافعة رئيسية للاستثمار الخاص في المغرب، من خلال المساهمة في انبثاق روافد جديدة للنمو، وتمويل القطاعات الاستراتيجية، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتنافسيته.

4.4.1. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يشكل القانون التنظيمي رقم 13.130 المتعلق بقانون المالية، المعتمد في يونيو 2015 والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2016، الإطار المرجعي لبرمجة وتنفيذ ومراقبة المالية العمومية بالمغرب. وقد مكن هذا القانون من إدخال عدة مكتسبات مهمة، خصوصا في مجال الميزانية القائمة على الأداء، وتعزيز الشفافية الميزانياتية، واعتماد منظور متعدد السنوات في تدبير المالية العمومية، وتحسين المعلومات المالية الموجهة إلى البرلمان.

ونظرا لتطور السياق الاقتصادي والاجتماعي، وكذا للمتطلبات الجديدة في مجال التدبير العمومي، تم الشروع في إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، بهدف تكييف الإطار الميزانياتي مع الرهانات الجديدة المتعلقة بالاستدامة، ونجاعة النفقات العمومية، والحكامة المالية. وتتمحور التعديلات المقترحة أساسا حول ثلاثة محاور هيكلية.

يتعلق المحور الأول بتوسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري، بهدف تحسين إدماج هذه المؤسسات ضمن المنظومة الشاملة لتدبير المالية العمومية، وتعزيز وضوح الرؤية بشأن التزاماتها المالية، والمساهمة في تحسين التحكم في المخاطر الميزانياتية المرتبطة بالقطاع العمومي الموسع.

أما المحور الثاني فيهدف إلى تعزيز استدامة المالية العمومية، من خلال إرساء إطار قوي لتدبير المديونية العمومية على المدى المتوسط. ويشمل هذا التطور، على الخصوص، وضع قاعدة ميزانياتية تؤطر مسار الدين العمومي، مع اعتماد آليات للملاءمة تتيح مواجهة الحالات الاستثنائية المرتبطة بالصدمات الاقتصادية الكبرى أو بظرفية غير مواتية.

ويهم المحور الثالث تعزيز دور البرلمان في المسار الميزانياتي، سواء خلال مرحلة إعداد قوانين المالية أو أثناء تتبع تنفيذها. ويهدف هذا المحور إلى تعميق الرقابة البرلمانية، وتحسين الولوج إلى المعلومات الميزانياتية، وتعزيز تقييم السياسات العمومية التي تمولها الدولة.

وبذلك، يندرج هذا الإصلاح ضمن مقاربة شاملة تهدف إلى تحديث إطار حكامة المالية العمومية، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات، وتحسين فعالية توظيف الموارد العمومية، وترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والأداء في مجال التدبير الميزانياتي.

الفصل الثاني: الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2027

1.2. الأولويات الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2027

وفقا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات الحكومة، تمت هيكلة مشروع قانون المالية لسنة 2027 حول خمس أهداف رئيسية:

- **استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة:** سيترجم هذا الطموح من خلال تعزيز دعم الأسر، عبر مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية، إلى جانب مواصلة تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي لفائدة الموظفين. كما ستستند هذه الجهود إلى تحديث قنوات التوزيع، والتخفيض التدريجي للضريبة على الدخل، وتعزيز الدعم الاجتماعي المباشر، والتحضير للرفع من الحد الأدنى للمعاشات. وبالموازاة مع ذلك، سيقوم ترسيخ الدولة الاجتماعية على تعزيز العرض الصحي ومواصلة إصلاحات المنظومة التعليمية، فضلا عن ضمان استدامة آليات الدعم المباشر للسكن وبرامج حماية الفئات الهشة.
- **إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق** من خلال اعتماد مقاربة مندمجة تجمع بين الوقاية من الهدر المدرسي، وتطوير التكوين المهني، وتحسين فرص الولوج إلى سوق الشغل .وستشمل التدابير المبرمجة تطوير مدارس الفرصة الثانية، وتوسيع نطاق التكوين بالتدرج المهني، واستكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات، وإحداث مؤسسات جديدة للتكوين، إلى جانب تعزيز منح المنح الدراسية. كما سيتم تيسير الولوج إلى سوق الشغل من خلال إحداث منصة وطنية للمواكبة الفردية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، غير المندمجين في سوق الشغل أو التعليم أو التكوين، وإقرار منحة جديدة للتشغيل، وتطوير تكوينات تستجيب لحاجيات المقاولات، واعتماد تدابير موجهة لفائدة الشابات، وتعزيز التنقل وريادة الأعمال. وتعتزم الحكومة أيضا النهوض بالتشغيل اللائق، وتعزيز نظام تفتيش الشغل، وملاءمة مدونة الشغل مع الأشكال الجديدة للتشغيل .كما ستواصل تحديث مؤسسات الشباب، وتوسيع الاستفادة من المخيمات الصيفية، وتعزيز التكوين الفلاحي ومواكبة الشباب في الوسط القروي.
- **تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة:** ستتمحور هذه البرامج حول أولويات أساسية، تشمل إحداث فرص الشغل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتدبير المستدام للموارد المائية، وتأهيل المجالات الترابية. وستواكب هذه الدينامية عملية تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة، وتعزيز التحويلات المالية للدولة لفائدة الجهات، وتسريع وتيرة اللاتمركز الإداري، بما يسهم في ترسيخ الحكامة الترابية وتحسين نجاعة العمل العمومي على المستوى المحلي. وستشمل التدخلات أيضا تنمية المراكز القروية الصاعدة، ومواصلة تنفيذ سياسة المدينة، واستكمال إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز، فضلا عن تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب والتطهير السائل والخدمات العمومية للقرب. كما ستعمل الحكومة على تعزيز التنمية المندمجة بالمناطق الجبلية والواحات، مع مواصلة تنفيذ برامج الإنعاش الوطني الرامية إلى توفير فرص الشغل وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
- **تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية:** تشمل التدابير المبرمجة تطوير تحلية مياه البحر، وتعزيز الطاقات المتجددة، والنهوض بالهيدروجين الأخضر والغاز الطبيعي، فضلا عن تكوين مخزون من المواد الهيدروكربونية .كما سيتم ترسيخ السيادة الغذائية من خلال تطوير البذور الوطنية، وتعزيز التخزين الاستراتيجي للحبوب، وإعادة تكوين القطيع الوطني، وتقوية الإنتاج الوطني للقاحات البيطرية والأسمدة. وعلى المستوى الرقمي، ستواصل الحكومة تنفيذ استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، وتطوير منظومة وطنية سيادية للحوسبة السحابية، وتكوين الأطر في مجال الذكاء الاصطناعي .وبالموازاة مع ذلك، ستعزّز الجهود المبذولة في مجال

التنمية المستدامة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2035، والمساهمة المحددة وطنيا في نسختها الثالثة (CDN 3.0)، واستراتيجية "غابات المغرب 2020-2030".

- **بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي وتسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية:** سيترجم هذا الطموح من خلال تعزيز الاستثمار الخاص والتحول الإنتاجي للاقتصاد، عبر تفعيل ميثاق الاستثمار، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتحديث سوق الرساميل. كما ستواكب الحكومة تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب النهوض بالسياحة والاقتصاد الأزرق والصناعة التقليدية والصناعات الإبداعية .وبالموازاة مع ذلك، ستتواصل الاستثمارات في البنيات التحتية، ولا سيما في مجالات النقل السككي والنقل الجوي والبنيات التحتية المينائية. وبالموازاة مع ذلك، سيتم تسريع وتيرة الإصلاحات المؤسساتية من خلال إصلاح منظومة العدالة، وتعزيز الأمن، وتسريع وتيرة اللاتمركز الإداري، وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية .كما تعتزم الحكومة تعزيز تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وترسيخ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، وتوطيد الشراكة مع المجتمع المدني. وعلى المستوى الماكرو اقتصادي، تستهدف الحكومة حصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2027 وضبط مديونية الخزينة في حدود 66,9% من الناتج الداخلي الخام وذلك استنادا إلى إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وتعبئة الموارد، وترشيد النفقات، واعتماد تدبير نشط للمديونية.

2.2. التوقعات الماكرو اقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 والآفاق على المدى المتوسط

يتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني أداءه الإيجابي سنة 2026، حيث ينتظر أن يبلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 4,7% بعد تسجيل نمو بنسبة 4,9% سنة 2025. وبرسم سنة 2027، يُرتقب أن يدخل النمو الاقتصادي مرحلة توطيد مكتسباته، بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2026، وذلك أساساً نتيجة عودة مساهمة القطاع الفلاحي إلى مستوياتها الاعتيادية، بالنظر إلى مامين سنة 2026 من موسم فلاحي استثنائي. وفي المقابل، يتوقع أن تحافظ الأنشطة غير الفلاحية على ديناميتها، مدعومة على الخصوص بمواصلة إنجاز الأوراش الهيكلية الكبرى ومواصلة المجهود الاستثماري بوتيرة مرتفعة.

1.2.2. الفرضيات الرئيسية المؤطرة للتوقعات الاقتصادية لسنة 2027

تم إعداد التوقعات الماكرو-اقتصادية لسنة 2027، استنادا إلى الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2025، وأحدث المعطيات المتاحة بشأن تطورات الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية. كما تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار، على الخصوص، المستجدات المتعلقة بالمالية العمومية، والمبادلات الخارجية، وأهم المؤشرات القطاعية.

❖ متوسط سعر برميل النفط من نوع برنت في حدود 75 دولارا خلال سنة 2027، مقابل 87 دولارا خلال سنة 2026

سجلت أسعار النفط من نوع برنت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2026، متأثرة بتصاعد التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات التي طالت تدفقات النفط. وخلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، بلغ متوسط سعر خام برنت نحو 94 دولار للبرميل، مقابل 70,8 دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2025، أي بزيادة بلغت 32,8%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى اضطرابات في العرض، نتيجة تداعيات النزاع في منطقة الشرق الأوسط، والاضطرابات التي عرفتها البنيات التحتية الطاقية، والانخفاض الحاد في حركة العبور عبر مضيق هرمز.

ومن المرتقب أن تطبع آفاق أسعار النفط خلال سنة 2027 العديد من الشكوك، خصوصا في ظل التطورات الجيوسياسية ووتيرة استعادة التوازن بين العرض والطلب العالميين.

ووفق الوكالة الدولية للطاقة، يرتقب أن تستعيد الإمدادات النفطية العالمية وتيرة نموها خلال سنة 2027، بعد تراجعها سنة 2026، وذلك في ظل فرضية احتواء التوترات بوتيرة سريعة وعودة حركة العبور إلى مستوياتها الطبيعية. ومن شأن تعافي العرض، تزامنا مع تباطؤ نسبي في نمو الطلب، أن يدعم تراجعا تدريجيا في أسعار النفط. واستنادا إلى هذه الفرضيات، يعتمد الإطار الماكرو-اقتصادي متوسط سعر لخام برنت في حدود 75 دولارا للبرميل سنة 2027.

المصدر : بلومبرج، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 45: أسعار برنت (دولار للبرميل)

❖ سعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,163

على مستوى سوق الصرف، استفاد الأورو خلال فترة من السنة من تراجع التوقعات حول تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وتحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، إلى جانب حالة عدم اليقين المحيطة بمسار الدين العمومي الأمريكي. غير أن رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة الرئيسي في شتنبر2026، بالتزامن مع

استمرار الضغوط التضخمية، أسهم في تعزيز قوة الدولار وممارسة ضغوط على الأورو. كما يرتقب أن تحد الزيادة في أسعار النفط واستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط من إمكانات ارتفاع قيمة الأورو خلال السنة ككل.

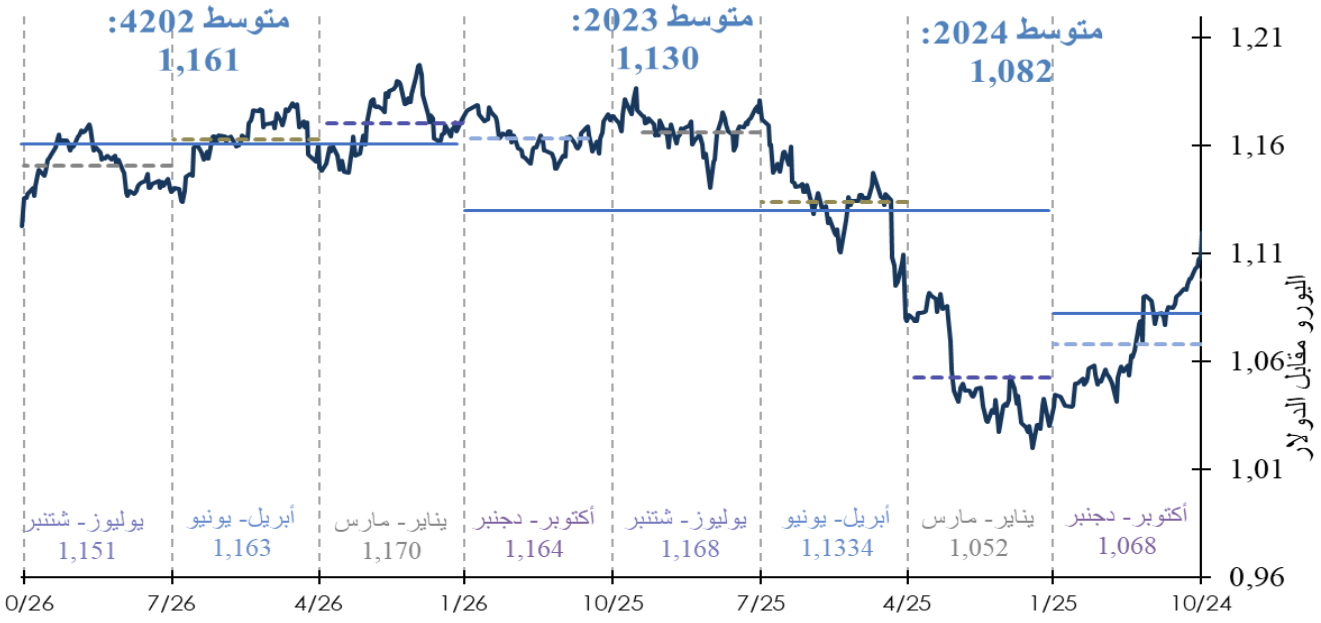

المصدر : البنك المركزي الأوروبي, حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 46: سعر صرف الأورو مقابل الدولار

❖ **ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، باستثناء منتجات الفوسفاط ومشتقاته، بنسبة 2,6% سنة 2027، مقابل 2,3% سنة 2026**

يتوقع ارتفاع الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 2,6% سنة 2027، مما سيدعم دينامية القطاعات التصديرية، خصوصا قطاعات السيارات والطائرات والإلكترونيات، إلى جانب مختلف الأنشطة الصناعية الأخرى.

المصدر، *وزارة الإقتصاد و المالية والنجاعة العمومية*

مبيان 47: تطور الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، باستثناء الفوسفاط ومشتقاته، من حيث الحجم (بالنسبة المئوية)

❖ إنتاج الحبوب في حدود 70 مليون قنطار

بعد الانتعاش المرتقب للنشاط الفلاحي سنة 2026، مدعوما بالتحسن الملحوظ للموسم الفلاحي 2025-2026، يرتقب أن يستعيد نمو القطاع الفلاحي وتيرة أكثر اعتدالا. وقد استفاد هذا الموسم، على الخصوص، من إنتاج حبوب يقدّر بنحو 90 مليون قنطار، فضلا عن الأداء الجيد لعدد من السلاسل الفلاحية، خصوصا الزيتون والحوامض والتمور.

وبافتراض تسجيل ظروف مناخية متوسطة وإنتاج للحبوب في حدود 70 مليون قنطار، يرتقب أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 0,5% سنة 2027. كما تستند هذه التوقعات على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الفلاحي على الصمود.

2.2.2. الآفاق الاقتصادية لسنة 2027

من المتوقع أن تتسم سنة 2027 بمواصلة توطيد النشاط الاقتصادي، وإن بوتيرة نمو أقل من تلك المسجلة سنة 2026. ويعكس هذا التطور بالأساس عودة مساهمة القطاع الفلاحي إلى مستويات أكثر اعتدالا، بعد موسم فلاحي اتسم بأداء استثنائي. وفي المقابل، يتوقع أن تواصل الأنشطة غير الفلاحية نموها بوتيرة أكبر، مستفيدة من مواصلة تنفيذ الأوراش الكبرى والمشاريع الهيكلية

❖ نمو مدعوم بدينامية الأنشطة غير الفلاحية

استنادا إلى الفرضيات المعتمدة، يتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني مساره التصاعدي خلال سنة 2027، محققا نموا بنسبة 3,7%، وذلك ارتباطا بتطور القيمة المضافة الفلاحية المتوقعة بوتيرة أكثر اعتدالا في حدود 0,5%، وبمواصلة الأنشطة غير الفلاحية ديناميتها، والتي يتوقع ان تترجم بمعدل نمو سيناهز 4%. وستتجسد هذه الدينامية من خلال نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 3,9% وقطاع الخدمات بنسبة 4,1%.

موازاة مع ذلك، يرتقب أن ترتفع الضرائب على المنتجات، صافية من الإعانات، بنسبة 4,8% سنة 2027، مما سيسفر عن نمو متوقع للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي سيناهز 4,1% خلال السنة نفسها.

	2023	2024	2025	2026	2027
الناتج الداخلي الخام	**3,8**	**4,4**	**4,9**	**4,7**	**3,7**
القيمة المضافة الإجمالية	3,6	3,8	4,4	4,6	3,6
القيمة المضافة الفلاحية	1,5	-5,7	8,2	18,0	0,5
القيمة المضافة غير الفلاحية	3,8	5,1	3,9	2,9	4,0
الأنشطة الثانوية	0,9	3,8	3,3	0,3	3,9
الخدمات	5,2	5,6	4,3	4,0	4,1
صافي الضرائب على المنتجات من الإعانات	5,6	9,7	9,0	5,2	4,8
الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي	**4,0**	**5,6**	**4,5**	**3,2**	**4,1**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

الجدول 2 : تطور أهم مؤشرات النمو الاقتصادي حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

❖ نمو مساهمة الطلب الداخلي في دعم النمو الاقتصادي

على مستوى الطلب، يرتقب أن ترتفع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4,3% من حيث الحجم سنة 2027، مدعومة بتحسن مداخيل الأسر وارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ومن شأن ذلك أن يساهم بـ2,4 نقطة في النمو الاقتصادي الحقيقي.

من جهته، يتوقع أن يرتفع استهلاك الإدارات العمومية بنسبة 6,4% سنة 2027، مقابل 8,5% سنة 2026، ارتباطا بتطور نفقات الموظفين وباقي السلع والخدمات. ومن المرتقب أن تبلغ مساهمته في النمو 1,2 نقطة سنة 2027.

أما فيما يخص التكوين الخام للرأسمال الثابت، فسيسجل نموا بنسبة 5,6% سنة 2027، مقابل 8,6% سنة 2026، ليساهم بـ1,7 نقطة في النمو الاقتصادي. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى والمشاريع الهيكلية، وارتفاع نفقات التجهيز للميزانية العامة للدولة، فضلا عن نمو مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

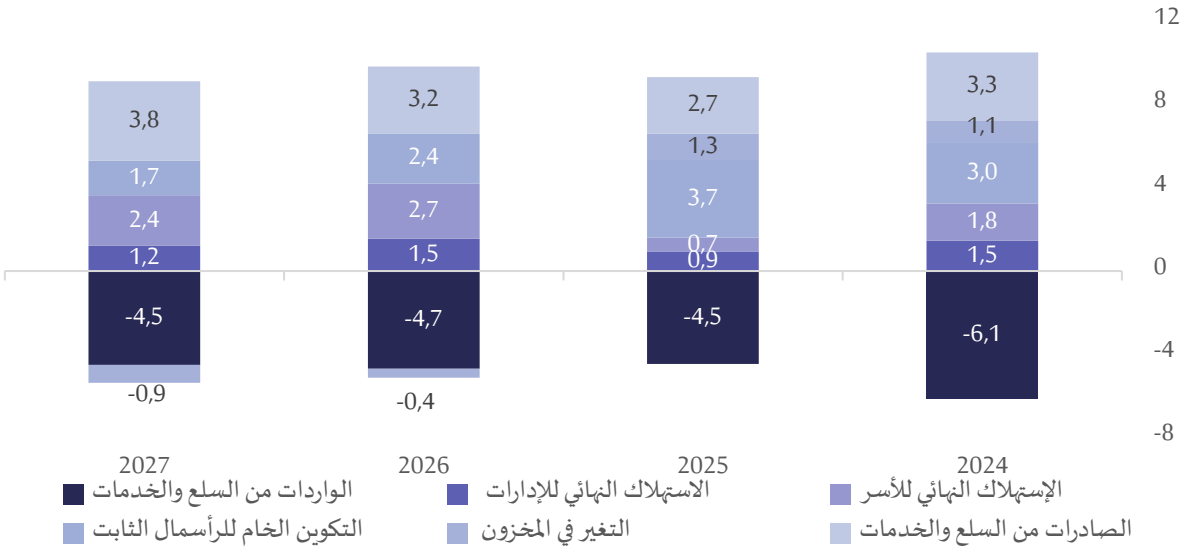

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 48: مساهمة مكونات الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بالنقاط)

علاوة على ذلك، يرتقب أن ترتفع صادرات السلع والخدمات بنسبة 8,6% من حيث الحجم سنة 2027، مقابل 7,7% سنة 2026، في ظل مواصلة الدينامية المتوقعة لنمو الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب. أما على مستوى الواردات، فيتوقع أن تتسارع وتيرة نموها لتبلغ 8% سنة 2027، مقابل 9,3% سنة 2026، مدعومة على الخصوص بالارتفاع الملحوظ في واردات المنتجات الغذائية بنسبة 11,9%، والمنتجات نصف المصنعة بنسبة 9,4%، والسلع النهائية للتجهيز بنسبة 9%. ومن شأن هذا الفارق في معدلات النمو، الذي يتجه تدريجيا لصالح الصادرات، أن يساهم في تحسن مساهمة المبادلات الخارجية في النمو، لتنتقل من ناقص 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2026 إلى ناقص 0,7 نقطة سنة 2027.

وبالأسعار الجارية، يرتقب أن يرتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 5,5% سنة 2027، مقابل 6,1% سنة 2026. وفي هذا السياق، يتوقع أن تنخفض الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني، كنسبة من الناتج الداخلي الخام، إلى 3% سنة 2027، مقابل 4,6% سنة 2026، أي بتحسن قدره 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

3.2. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم سنة 2027

يشكّل مشروع قانون المالية لسنة 2027 محطة جديدة في مسار تدبير المالية العمومية وتطور التوازنات الميزانياتية. وتتسم هذه المحطة بتعزيز العمل الذي تضطلع به الدولة، وتعزيز المكتسبات المحققة في إطار الإصلاحات المنجزة، ومواصلة تنفيذ المشاريع المهيكلة، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية والتوجهات التي تم التأكيد عليها في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2026. ويهدف مشروع قانون المالية، من خلال ذلك، إلى إرساء الأداء العمومي ضمن دينامية مستدامة للتحول، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في مواجهة حالات عدم اليقين على المستويين الإقليمي والدولي، وضمان تدبير محكم وفعال للمالية العمومية.

ومن المرتقب أن تسهم الدينامية المنتظرة للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2027، مدعومة بتطور مختلف مكونات الطلب الداخلي والخارجي، إلى جانب الآثار المتوقعة للإصلاح الجبائي، في تعزيز تعبئة الموارد العادية، التي يتوقع أن ترتفع بنسبة 8,6% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. وفي المقابل، يرتقب مواصلة تعزيز النفقات العمومية بما يتيح دعم مجهود الاستثمار، ومواكبة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وضمان تنزيل الاستراتيجيات القطاعية .وفي هذا السياق، واستنادا إلى توقعات الموارد والنفقات، يرتقب أن يستقر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2027.

1.3.2. موارد الدولة

باستثناء الحصة من الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية، يرتقب أن تبلغ الموارد العادية الصافية المتوقعة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 ما مجموعه 470,1 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,6% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. وستشكل الموارد الجبائية الجزء الأكبر من هذه الموارد، إذ يتوقع أن تبلغ 423,5 مليار درهم، أي ما يعادل حوالي 22% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة زيادة بنسبة 15,6% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026.

الضرائب المباشرة

يرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الضرائب المباشرة 202 مليار درهم سنة 2027، أي ما يعادل 10,5% من الناتج الداخلي الخام و47,7% من مجموع الموارد الجبائية، مسجلة ارتفاعا بنسبة 23% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. وتشمل هذه الموارد أساسا موارد الضريبة على الشركات، المقدرة بـ124,8 مليار درهم، وموارد الضريبة على الدخل، المقدرة بـ71,3 مليار درهم، اللتان ستسجلان ارتفاعا بنسبة 32,2% و10,6% على التوالي، مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026.

الضرائب غير المباشرة

يرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الضرائب غير المباشرة 173,5 مليار درهم سنة 2027، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. وستستخلص هذه الموارد أساسا من الضريبة على القيمة المضافة، التي يتوقع أن تبلغ 125,3 مليار درهم. ومن المرتقب أن تصل موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية إلى 48,6 مليار درهم، بزيادة قدرها 12,2% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026، في حين يتوقع أن تبلغ موارد الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد 76,7 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8%.

علاوة على ذلك، يرتقب أن تحقق الضريبة الداخلية على الاستهلاك موارد بقيمة 47,8 مليار درهم سنة 2027، بزيادة قدرها 5,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. وستستخلص هذه الموارد أساسا من الضريبة الداخلية على استهلاك المنتجات الطاقية، المقدرة بـ23,3 مليار درهم، ومن الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ المصنع، التي يتوقع أن تبلغ 19,3 مليار درهم.

الرسوم الجمركية

يرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الرسوم الجمركية 20,2 مليار درهم سنة 2027، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,9% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. ومن المتوقع أن تصل مساهمتها في مجموع الموارد الجبائية إلى 4,8%.

رسوم التسجيل والتمبر

يرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من رسوم التسجيل والتمبر 28,2 مليار درهم سنة 2027، بزيادة قدرها 17,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026.

الموارد غير الجبائية

يتوقع أن تبلغ الموارد غير الجبائية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 ما مجموعه 43 مليار درهم، أي ما يعادل 9,1% من مجموع الموارد العادية .وستستخلص هذه الموارد أساسا من تحويلات المؤسسات والمقاولات العمومية، التي يرتقب أن تصل إلى 28 مليار درهم، ومن عمليات تفويت مساهمات الدولة، التي يتوقع أن تبلغ 6 مليار درهم.

2.3.2. نفقات الدولة

برسم سنة 2027، يرتقب أن تبلغ النفقات الإجمالية للدولة، بما فيها نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وحسابات الخزينة الخاصة، ما مجموعه 528,8 مليار درهم، أي ما يعادل 27,4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,3% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026.

ويعكس هذا المستوى من النفقات مواصلة الاستثمارات الموجهة إلى الأوراش الكبرى المهيكلة، فضلا عن تعبئة الموارد الميزانياتية اللازمة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية وتنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي .وفي هذا الإطار، يرتقب أن تبلغ النفقات العادية 417,2 مليار درهم، أي ما يعادل 21,7% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,9% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026.

نفقات السلع والخدمات

يرتقب أن تبلغ نفقات السلع والخدمات حوالي 353,7 مليار درهم سنة 2026، مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,2% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. ومن المتوقع أن تصل نفقات الموظفين إلى 195,7 مليار درهم، أي ما يعادل 10,2% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة تراجعا بمقدار 0,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. ومن جهتها، يرتقب أن تبلغ النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات الأخرى 158 مليار درهم سنة 2027، مسجلة ارتفاعا بنسبة 22,8% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026. ويعزى هذا التطور، على الخصوص، إلى ارتفاع التحويلات والإعانات الرامية إلى تعزيز الإمكانيات المالية للقطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة، فضلا عن مواكبة مواصلة الإصلاحات الهيكلية الجارية، خاصة في مجال الحماية الاجتماعية.

فوائد الدين

يرتقب أن تبلغ تكلفة الفائدة على الدين العمومي حوالي 43,9 مليار درهم سنة 2027، أي ما يعادل 2,3% من الناتج الداخلي الخام .ومن المتوقع أن تصل تكلفة الفائدة على الدين الداخلي إلى 30,2 مليار درهم، مقابل 13,7 مليار درهم برسم تكلفة الفائدة على الدين الخارجي.

نفقات المقاصة

يرتقب أن تبلغ نفقات المقاصة 19,5 مليار درهم، أي ما يعادل 1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026.

نفقات الاستثمار

فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027 اعتمادات مالية بقيمة 117,6 مليار درهم، بزيادة قدرها 2,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2026، وهو ما يعادل 6,1% من الناتج الداخلي الخام. ويعكس هذا التطور مواصلة مجهود الاستثمار العمومي لفائدة مشاريع التنمية المندمجة، التي تروم، على الخصوص، الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية .كما يندرج في إطار تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى المهيكلة ودعم تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، بهدف ترسيخ المكتسبات وتعزيز أسس تنمية مستدامة وشاملة.

3.3.2. عجز الميزانية

استنادا إلى توقعات النفقات والموارد، يرتقب أن يبلغ عجز الميزانية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 ما مجموعه 58,7 مليار درهم، أي ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الخام.

الملحقات الإحصائية

1. المحيط الدولي

	متوسط						توقعات	
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)	**2,4**	**6,7**	**3,8**	**3,3**	**3,5**	**3,5**	**3,1**	**3,4**
الولايات المتحدة الأمريكية	1,8	6,3	2,4	2,9	3,0	2,3	2,3	2,3
منطقة " الأورو"	0,6	6,4	3,7	0,4	1,2	1,2	1,1	1,2
فرنسا	0,0	6,8	2,8	1,8	1,4	0,9	0,4	0,7
إسبانيا	0,4	6,7	6,4	2,4	3,7	2,6	2,5	1,8
الصين	6,0	8,6	3,1	5,4	5,0	5,0	4,5	4,0
تركيا	3,9	11,8	5,4	5,0	3,5	3,7	2,7	3,6
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	2,0	4,7	6,4	2,6	3,0	3,7	-0,3	6,3
المغرب[17]	1,4	8,2	1,8	3,8	4,4	4,9	4,7	3,7
الجزائر	0,9	3,8	3,6	4,1	3,7	3,9	3,8	3,2
تونس	-0,2	4,7	2,7	0,3	1,7	2,7	2,4	2,0
مصر	4,6	3,3	6,7	3,8	2,4	4,4	5,1	4,7
الأردن	1,6	3,8	2,7	3,1	2,6	2,8	2,7	3,1
نمو التجارة العالمية(%)	**1,2**	**10,8**	**5,8**	**0,8**	**3,8**	**5,0**	**4,6**	**4,7**
الأسعار الدولية لأهم المواد								
الفوسفاط الخام (دولار/طن)	95,4	123,2	266,2	321,7	152,5	152,5	160,0	170,0
القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)	198,1	315,2	430,0	340,4	268,7	243,3	253,0	260,0

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي وبيانات أسعار السلع الأساسية (commodity price data)، البنك الدولي، والمندوبية السامية للتخطيط

[17] المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2025 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2026 و2027.

2. مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)

	متوسط						توقعات	
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
1.2. الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (%)	**1,4**	**8,2**	**1,8**	**3,8**	**4,4**	**4,9**	**5,3**	**4,1**
القيمة المضافة للفلاحة	0,5	19,5	11,3-	1,5	5,7-	8,2	15,1	1,2
الناتج الداخلي الخام دون احتساب الفلاحة	1,5	6,9	3,5	4,0	5,6	4,5		
الصناعات التحويلية	0,7	9,0	2,5	3,2	2,1	1,9		
البناء	0,8	4,7	3,7-	0,4	6,0	6,7		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	4,5	5,1	5,0	2,1	5,9	3,4		
الواردات من السلع والخدمات	**2,3**	**10,4**	**8,8**	**9,5**	**12,2**	**9,0**	**5,5**	**7,0**
الإستهلاك النهائي الداخلي	1,4	7,0	0,7	5,3	4,1	2,1		
الأسر[18]	1,1	7,0	0,1	4,8	2,9	1,2	4,6	4,3
الإدارات العمومية	2,4	7,2	2,6	6,8	8,0	5,1	9,1	6,6
التكوين الخام للرأسمال الثابت	**1,7**	**7,5**	**3,9-**	**2,4**	**11,8**	**14,3**	**4,0**	**4,6**
الصادرات من السلع والخدمات	**2,3**	**7,9**	**20,7**	**7,8**	**7,7**	**6,6**	**6,4**	**7,3**
2.2. المساهمة في النمو الإقتصادي (بعدد نقط)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار التابثة	1,4	8,2	1,8	3,8	4,4	4,9	5,3	4,1
القيمة المضافة للفلاحة	0,0	2,0	1,3-	0,1	0,6-	0,8		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب الفلاحة	1,3	6,2	3,1	3,7	5,0	4,0		
الصناعات التحويلية	0,1	1,4	0,4	0,5	0,3	0,3		
البناء	0,0	0,3	0,2-	0,0	0,3	0,4		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	0,4	0,5	0,5	0,2	0,5	0,3		
الواردات من السلع والخدمات	**0,9-**	**4,0-**	**3,7-**	**5,4-**	**6,1-**	**4,5-**	**2,8-**	**-3,7**
الإستهلاك النهائي الداخلي	**1,1**	**5,5**	**0,6**	**4,3**	**3,2**	**1,6**	**4,3**	**3,7**
الأسر	0,7	4,1	0,1	3,0	1,8	0,7	2,6	2,4
الإدارات العمومية	0,4	1,4	0,5	1,3	1,5	0,9	1,7	1,2
التكوين الخام للرأسمال الثابت	**0,5**	**2,0**	**1,0-**	**0,6**	**3,0**	**3,7**	**1,1**	**1,3**
الصادرات من السلع والخدمات	**0,7**	**2,4**	**6,9**	**3,5**	**3,3**	**2,7**	**2,7**	**3,1**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2025 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2026 و2027.

[18] بما في ذلك المؤسسات غير الربحية

	متوسط 2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
3.2. مؤشرات اقتصادية						
الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	40,5	42,4	56,2	50,5	49,6	50,8
الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	77,5	78,6	81,0	79,3	77,4	75,3
الأسر	59,2	59,6	62,1	61,1	59,3	57,0
الإدارات العمومية	18,3	19,0	18,9	18,2	18,2	18,3
الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	32,1	33,1	44,7	42,2	41,6	41,9
معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) [19]	72,6	75,5	100,9	92,8	91,3	92,8
نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%)[20]	37,4	38,8	50,4	46,7	46,0	46,7
معدل الإستثمار الخام [21]	30,9	30,7	30,5	29,0	30,6	33,6
الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	27,8	28,3	26,9	27,9	29,4	31,1
القدرة (+) أو الحاجة (-) للتمويل بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	3,1-	2,3-	3,5-	0,9-	1,2-	2,5-
الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)	34.623	37.582	39.251	43.600	46.872	48.553

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

[19] مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

[20] الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات, يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية

[21] (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات) \ الناتج الداخلي الخام

3. التجارة الخارجية

	متوسط 2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)	**252593**	**329405**	**428612**	**430209**	**456342**	**470048**
نسبة النمو (%)	**4,6**	**25,2**	**30,1**	**0,4**	**6,1**	**3,0**
المواد الغذائية	8,0	10,9	19,4	2,2	5,4	1,6
بما في ذلك : - الحوامض	8,0	3,3-	14,5	16,2-	2,5	6,6
- منتوجات البحر[22]	5,1	16,9	7,5	3,4	2,7-	4,2-
الطاقة و زيوت التشحيم	23,1-	71,0	86,8	19,9	0,7-	0,8-
المواد الخام	0,6	30,8	29,3	24,5-	4,4-	3,4
أنصاف المنتجات	3,2	55,3	37,6	23,7-	12,6	7,5
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط	4,8	57,8	43,9	33,6-	13,5	14,5
مواد التجهيز	8,6	4,5	26,0	20,0	4,8	13,8
مواد الإستهلاك	3,9	25,2	31,5	18,1	4,7	5,7-
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	63,3	59,4	56,6	63,3	63,2	61,5
بما في ذلك : - فرنسا	21,7	20,4	18,8	20,3	19,1	18,9
- إسبانيا	23,6	21,5	19,6	22,5	22,1	21,5
تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)	**436024**	**528571**	**737441**	**715752**	**761272**	**822333**
نسبة النمو (%)	**1,3**	**25,0**	**39,5**	**2,9-**	**6,4**	**8,0**
المواد الغذائية	4,7	8,4	44,9	3,3	2,2	3,3
بما في ذلك : - القمح	1,0	5,8	81,2	25,3-	7,9-	5,8-
الطاقة وزيوت التشحيم	9,8-	52,0	102,1	20,4-	6,7-	5,5-
المواد الخام	0,5-	51,8	49,9	27,9-	4,3	31,2
أنصاف المنتجات	2,1	24,3	46,5	10,6-	8,0	4,9
مواد التجهيز	6,5	9,4	19,3	10,8	12,2	13,4
مواد الإستهلاك	3,2	33,2	10,2	14,9	11,5	11,8
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	52,3	48,9	45,4	49,6	48,0	45,5
بما في ذلك : - فرنسا	12,3	10,5	10,6	10,6	9,4	9,0
- إسبانيا	15,6	15,7	14,1	15,7	15,6	13,6
الولايات المتحدة الأمريكية	6,9	6,4	7,4	8,4	9,3	9,3

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب

[22] منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

3. التجارة الخارجية

	متوسط 2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)	**79,3**	**78,2**	**79,5**	**83,6**	**83,8**	**82,5**
معدل التغطية التجارية من السلع (%)	**57,9**	**62,3**	**58,1**	**60,1**	**59,9**	**57,2**
العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**15,9**	**15,6**	**23,2**	**19,2**	**18,9**	**20,5**
الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**5,8**	**5,9**	**11,5**	**8,2**	**7,0**	**6,3**
الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)	**26,3**	**23,0**	**35,7**	**28,4**	**24,9**	**22,9**
استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**9,4**	**9,3**	**10,6**	**10,5**	**10,9**	**11,6**
ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام						
رصيد الحساب الجاري	**3,1-**	**2,3-**	**3,5-**	**1,0-**	**1,2-**	**2,4-**
السلع و الخدمات	8,4-	9,2-	11,5-	8,3-	8,1-	8,9-
السلع	14,7-	14,0-	20,2-	17,1-	16,7-	18,1-
الخدمات	6,4	4,8	8,7	8,8	8,7	9,2
الدخل الأولي	1,5-	1,4-	1,5-	1,5-	1,5-	1,5-
الدخل الثانوي	6,8	8,3	9,4	8,8	8,4	7,9
مداخيل الأسفار	**5,6**	**2,7**	**7,0**	**7,2**	**7,1**	**8,1**
تحويلات مغاربة العالم	**5,6**	**7,5**	**8,3**	**7,8**	**7,4**	**7,1**
الإستثمارات والقروض الأجنبية (بمليون درهم)	**36036**	**32537**	**40297**	**39745**	**46812**	**60556**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب

4. النقد والأسعار

	متوسط 2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
تطور المجمع النقدي M3 (بمليون درهم)	**5,4**	**5,1**	**8,0**	**3,9**	**8,0**	**9,3**
الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**88,1**	**92,1**	**94,7**	**89,2**	**87,8**	**89,7**
الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)	**7,0**	**7,5**	**5,5**	**6,0**	**5,9**	**6,5**
معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)	**170,9**	**191,5**	**184,3**	**176,8**	**179,1**	**183,4**
معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)	**1,1**	**1,4**	**6,6**	**6,1**	**0,9**	**0,8**
أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)						
1 أورو	10,882	10,633	10,685	10,957	10,756	10,550
1 دولار أمريكي	9,628	8,992	10,165	10,136	9,942	9,351

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات بنك المغرب

5. المؤشرات القطاعية

1.5. الفلاحة و الصيد البحري

	متوسط					
	2015-20	2021/22	2022/23	2023/24	2024/25	2025/26
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	**307,9**	**223,1**	**260,3**	**271,2**	**293,0**	**462,0**
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	**71725**	**34040**	**55066**	**31009**	**43072**	**90000**
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطارفي الهكتار)	**16,7**	**9,5**	**15,0**	**12,6**	**16,4**	**23,1**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات قطاع الفلاحة

2.5. المعادن

	متوسط					
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
الإنتاج التجاري للفوسفاط (بألف طن)	**32178**	**38115**	**30456**	**28675**	**35291**	**33597**
إنتاج الحامض الفسفوري (بألف طن)	**5854**	**7141**	**6292**	**6200**	**7400**	**7700**
رقم المعاملات عند التصديرلمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (بمليون درهم)	**46669**	**80271**	**115484**	**76697**	**87085**	**99741**
نسبة مشتقات الفوسفاط (%)	82,6	88,9	88,4	89,9	90,2	89,9
معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)	**5,0**	**2,1**	**-18,6**	**-5,3**	**21,0**	**7,0**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الصرف و مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط

3.5. الطاقة والماء

	متوسط					
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	**4,8**	**6,6**	**0,3**	**1,4**	**1,5**	**6,3**
الإنتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	**36 858**	**40 512**	**42 317**	**43 991**	**45 698**	**49 035**
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	**30 461**	**31 951**	**33 424**	**34 427**	**35 268**	**41 107**
معدل ملء السدود(%)	**51,7**	**34,2**	**33,1**	**21,3**	**27,8**	**39,2**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط وقطاع الماء والمكتب الوطني للكهرباء والماء

4.5. الصناعات التحويلية

	متوسط					
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (1) (%)	**1,4**	**6,7**	**0,8**	**2,0**	**5,4**	**4,1**
منتوجات الصناعة الغذائية	3,4	6,7	4,7	2,9-	2,0	7,7
منتوجات صناعة النسيج	3,4-	12,2	0,9-	5,2-	5,4-	3,6
منتوجات صناعة السيارات	1,7	9,2	12,7	13,2	11,7	3,8

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط

5.5. البناء والأشغال العمومية

	متوسط					
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	**13547**	**13975**	**12487**	**12511**	**13693**	**14817**
عدد الوحدات السكنية التي بدأت بها الأشغال	**300385**	**248122**	**200893**	**320269**	**447169**	
بما في ذلك : الوحدات السكنية	139946	99885	90604	196727	275842	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات قطاع الإسكان وسياسة المدينة

6.5. السياحة

	متوسط					
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة التو افد على الفنادق (%)	**40,5**	**25,0**	**53,0**	**52,0**	**56,0**	**58,0**
الو افدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	**9976**	**3722**	**10869**	**14525**	**17412**	**19793**
الليالي السياحية الدولية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	**20910**	**9192**	**19006**	**35874**	**39916**	**43427**
المداخيل السياحية (بمليون درهم)	**64287**	**34576**	**93857**	**107562**	**114475**	**138101**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات قطاع السياحة

7.5. المواصلات السلكية واللاسلكية

	متوسط 2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول(بالألف)	**44889**	**51334**	**52898**	**55873**	**58286**	**59164**
كثافة الهاتف المحمول (%)	128,6	141,4	144,3	141,4	158,3	160,7
مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة)	55178	55668	53468	50008	46773	40905
عدد المنخرطين في الهاتف القار(بالألف)	**2158**	**2511**	**2645**	**2874**	**3037**	**3228**
كثافة الهاتف المحمول (%)	6,2	6,9	7,2	8,0	8,3	8,8
عدد المنخرطين في الأنترنيت(بالألف)	**21949**	**32846**	**35574**	**38287**	**40220**	**41464**
كثافة الانترنيت (%)	62,6	90,5	97,0	103,4	109,2	112,6

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

8.5. التأمينات

	متوسط 2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
رقم معاملات شركات التأمين (بمليون درهم)	**39405**	**50207**	**54496**	**56692**	**59617**	**64128**
التأمين على الحياة والرسملة (%)	38,0	45,7	46,6	45,6	45,5	45,9
التأمين على غير الحياة (%)	54,4	53,1	52,1	53,0	54,5	54,1

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقا من معطيات هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

6. مؤشرات المالية العمومية

1.6. تحملات و موارد الخزينة (بملايين الدراهم)

	متوسط					توقعات	
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025	ق.م 2026	م. ق.م 2027
المداخيل العادية	**229211**	**256180**	**301934**	**323472**	**371297**	**424163**	**432792**	**470092**
المداخيل الجبائية	**198789**	**214565**	**249382**	**262566**	**298304**	**342056**	**366508**	**423512**
الضرائب المباشرة	90609	90790	111656	116504	135657	161897	164228	201999
الضريبة على الدخل	40213	44430	47970	50656	59734	65376	64522	71342
الضريبة على الشركات	46955	44592	60830	61952	71062	91367	94464	124845
الضرائب غير المباشرة	84105	96061	105813	109637	125794	139160	159745	173157
الضريبة على القيمة المضافة	56690	65101	74208	76857	89335	97653	114355	125324
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	27415	30960	31605	32780	36459	41507	45390	47833
الرسوم الجمركية	9058	11885	13895	16436	15198	17160	18532	20182
حقوق التسجيل والتمبر	15018	15829	18018	19989	21655	23840	24003	28174
المداخيل غير الجبائية	**26859**	**37743**	**48644**	**56790**	**68325**	**77620**	**62685**	**42980**
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية	**3550**	**3872**	**3908**	**4116**	**4669**	**4486**	**3600**	**3600**
مجموع النفقات	**277188**	**326392**	**373487**	**387630**	**432773**	**484664**	**488239**	**528773**
النفقات العادية	**213197**	**252200**	**288135**	**293276**	**309489**	**348668**	**379408**	**417153**
السلع والخدمات	171165	203254	217841	231991	250254	289477	324002	353723
الأجور [2]	113367	140456	147756	151767	164632	179696	195331	195675
سلع و خدمات أخرى	57799	62798	70085	80224	85622	109781	128671	158048
الدين العمومي [3]	26911	27106	28502	31221	33893	41459	41551	43944
الداخلي	23040	22409	23526	22930	23399	31997	31266	30250
الخارجي	3871	4697	4976	8291	10494	9462	10285	13694
الموازنة [4]	15121	21840	41791	30064	25342	17732	13856	19486
نفقات الإستثمار	**68850**	**77771**	**93767**	**110742**	**117509**	**125341**	**114830**	**117620**
رصيد الحسابات الخصوصية [5]	4860	3579	8415	16388	5776-	10655-	6000	6000

المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

ق.م قانون المالية / م.ق.م. مشروع قانون المالية

2.6. مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)

	متوسط						توقعات	
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025	ق.م 2026	م. ق.م 2027
المداخيل العادية	**19,9**	**20,1**	**22,6**	**21,8**	**23,0**	**24,7**	**23,8**	**24,4**
المداخيل الجبائية	**17,3**	**16,8**	**18,7**	**17,7**	**18,5**	**19,9**	**20,1**	**22,0**
الضرائب المباشرة	7,9	7,1	8,4	7,8	8,4	9,4	9,0	10,5
الضريبة على الدخل	3,5	3,5	3,6	3,4	3,7	3,8	3,5	3,7
الضريبة على الشركات	4,1	3,5	4,6	4,2	4,4	5,3	5,2	6,5
الضرائب غير المباشرة	7,3	7,5	7,9	7,4	7,8	8,1	8,8	9,0
الضريبة على القيمة المضافة	4,9	5,1	5,6	5,2	5,5	5,7	6,3	6,5
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	2,4	2,4	2,4	2,2	2,3	2,4	2,5	2,5
الرسوم الجمركية	0,8	0,9	1,0	1,1	0,9	1,0	1,0	1,0
حقوق التسجيل والتمبر	1,3	1,2	1,4	1,3	1,3	1,4	1,3	1,5
المداخيل غير الجبائية	**2,3**	**3,0**	**3,6**	**3,8**	**4,2**	**4,5**	**3,4**	**2,2**
مجموع النفقات	**24,1**	**25,6**	**28,0**	**26,1**	**26,8**	**28,2**	**26,8**	**27,4**
النفقات العادية	**18,5**	**19,8**	**21,6**	**19,7**	**19,2**	**20,3**	**20,9**	**21,7**
السلع والخدمات	14,9	15,9	16,3	15,6	15,5	16,8	17,8	18,4
الأجور	9,8	11,0	11,1	10,2	10,2	10,4	10,7	10,2
سلع و خدمات أخرى	5,0	4,9	5,3	5,4	5,3	6,4	7,1	8,2
الدين العمومي	2,3	2,1	2,1	2,1	2,1	2,4	2,3	2,3
الداخلي	2,0	1,8	1,8	1,5	1,4	1,9	1,7	1,6
الخارجي	0,3	0,4	0,4	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7
الموازنة	1,3	1,7	3,1	2,0	1,6	1,0	0,8	1,0
نفقات الإستثمار	**6,0**	**6,1**	**7,0**	**7,5**	**7,3**	**7,3**	**6,3**	**6,1**

المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية ق.م قانون المالية / م.ق.م. مشروع قانون المالية

3.6. مؤشرات المديونية

	Moyenne					
	2015-20	2021	2022	2023	2024	2025
3.3-معدل المديونية للخزينة	**62,0**	**69,4**	**71,4**	**68,4**	**67,0**	**66,6**
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	48,3	53,4	54,2	51,4	50,3	49,1
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	13,7	16,0	17,2	17,1	16,7	17,4

المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

6. المؤشرات الاجتماعية

1.6. الديمغرافيا

2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
37255	**37010**	**36828**	**36530**	**36265**	**35989**	**35704**	**35410**	**الساكنة (بالألف)(1)**
63,6	63,2	62,8	62,6	62,4	62,2	62,0	61,8	معدل التمدن (%)
50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	معدل الأنوثة (%)
4,0	**4,0**	**4,1**	**4,1**	**4,2**	**4,2**	**4,3**	**4,3**	**متوسط عدد أفراد الأسر**
24/25	**23/24**	**22/23**	**21/22**	**20/21**	**19/20**	**18/19**	**17/18**	
15,5	15,7	16,0	16,2	16,5	16,7	16,9	17,2	**المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)**
5,2	5,2	5,1	5,1	5,1	5,0	5,1	5,1	**المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)**
10,3	10,6	10,8	11,1	11,4	11,7	11,8	12,1	**المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

2.6. التربية والتكوين

24/25	23/24	22/23	21/22	20/21	19/20	18/19	17/18	
99,1	**111,6**	**110,0**	**107,7**	**103,7**	**100,0**	**99,8**	**99,5**	**معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (6-11 سنة) (%)** (2)
105,9	123,2	119,5	115,9	110,4	104,3	103,6	102,7	الوسط القروي
107,5	123,6	119,8	116,0	110,3	104,2	103,3	101,9	الإناث بالوسط القروي
2024	**2023**	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2014**	**2004**	
27,9	**31,1**	**32,7**	**34,2**	**34,9**	**35,9**	**38,6**	**47,7**	**معدل الأمية (15 سنة فما فوق ب%) (3)**
36,2	40,3	42,3	43,9	45,0	46,1	49,9	60,4	إناث
19,3	21,6	22,9	24,1	24,5	25,4	26,6	34,4	ذكور

المصدر : قطاع التربية الوطنية

3.6. مؤشرات النشاط والتشغيل والبطالة

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
معدل المشاركة في القوى العاملة (بـ%)	**44,3**	**44,2**	**43,2**	**43,5**	**42,9**	**42,1**	**41,9**	**41,9**
الحضري	41,4	41,6	41,3	41,3	41,1	40,9	41,0	41,6
القروي	49,4	48,8	46,7	47,4	46,0	44,4	43,5	42,5
معدل الشغل مقابل دخل (بـ%)	**40,5**	**40,5**	**38,6**	**38,6**	**38,2**	**37,2**	**37,1**	**37,2**
الحضري	36,4	36,8	35,5	35,1	35,3	34,8	35,0	35,8
القروي	47,5	46,8	44,0	44,7	43,3	41,6	40,8	39,8
معدل البطالة بالمفهوم الضيق (بـ%)	**8,7**	**8,5**	**10,7**	**11,2**	**10,9**	**11,7**	**11,6**	**11,2**
ذكور	7,5	7,3	9,6	10,0	9,5	10,3	10,0	9,4
إناث	13,0	12,7	14,7	15,6	16,2	16,8	17,4	17,7
الحضري	12,2	11,6	13,9	14,9	14,1	14,9	14,7	14,0
15-24 سنة	21,2	21,1	26,5	28,9	29,4	31,6	31,9	31,7
25-34 سنة	12,8	12,7	15,6	16,5	16,3	17,4	17,5	17,0

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

4.6. الصحة

	2014	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص)	**1698**	**1438**	**1418**	**1355**	**1312**	**1255**	**1156**	**1108**
عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري	**11814**	**12429**	**12373**	**12304**	**12319**	**12300**	**12016**	**12029**
عدد السكان لكل سرير في القطاع العام	**1587**	**1414**	**1349**	**1375**	**1355**	**1364**	**1307**	**1291**
	2014	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	76,1	76,3	76,4	76,6	76,7	76,9	77,0	77,2
ذكور	74,5	74,6	74,8	74,9	75,1	75,2	75,3	75,5
إناث	77,8	78,0	78,2	78,3	78,5	78,6	78,8	79,0

المصدر : قطاع الصحة

5.6. مستوى المعيشة والتجهيزات الأساسية

2022	2021	2019	2014	2004	1994	1985	1971	
3,9	**3,0**	**1,7**	**4,8**	**14,2**	**16,5**	**21,0**	**42,7**	معدل الفقر (%)
2,2	1,0	0,5	1,6	7,9	10,4	13,3	38,3	الوسط الحضري
6,9	6,8	3,9	9,5	22,0	23,0	26,8	44,7	الوسط القروي
2022	**2021**	**2019**	**2014**	**2004**	**1994**	**1985**	**1971**	
98,8	**98,5**	**98,4**	**98,2**	**97,8**	**97,4**	**97,0**	**96,6**	**نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب**
								برنامج كهربة العالم القروي
99,90	**99,88**	**99,86**	**99,83**	**99,78**	**99,72**	**99,64**	**99,53**	نسبة كهربة القرى (%)

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط والمكتب الوطني للكهرباء والماء

تضع وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

تحت اشارتكم مجموعة من قنوات

التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma